بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الاردني في ظل العولمة:

دراسة قياسية تحليلية (1969–1996)

اعداد

اسامة روبين القلعاوي

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (1994)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك - اربد - الاردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الاردني في ظل العولمة:

دراسة قياسية تحليلية (1969–1996)

اعداد

اسامة روبين القلعاوي

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (1994)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك - اربد - الاردن

لجنة المناقشة

د. قاسم الحموري ..... مشرفا

د. وليد حميدات ..... عضوا

د. أنور القرعان ..... عضوا

أيار 1999 م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

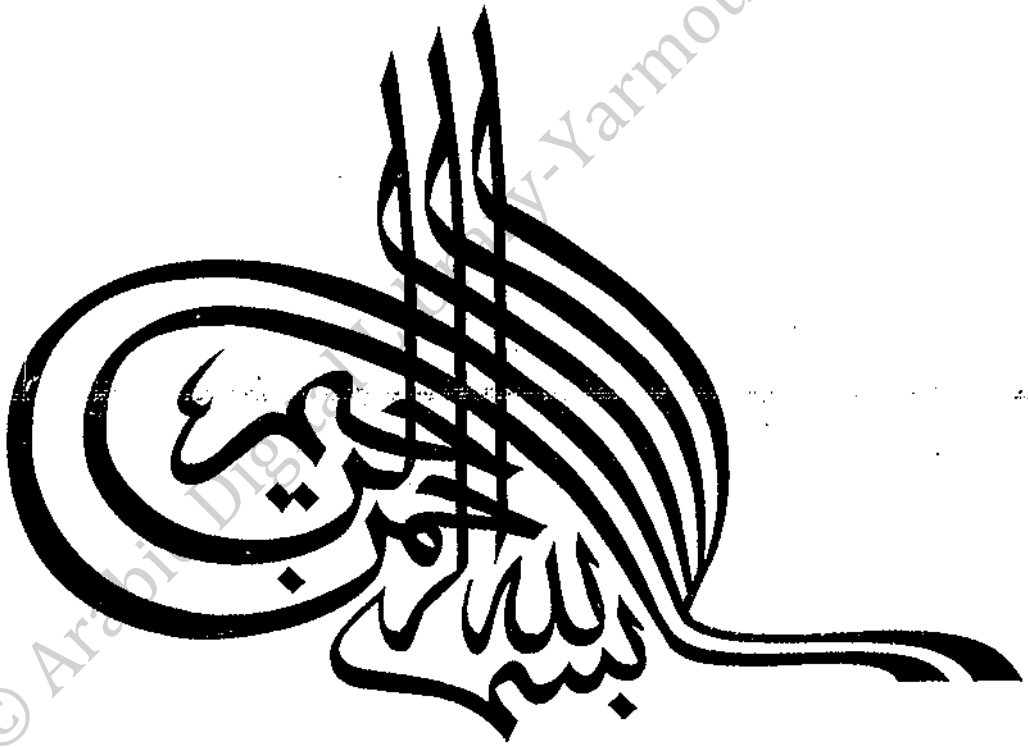

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قال تعالى .....

رب هب لي حكما وألحقني

بالصالحين واجعل لي لسان

صدق في الآخرين واجعلني

من ورثة جنة النعيم

صدق الله العظيم

سورة الشعراء آية ٨٣-٨٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

إهداء.....

إلى من علمني الصدق والأمانة والإخلاص .....

إلى نبراس حياتي .....

أمي وأبي .....

إلى عائلتي الحبيبة .....

إلى قرة عيني ومهجة قلبي .....

إلى أحباء عمري أخوتي وأخواتي .....

اهدي عملي هذا .....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الغلاف	أ
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
فهرست المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح

الفصل الأول: التمهيد

(1-1) المقدمة	1
(1-2) أهمية الدراسة	2
(1-3) هدف الدراسة	2
(1-4) منهجية الدراسة	3
(1-5) الدراسات السابقة	3
(1-6) تسلسل الدراسة	7
(1-7) الهوامش	8

الفصل الثاني : العولمة واثرها على الاقتصاد الاردني

(2-1) مقدمة	10
(2-2) مفهوم العولمة	10
(2-3) العولمة الاقتصادية عبر التاريخ	13
(2-4) آليات العولمة	15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الموضـــــــــــوع	الصفحة
(2-4-1) التجارة الدولية	16
(2-4-2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة	16
(2-4-3) التجمعات الاقليمية	17
(2-5) الآثار المتوقعة لظاهرة العولمة	18
(2-5-1) الآثار الإيجابية للعولمة	19
(2-5-2) الآثار السلبية للعولمة	22
(2-6) منافذ العولمة الى الإقتصاد الأردني	25
(2-6-1) تجارة الأردن الخارجية	25
(2-6-2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة	28
(2-6-3) الاتفاقيات والتنظيمات الإقليمية	28
(2-7) السياسات الحكومية الأردنية المتبعة للتكيف مع ظاهرة العولمة	30
(2-7-1) سياسات تحقيق الإستقرار الكلي	30
(2-7-2) سياسات التحرر الإقتصادي	32
(2-8) الهوامش	34
الفصل الثالث تجارة الأردن الخارجية	37
(3-1) المقدمة	37
(3-2) تطور التجارة الخارجية الأردنية	37
(3-2-1) الصادرات	39
(3-2-1) التركيب السلعي للصادرات	43
(3-2-2) التوزيع الجغرافي للصادرات	46
(3-3-1) المستوردات	48

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الموضـــــــــــوع	الصفحة
(3–3–2) التركيب السلعي لمستوردات	52
(3–3–3) التوزيع الجغرافي للمستوردات	54
(3–4) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن	54
(3–4–1) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن في مجال الصادرات	56
(3–4–2) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة في مجال المستوردات	68
(3–5) الهوامش	74

الفصل الرابع
تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

(4–1) المقدمة	76
(4–2) تعريف الصدمات الاقتصادية التجارية وأشكالها	76
(4–2–1) أنواع الصدمات التي يتأثر بها ميزان المدفوعات ...	77
(4–2–2) الصدمات الخارجية	78
(4–3) أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد المفتوح	80
(4–4) التوازن العام	80
(4–5) أثر الصدمات الخارجية على متغيرات السياسة المالية	84
(4–6) أثر الصدمات الخارجية على سعر الصرف	86
(4–7) الصدمات الخارجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي	90
(4–8) السياسات الحكومية الموجهة نحو معالجة آثار الصدمات الخارجية	91
(4–9) الهوامش	93

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الموضـــــــــــــوع | الصفحة

الفصل الخامس
النموذج القياسي ونتائج التقدير

(5-1) المقدمة 94
(5-2) مواصفات النموذج القياسي المستخدم 94
(5-3) اختبار (Husman Specification Test) 97
(5-4) مشكلة التعريف (Identification Problem) 98
(5-5) النماذج المقدرة 98
(5-6) محاكاة أثر الصدمة التجارية 105
(5-6-1) أثر الصدمة على النماذج المقدرة 105
(5-7) الهوامش 111

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

(6-1) النتائج 112
(6-2) التوصيات 115
المراجع 117
الملاحق 123
الملخص باللغة الإنجليزية 136

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	مساهمة تجارة الاردن الخارجية بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1965-1997)	27
(1-3)	مساهمة تجارة الأردن الخارجية بالناتج العملي الاجمالي خلال فترة (1965-1997)	38
(2-3)	عدد السكان ، الصادرات، التغير في الصادرات و معدلات النمو في الصادرات في الاردن خلال الفترة (1965-1997)	40
(3-3)	التغيرات الحقيقية في قيم الصادرات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)	42
(4-3)	التركيب السلعي للصادرات الاردنية بالاسعار الجارية (1965-1997)	45
(5-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)	47
(6-3)	التغيرات السنوية وحصة الفرد من المستوردات خلال الفترة(1965-1997)	50
(7-3)	التغيرات الحقيقية في قيم المستوردات خلال الفترة (1965-1997)	51
(8-3)	التركيب السلعي للمستوردات الأردنية حسب الاغراض الاقتصادية خلال الفترة (1965-1997)	53
(9-3)	التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية خلال الفترة (1965-1997)	55

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-10)	الصادرات الى العراق (1965-1997)	57
(3-11)	المستوردات من العراق (1965-1997)	58
(3-12)	الصادرات إلى السعودية (1965-1997)	60
(3-13)	المستوردات من السعودية (1965-1997)	61
(3-14)	الصادرات الى الامارات (1965-1997))	63
(3-15)	المستوردات من الامارات (1965-1997))	64
(3-16)	الصادرات إلى الهند (1965-1997)	66
(3-17)	المستوردات من الهند (1965-1997)	67
(3-18)	المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية (1965-1997)	69
(3-19)	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية (1965-1997)	70
(3-20)	المستوردات من اليابان (1965-1997)	72
(3-21)	الصادرات إلى اليابان (1965-1997)	73
(5-1)	أثر الصدمة على النموذج الأردني السعودي	107
(5-2)	أثر الصدمة على النموذج الأردني العراقي	109
(5-3)	أثر الصدمة النموذج الأردني الهندي	110

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرست الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-4)	أثر التراجع الاقتصادي في الاقتصاديات العالمية ...	80
(2-4)	كيفية اعتماد الدخل في الدولة (1) على الدخل في الدولة (2)	82
(3-4)	التوازن العام بين دولتين	83
(4-4)	أثر التغيرات التي تحدث في دولة على مستوى الدخل في دولة أخرى تشترك معها بالتجارة الخارجية	84
(5-4)	أثر صدمة في شروط التبادل	87
(6-4)	أثر انخفاض النشاط الاقتصادي للدول الصناعية وعلى سعر الصرف للاقتصاد المفترض	88
(7-4)	أثر صدمة على شكل ارتفاع في سعر الفائدة في مؤسسات الاقراض العالمية	89
(8-4)	يوضح أثر صدمة ايجابية على شكل زيادة التدفقات النقدية إلى داخل الاقتصاد	89

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور الهدى وسيد المرسلين.

لا يسعني بعد أن أنهيت هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى مشرفي وأستاذي الكبير الدكتور قاسم الحموري الذي لم يدخر جهدا ولم يتوان لحظة في تقديم كل العون والمساعدة طيلة إشرافه على هذه الرسالة، فكرس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها ومتابعة تفاصيلها، فكانت لملاحظاته العميقة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في إخراجها بهذه الصورة فجزاه الله كل خير.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضلين، الأستاذ الدكتور وليد حميدات والدكتور أنور القرعان لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها، ولا يفوتني أن أزجي شكري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد لما أولوني إياه من رعاية واهتمام وتشجيع خلال سنوات الدراسة في القسم.

كما وأشكر الأخوة العاملين في مكتبات جامعة اليرموك والجامعة الأردنية والجمعية العلمية الملكية لتسهيلهم مهمتي في الحصول على المراجع المختلفة المتعلقة بهذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى أسرة مركز رؤيا للتصميم : الأخت عصمت الأغبر والأخت رونا شحرور والأخت فاتن البطاط على ما بذلن من جهود مضنية في طباعة هذه الرسالة وعلى تحملهم لي أثناء ذلك.

وأخيرا وليس آخرا فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرتي وعائلتي على مساندتهم وتشجيعهم ودعمهم المادي والمعنوي لي طوال فترة دراستي مما كان لذلك أبعد الأثر في نجاح هذا العمل المتواضع .

الباحث

أسامة القلعاوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1969–1996)

يشهد الاقتصاد العالمي هذه الأيام ظاهرة فريدة من نوعها، ويطلق عليها الاقتصاديون اسم العولمة، وتتميز هذه الظاهرة بزيادة الروابط بين الإقتصادات المختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي في مجال المواصلات والاتصالات وتبادل المعلومات.

تؤثر هذه الظاهرة على جميع القطاعات في الدولة وعلى جميع مناحي الحياة اليومية، إلا أن تأثيرها على قطاع التجارة الخارجية يكون اكثر وضوحا، فقد اصبح هذا القطاع شديد التأثر بالأحداث العالمية المختلفة الاقتصادية منها والسياسية، وأصبحت التذبذبات التي تحدث في دولة معينة تنتقل إلى دول أخرى تشترك معها بعلاقات تجارية .

وبالنتيجة فقد اصبح من الصعب على الدول ذات الاقتصادات الصغيرة ان تعزل نفسها عن هذه التطورات الاقتصادية العالمية، لذلك يجب على هذه الدول محاولة تقصي أثار هذه التغيرات على اقتصادها وبالتالي على رفاهية مواطنيها .

وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر الصدمات التجارية ذات المنشأ الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، خصص الفصل الأول لاعطاء مقدمة عامة للدراسة وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى شرح مواصفات النموذج المستخدم، بينما تطرق الفصل الثاني لمفهوم العولمة وأثارها الإيجابية والسلبية ، والآليات التي تقوم عليها هذه الظاهرة، واثر هذه الظاهرة على الاقتصاد الأردني ، والخطوات التي قام بها متخذي القرار في الاقتصاد الأردني للتكيف مع هذه الظاهرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أما الفصل الثالث فقد قام بتحليل دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني ، من خلال تفصيل دور كل من الصادرات و المستوردات في هذا السياق ، ثم للتركيز على العلاقات التجارية للأردن مع مجموعة من الدول و التي لوحظ أنها تشترك مع الأردن بعلاقات تجارية مميزة في مجال الصادرات والمستوردات .

وخصص الفصل الرابع لتوضيح اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على المتغيرات الكلية، بحيث تم في هذا الفصل إبراز أنواع الصدمات التي تتأثر بها هذه المتغيرات والطريقة التي تنتقل بها .

وتم في الفصل الخامس تقدير النماذج الإحصائية باستخدام بيانات تغطي الفترة (1969–1996) وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي لثلاث مراحل (3SLS) ، ومن ثم انتقل هذا الفصل لتحليل اثر صدمة مفترضة في اقتصادات كل من السعودية والعراق والهند ، تؤثر على حجم صادراتنا الى تلك الدول بمقدار (10 %) خلال الفترة (1985–1996) .

وختمت الدراسة بالفصل السادس و الذي عرضت فيه النتائج و التوصيات ، والتي كان من أهمها أن للصدمات الخارجية التي تنتقل عبر متغير التجارة الخارجية أثرا واضحا على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية بالإضافة إلى أثره على مستويات الطلب على النقود ومستويات الأسعار , ووجدت الدراسة أيضا أن اثر الصدمة يزداد بزيادة الارتباط بين الدول ذات العلاقات التجارية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الأول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

العولمة وأثرها على الاقتصاد الأردني

(1-1) المقدمة

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا صغيرا ومفتوحاً على الاقتصاد العالمي ومرتبطاً به على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية، الحوالات، المساعدات، العمالة، الاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة، وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم الدخل الفردي، ويزداد تأثير هذه المتغيرات بتنامي ظاهرة العولمة التي تعرف على أنها : تحرير للمبادلات التجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول بحيث تصبح هناك سوق عالميه واحدة تندمج فيها الاسواق الدولية وتتبادل من خلالها السلع والخدمات وذلك من خلال أساليب متطورة من الاتصالات وتبادل البيانات.

ونتيجة لهذا الواقع الاقتصادي، اصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام، والأسواق الإقليمية بشكل خاص، ويظهر بشكل واضح دور الصادرات الأردنية في هذا السياق، كون الصادرات الأردنية كانت تشكل (41.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985-1989) ثم انخفضت بشكل ملموس خلال حرب الخليج الثانية، فأصبحت تشكل (24.7%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1994) بالإضافة الى كون (41.7%) من مجمل الصادرات الأردنية عام (1995) تتجه نحو أسواق أربع دول ثلاثة منها عربية هي على الترتيب حسب حجم الصادرات الأردنية المتوجهة إليها في تلك السنة: العراق والسعودية والإمارات وواحدة غير عربية هي الهند[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس سوف تقوم هذه الدراسة بمحاولة لاكتشاف حساسية الاقتصـــاد الأردني ومدى تأثره المباشر وغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية التي تحـــدث في الاقتصادات ذات العلاقات التجارية المتميزة مع الأردن، وذلك عن طريق إختبـــار رد فعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني لصدمة افتراضيـــة تحـــدث لمتغير التجارة الخارجية والذي تمثله الصادرات الأردنية.

(1-2) أهمية الدراسة...

أصبحت عملية التعرف على نقاط الضعف في الاقتصاد الأردني أمراً ملحاً، نظراً لما يواجهه من تحديات كبيرة ظهرت بشكل جلي بظهور العولمة وخاصة في المجـــال التجاري، حيث يحتم انضمام الأردن إلى المنظمات التجارية العالمية، أن يقوم بتخفيـض الحواجز الجمركية، ورفع الدعم والحماية عن الصناعات المحلية، وغيرها من الشـروط التي إن لم توفر لها الأرضية المناسبة قد تمنع الاقتصاد الأردني مـــن الاســتفادة مـــن المزايا التجارية التي منحتها لها هذه الاتفاقات، أو قد تؤدي في أسوأ الحالات إلى نتـائج سلبية قد تضر بالاقتصاد الأردني.

(1-3) هدف الدراسة...

مما تقدم، فإن الدراسة تهدف إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التـــي تتـــأثر بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة حدوث صدمات في اقتصادات الدول ذات العلاقـــات التجارية المميزة مع الأردن، بالإضافة الى قياس حجم التغير في هذه المتغيرات عـــن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات، وتحديد المضاعفات والمرونات لـــهذه المتغيرات مستخدمين نموذجاً قياسياً طور اعتمادا على دراسة قام بها عبد الرحمـــن و بري ، و التي سوف نفصلها في المبحث (1-5) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(1-4) منهجية الدراسة..

لقد اعتمدت هذه الدراسة - فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي- على المنهج الكمي والقياسي، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها ومن ثم تقييمها وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الاردني وبيانات صندوق النقد الدولي (IFS: International Financial Statistics) كذلك اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي تضمنت عدداً من الكتب والبحوث والتقارير والمؤتمرات باللغتين العربية والإنجليزية.

(1-5) الدراسات السابقة...

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية ، لما لهذا القطاع من دور واضح في الاقتصاد الأردني، فهو مصدر اساسي للنقد الاجنبي اللازم لتمويل المستوردات ولتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

فقد استعرض الهزايمة[2] تطور التجارة الخارجية بشكل عام، وحلل اثر هذه التجارة على النمو الاقتصادي وعلى نمو قطاع الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى الفروع، وقامت دراسة الرجوب[3] ودراسة النقرش[4] بتحليل دور المستوردات بشكل عام والمستوردات الرأسمالية والوسطية بشكل خاص، وناقشت دراسة الشريف[5] استيراتيجية احلال المستوردات واثرها على النمو الاقتصادي، ومن الجهة الاخرى بينت دراسة خليل[6] سياسة تشجيع الصادرات وأثرها على نمو الصادرات، وبحثت دراسة الحلاق[7] في اثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي وعالجت دراسة حماد ومشعل[8] موضوع الانكشاف الاقتصادي للخارج واثر هذا الانكشاف على السياسات الاقتصادية الداخلية المالية والنقدية، وأخيرا تناولت دراسة عارف[9] تحليل فعالية التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات وتطرقها الى مواضيع رئيسية ذات أهمية كبيرة إلا ان هذه الدراسات في مجملها لم تتطرق الى موضوع هذه الدراسة، والتي تظهر دور الصدمات التجارية على الاقتصاد الوطني، وسوف استعرض فيما يلي دراستان احداهما عربية والاخرى اجنبية تطرقت الى هذا الموضوع:

الدراسة الاولى بعنوان " نموذج للربط التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1963–1982) " وتهدف هذه الدراسة الى تحديد درجة الاعتماد بين اقتصادي الدولتين عن طريق بناء نموذجين قياسيين واحد لكل دولة، يتكون كل نموذج من ثمان معادلات وظيفية، وثلاث معادلات تعريفية، وتفسر المعادلات الوظيفية سلوك الانفاق الخاص والانفاق الحكومي وسلوك دالة الاستثمار والطلب على النقود والتضخم والصادرات والمستوردات وعلى الشكل التالي:

1. $C_1 = \alpha_{11} + \alpha_{12}\ y_1 + \alpha_{13}\ C_{1,-1}$
2. $I_1 = \beta_{11} + \beta_{12}\ Y_1 + \beta_{13}\ r$
3. $G_1 = \gamma_{11} + \gamma_{12}\ GR + \gamma_{13}\ Y_1$
4. $Md_1 = \delta_{11} + \delta_{12}\ Y_1 + \delta_{13}\ Md_{1,-1} + \delta_{14} r + \delta_{15}\ p_{1,-1}$
5. $P_1 = \theta_{11} + \theta_{12}\ Y_1 + \theta_{13}\ (M\backslash Y_1) + \theta_{14}\ P_{1.-1} + \theta_{15}\ PW$
6. $X_{1Row} = \omega_{11} + \omega_{12}\ YW + \omega_{13}\ (EXUV/P1)$
7. $M_{12} = \eta_{11} + \eta_{12}\ Y_1 + \eta_{13}\ EX_1$
8. $M_{1Row} = \phi_{11} + \phi_{12}\ Y_1 + \phi_{13}\ TOT1$
9. $Y_1 = C_1 + I_1 + G_1 + X_1 - M_1$
10. $M_1 = M_{12} + M_{1Row}$
11. $X_1 = X_{12} + X_{1Row}$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتم تمثيل المتغيرات على الشكل التالي :

C_1= Private Consumption	الاستهلاك الخاص
I_1= Gross Investment	الاستثمار الاجمالي
G_1 = Government Expenditure	الانفاق الحكومي
Md_1 = Money Demand	الطلب على النقود
INF= Inflation rate	معدل التضخم
X_{1Row} = Export to The Rest Of The World	التصدير لبقية دول العالم
M_{12} = Jordan Import Form Country (2)	استيراد الأردن من دولة (2)
M_{1Row} = Import From Rest Of The World	الاستيراد من بقية دول العالم
Y_1 = Gross Domistic Product (GDP)	الناتج المحلي الاجمالي
$C_{1,-1}$ = Lagged Private Consumption	الاستهلاك الخاص للسنة السابقة
Gr_1 = Government Revenue	الإيرادات الحكومية
r = Intrest Rate	معدل سعر الفائدة
$Md._{,-1}$ = Lagged Money Demand	الطلب على النقود للسنة السابقة
X_1 = Total Export	مجموع الصادرات
$M_{12,-1}$ = Jordan Import From Country 2	مستوردات الاردن من الدولة (2)
$P_{1,-1}$ = Lagged Consumer Price Index	مؤشر سعر المستهلك للسنة السابقة
YW = World Income	الدخل العالمي
EXUV = Unit Value of Export	مؤشر قيمة وحدة الصادرات
TOT_1 = Term Of Trade	مؤشر شروط التجارة
M_1 = Total Import	مجموع المستوردات
Winf = World Infaltion Rate	مستوى التضخم العالمي
EX_1= Exchange Rate (# JD per one $)	سعر الصرف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ويتم الربط بين هذين النموذجين بواسطة متغيرات التجارة الخارجية، ومن ثم يتم تعريض احد النموذجين الى صدمة افتراضية و يتم تتبع الآثار الناجمة عن هذه الصدمة باستخدم اسلوب المحاكاة (Simulation) وذلك لتبيان أثر هذه الصدمات على اقتصاد الدولة الأخرى، واستخدمت الدراسة الصدمة التي تقع على متغير التجارة الخارجية وبالذات على متغير يمثل قيمة الصادرات المتبادلة، بحيث تكون هذه الصدمة على شكلين، الشكل الأول صدمة مقدارها (10%) زيادة في قيمة الصادارت في فترة زمنية محددة، والشكل الثاني صدمة مستمرة بمقدار (10%) زيادة خلال فترة (1975-1982) (10).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد السوداني قد تأثرت بشكل معنوي صحيح من حيث الاتجاه والقيمة لصدمة تحدث في الاقتصاد السعودي، أما بالنسبة للإقتصاد السعودي فلم يكن له رد فعل قوي أو ملموس تجاه الصدمة في الاقتصاد السوداني.

الدراسة الثانية بعنوان "التحرير التجاري والمالي بوجود الصدمات الخارجية والسياسات الداخلية غير الثابتة " حيث تحاول الدراسة إثبات أن الصدمات الخارجية تلعب دوراً رئيسياً في التحكم بالأداء الاقتصادي للدول النامية الساعية نحو الانفتاح الاقتصادي، وتستخدم الدراسة نموذج توازن عام ديناميكي وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى صدمة على شكل زيادة مؤقته في سعر الفائدة الأجنبية، يصاحبه انخفاض في شروط التبادل التجاري الذي تم تمثيله على شكل انخفاض في أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار المستوردات، ولمعرفة أثر الصدمة الخارجية تم استخدام المحاكاة، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى زيادة في الكفاءة الانتاجية والاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد، ولكنه يجعل الاقتصاد معرضاً للصدمات الخارجية، واضافة إلى ذلك فإنه في بعض الحالات قد يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم بالإنفاق المحلي الخاص أو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العام، ولذلك فإن هذه الدراسة توصي بأن عملية الانفتاح التجاري يجب أن تساند من خلال إدارة نشيطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

(1-6) تسلسل الدراسة:...

تتكون الدراسة من ستة فصول :

خصص الفصل الأول لإعطاء مقدمة عامة للدراسة وأهميتها وأهدافها والدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع بينما تطرق الفصل الثاني لموضوع العولمة، بحيث بحث في التعاريف المختلفة التي أعطيت لهذه الظاهرة، ومن ثم قام ببحث البعد التاريخي لهذه الظاهرة وبين آثارها الإيجابية والسلبية، والآليات التي تقوم عليها هذه الظاهرة، وبعد ذلك انتقل إلى تقصي آثارها على الإقتصاد الأردني وأبرز أهم الخطوات التي قام بها متخذي القرار في الاقتصاد الأردني للإستفادة من مميزات العولمة ومواجهة الاخطار المرتبطة بها.

وقد قام الفصل الثالث بتحليل تجارة الأردن الخارجية بشكل عام حيث استعرض دور كل من الصادرات والمستوردات في هذا السياق، وتطرق لتفصيل التجارة الخارجية مع مجموعة من الدول التي تعتبر المستوعب الرئيس للصادرات الأردنية.

وخصص الفصل الرابع لتوضيح أثر الصدمات الإقتصادية التجارية على الدخل القومي وذلك عن طريق تقديم تعريف بهذه الصدمات وأشكالها، وإظهار دور التجارة الخارجية في تحديد الدخل القومي، وتوضيح طريقة تأثير الصدمات على الاقتصادات المختلفة، أما الفصل الخامس فقد ناقش النموذج القياسي المستخدم، وقدر معاملاته الإحصائية، وقام بتعريض النماذج المقدرة لصدمة افتراضية عن طريق زيادة قيمة معامل التجارة الخارجية، ويختم الفصل السادس الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(1-8) الهوامش ....

1.حسابات الباحث بناءا على معلومات من نشرة البنـــك المركـــزي أبريـــل 1998، ونشرة البنك المركزي عدد خاص (1964-1995) ، أيار 1996 .

2.الهزايمه، محمد، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويليـــة، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1993م.

3.الرجوب، سامر، المستوردات من السلع الرأسمالية وأثرها على النمو الاقتصـــادي، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك1997م.

4.النقرش، فائق، "محددات الطلب على الإستيراد وفاعلية إستخدام القدرة الإســـتيرادية في الأردن ، دراسة ماجستير غير منشورة، 1994م.

5.الشريف، بدر، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي، دراسة ماجســـتير غير منشورة، جامعة اليرموك 1900م.

6.خليل، محمد، سياسة تشجيع الصادرات: دراسة نظريـــة تطبيقيـــة (1976-1992)، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1993م.

7.الحلاق، سعيد، تذبذب الصادرات، وأثرها على النمو الاقتصـــادي، مجلـــة أبحـــاث اليرموك العدد4، 1994م.

8.حماد، خليل ومشعل، زكيه، تأثير إنكشاف الاقتصـــادات العربيـــة للخـــارج علـــى السياسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 2، 1986م.

9.عارف، فؤاد، دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية، دراسة ماجســـتير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993م.

10.Abdel-Rahman A. and Barry. Z. "Trade Link Model Between Sudan & The Kingdom Of Saudi Arabia, 1963-1982" Journal of King Saud University Journal V.4, 1992.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

11.KHAN Mohsin and Zahler ,Roberto, "Trade and Financial Liberalization Givien External Shock and Inconsistent Domestic Policies" International monetary-Fund Staff paper, V32, Mar 1985, P22-55.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

العولمة وأثرها على الاقتصاد الأردني

(2-1)مقدمة:

يلاحظ المتابع للتطورات الاقتصادية العالمية تزايدا في النشاط الاقتصادي الدولي على جميع المستويات وفي جميع القطاعات الاقتصادية، ويطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة اسم (العولمة)، والتي تتميز بتطوير روابط قوية بين أسواق وهياكل انتاجية مختلفة من خلال تدفق السلع، والخدمات، والاستثمارات، وعوامل الانتاج عبر الحدود الدولية المختلفة.

ويقوم التطور التكنولوجي بدور واضح في ابراز هذه الظاهرة، فهو يعمل على اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بحيث لا تستطيع أي دولة التحكم بحركة السلع والخدمات عبر حدودها من خلال انتقال سريع للمعلومات والتكنولوجيا، فاختراع اساليب المواصلات الحديثة والسريعة، وتطور اجهزة الاتصالات، وادراتها من قبل شركات دولية، وظهور الانترنت كوسيلة لانتقال المعلومات بشكل سريع، هذا التطور السريع في انتقال التكنولوجيا والمصحوب بقصر دورة الانتاج جعل العديد من الأنظمة والقوانين قديمة ومكلفة، وفتح المجال امام الشركات التي تقوم بنشاطات دولية، وخصوصا في القطاعات التي تتميز باستخدام تكنولوجيا متقدمة وتعتمد بشكل واسع على أسلوب البحث والتطوير.

(2-2) مفهوم العولمة:

لقد تعددت المفاهيم التي تصف ظاهرة العولمة، تبعا لتعدد وتنوع المجالات التي تتأثر بهذه الظاهرة، فالبعض أعطاها مفهوما عاما وآخرون أعطوها مفهوما خاصا حسب مجال الاختصاص، فهي للبعض امتداد للسياسة الغربية، بينما للبعض الآخر تغطية للسيطرة الرأسمالية، ويعرفها رجال الأعمال على أنها استراتيجية لزيادة الأرباح والقوة الاقتصادية للمؤسسات والشركات، بينما يرى رجال المؤسسات الاجتماعية أنها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ظاهرة اجتماعية ايجابية كالاهتمام بالبيئة، والديمقراطية وحقوق الانسان، وعلى هذا الأساس فإن كلمة (العولمة) بحد ذاتها مصطلح واسع لمختلف المعاني والتصاريف، فبالامكان وصفها ايجابيا أو سلبيا، لتوضيح عمليات غاية في التعقيد ومتعددة الأبعاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية أو حتى في مجال النشاطات اليومية.[1]

إن أفضل التعاريف التي تطرقت إليها الكتابات في وصف هذه الظاهرة وبشكل عام هو التعريف الذي يقول أن العولمة هي : "آلية ديناميكية معقدة وعلاقة بين التراكيب والعمليات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية والقانونية، والتي تتكامل بشكل قوي على المستوى العالمي بحيث تصبح غير قابلة للفصل فعليا[2]"

والتعريف الذي ينص على أن " العولمة تطلع وتوجه اقتصادي سياسي تكنولوجي حضاري تربوي تذوب فيه الحدود بين الدول، وبين الشمال والجنوب، وبين الحضارات فيما بينها، وتتواصل فيه الأمم والشعوب والدول والأفراد باستمرار وبسرعات هائلة، وينشأ اعتماد متبادل فيما بينها في جميع مجالات الحياة كالاعتماد المتبادل في رأس المال والاستثمارات والسلع والخدمات والأفكار والمفاهيم والثقافات والأشخاص [3]"، وعلى أساس هذين التعريفين يمكننا القول بأن ظاهرة العولمة هي ظاهرة عامة تتأثر بها كافة المجالات دون استثناء، وتتداخل وتتشابك آثارها ضمن آلية معقدة ودائمة التغير، أنتجتها ظروف العالم المعاصر وتؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات والدول المعاصرة تأثيرات عميقة.

كذلك فإن بعض التعاريف العامة رأت في ظاهرة العولمة امتدادا طبيعيا ضروريا وقسريا فهي تنص على أن " العولمة هي عملية طبيعية لا بد منها ولا رجعة عنها، ويتم بواسطتها الربط الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول، ولها تأثير على جميع النشاطات الانسانية [4]".

وعلى الرغم من تعدد المجالات التي تأثرت بظاهرة العولمة إلا أن المجال الاقتصادي كان تأثره أكثر وضوحا، فقد ظهرت تعريفات ومفاهيم متعددة تحاول وصف هذه الظاهرة من منطلق اقتصادي، ومن أبسط هذه التعاريف، التعريف المباشر الذي يقول أن " العولمة هي تزايد أهمية أبعاد العلاقات الاقتصادية الدولية الناتجة عن انخفاض تكاليف النقل والتقدم التقني في كافة المجالات وبشكل خاص في مجال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاتصالات [5]، وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف إلا أنه يظهر الصورة الفعلية لـهذه الظاهرة خصوصا أنها تعتبر نمو في العلاقات الإقتصادية الدولية على اثـر منجـزات الثورة الصناعية الجديدة وخاصة في ميدان الاتصالات والمواصلات وانخفاض تكـاليف النقل والتقدم التكنولوجي المعلوماتي.

ويمكننا تمييز ملامح العولمة بشكل واضح في التعريف الذي يصفها على أسـاس أنها " عملية واسعة يتم بواسطتها تحويل العالم إلى ميدان واحد ذو نظام اقتصادي واحـد مخطط بصياغة واحدة متعددة الجنسية وتقوم على أساس عدد من الاتفاقات والمعـاهدات حيث يمثل الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة المنافسة وتحرير التجارة والتطور فـي الانتاج وأساليب التسويق والتغير في أنماط الاستهلاك وزيادة الاستثمار الاجنبي وتفعيـل مفهوم الخصخصة وضخامة التدفقات النقدية بين الدول أهم ملامح العولمة[6].

ولتوضيح الجوانب الاقتصادية التي تأثرت بهذه الظاهرة، يمكننا اعتماد التعريـف الذي ينص على أن " مفهوم العولمة يعكس النمو المتزايد في التفاعلات بين الدول فـي مجال التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي مجـال الأسـواق الماليـة، ويتأتى هذا النمو كنتيجة للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمواصلات ونتيجـة لظهور الأنظمة والقوانين المشجعة لتحرير التجارة وتدفق رأس المال على الصعيديـن المحلي والدولي[7]"، ويضيف هذا التعريف مفهوما جديدا ساعد في نمو هذه الظـاهرة ألا وهو ظهور الأنظمة والقوانين المشجعة لتحرير التجارة وتدفـق رأس المـال كقوانيـن تشجيع الاستثمار والتخفيضات الضريبية والجمركية والمناطق التجارية الحرة.

وإضافة للتعريف السابق يمكن القول أن الأنظمة والقوانين التي ساعدت في ظـهور العولمة نتج عنها حريات اقتصادية جديدة صاغت مفهوما وتعريفا محددا آخر للعولمـة ينص على أن : "العولمة تعني حرية انتقال الموارد الانتاجية المتمثلة برأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا والمواد الخام والمصنعة، عبر الحـدود الدوليـة بحريـة ودون عوائق[8]"، وبصيغة أخرى: "العولمة هي تجارة وتبادل السلع والعمالة والتكنولوجيا عـبر الحدود وبين الشركات [9] أي أن هذه الحرية تعمل على الغاء الحدود بين الدول من جهة وتزيد التعاون بين الشركات من جهة أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وللشركات بشكل عام والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص تعريفـــا ومفـــهوما يختلف في بعض جوانبه عن التعريفات السابقة ويتشابه معها في جانب آخر، فالعولمـــة بالنسبة لهذه الشركات: " هي عملية توسع الأسواق بحيث تضم المتنافسين على الزبـــائن والموارد الانتاجية دون الاهتمام بالحدود الدولية[10] وهي أيضا:"أن تقوم بالاستثمار فـــي جميع أنحاء العالم وبالتعاون مع شركاء من شتى الدول[11] " وكذلك أيضا: "العولمة هـــي استخدام وتطوير للاستراتيجيات والمهارات المكتسبة عالميا والانتقال نحو نظام متعـــدد ومتنوع الثقافات وهي أيضا الاتجاه نحو تصميم وإدارة مؤسسات ذات تراكيـــب مرنـــة تؤهلها للعمل والاتصال والتعلم وتبادل الخبرات والمعارف مع الآخرين على المســـتوى الدولي وذلك لتمكين المؤسسة من النمو والتطور خارج وطنها الأم[12]".

وخلاصة القول فإنه يمكن تعريف العولمة على أنها: ظاهرة طبيعية ذات تـــأثيرات متداخلة ومتغيرة، جاءت نتيجة للنمو المطرد للعلاقات الدولية في جميع مجالات الحيـــاة اليومية، ويكون تأثيرها في المجال الاقتصادي أكثر وضوحا نتيجـــة زيـــادة العلاقـــات الاقتصادية الدولية، والتطور الكبير في مجال الاتصالات والمواصـــلات والمعلوماتيـــة، وظهور القوانين المشجعة للتجارة وانتقال رأس المال، والذي أدى بدوره إلـــى ســـهولة وحرية انتقال الموارد الانتاجية والسلع عبر الحدود وبين الشركات.

(2-3) العولمة الاقتصادية عبر التاريخ:

ظهر مفهوم العولمة أول ما ظهر في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة آخذة فـــي التفشي في العقود الأخيرة من هذا القرن، وينظر بعض الباحثين إلى هذه الظاهرة علـــى أنها امتداد طبيعي للحركة الاقتصادية العالمية، وأن هذا التوجه العالمي كان سائدا منـــذ العصور القديمة والوسطى، فما سيطرة الحضارة الفرعونية أو اليونانيـــة أو الرومانيـــة القديمة على بعض أجزاء العالم إلا تجسيدا لظاهرة العولمة، كذلك فإن سيادة الحضـــارة البيزنطية والإسلامية على أجزاء من العالم المعروف في العصور الوسطى، أدى الـــى سيادة مفاهيم وقيم واحدة مثلت العولمة في ذلك الوقت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على أن ظاهرة العولمة اتسع مداها وتعمقت مدلولاتها مع بـــدأ عصـــر النهضـــة الأوروبية الحديثة، وخصوصا عند ظهور الاكتشافات الجغرافية في القرنيـــن الخـــامس عشر والسادس عشر، وتأكدت وترسخت هذبه الظاهرة مع تقدم العلم وانتشار الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين ، إلا أن الجديد في ظاهرة العولمـــة هـــو المعاني السابق ذكرها التي أنتجتها عوامل اقتصادية وسياســـية وتكنولوجيـــة وانفجـــار المعرفة وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات، وانتشار التجارة العالمية على مدى دولي وعالمي واسع بحيث أصبح هناك عالم تنتج فيه سلعة أو خدمة أو منتج في أي مكـــان من العالم فتسوق وتباع في أي مكان آخر من العالم بسرعة كبيرة لم تعرفـــها الأفـراد والأمم والشعوب من قبل[13].

ويتفق باحثون آخرون مع ما سبق ذكره في أن العولمة ظاهرة طبيعية لها امتـــداد تاريخي، إلا أنهم يعتقدون أن منطلق هذه الظاهرة بدأ منذ القرن الخامس عشر والـــذي تميز بسلسلة من التطورات والتوسعات الاقتصادية أي منذ عصر النهضة الأوروبية التي وفرت التكنولوجيا الحديثة في مجال وسائل الاتصالات والاعلام والتصنيع.[14]

ويعتقد باحثون آخرون أن العولمة كظاهرة ولدت في هذا القرن وبـــالأخص فـــي أواسط عقد الأربعينات من هذا القرن، حين أنشئت المؤسسات والبرامج الدولية من أجل إعادة إعمار أوروبا وتمويل مشروعات البنية الأساسية، وإعادة تنظيم العلاقات النقديـــة وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، ولقد كان الهدف من قيام هذه المؤسسات إقامـــة روابط صناعية وتجارية ونقدية بين أوروبا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية مـــن جهة أخرى، إلا أن العولمة تلك – ورغم ما أفرزته من ازدهار اقتصادي منقطع النظـير ومن تسهيلات في ميدان المدفوعات– لم تصمد طويلاً في وجه الحاجة الأوروبية الـــى إنشاء نظام إقتصادي تجاري وإقليمي مميز، وذلك عن طريق انشاء ســـوق مشـــتركة ضمن معاهدة روما، ثم سوق أوروبية موحدة فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمـــن معـــاهدة "مستريخت : Mastrechte"، والتي تضم خمسة عشر بلدا صناعيا.

ونتيجة لنجاح هذه التجربة الأوروبية انتشرت وتعددت التنظيمات الإقليمية تحـــت عناوين متنوعة مثل" مناطق تبادل حر" و"اتحادات جمركية"....الخ، تستهدف كلها تحرير التجارة البينية واعتماد نظام اقتصاد السوق.[15]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هذا بينما يرى آخرون أن هذه الظاهرة انبثقت نتيجة لتداعيات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي، حيث هيمنت الدول الرأسمالية المتقدمة على النظام الاقتصادي العالمي بعد ان توالى سقوط الأنظمة الاشتراكية وبالتالي انتشرت أفكار السوق الحرة بمختلف معاييرها، وبزوغ فجر ما يسمى بنظام العولمة.[16]

وأما فيما يخص الأفكار والمفكرون الاقتصاديون فنجد أنه في عام (1776) قدم "آدم سميث" في كتابة "The Wealth of Nation" نظرة أولية ورؤية مستقبلية لظاهرة العولمة وبالذات التجارية منها حيث شجع عملية التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات بين دول العالم، مخالفا لأفكار المدرسة الاقتصادية التجارية التي سبقته والتي كانت تنادي بوجوب وضع العوائق في وجه المستوردات وضرورة الحفاظ على كميات وافرة من الذهب والفضة داخل البلد، حيث اعتقدوا أن ربح دولة في عملية التجارة الدولية هو خسارة لدولة أخرى.

ويرى "آدم سميث" أن التجارة بين الدول تحقق في الأغلب المصلحة والفائدة لهذه الدول، ذلك أن التجارة تخلق نوعا من التخصص في الانتاج والذي يزيد بدوره من الانتاجية والكفاءة وبالتالي تحسين مستويات الربح والمنفعة للشركات وللأفراد وللمجتمع.

وفي عام (1817) وصل "ديفيد ريكاردو" إلى نفس النتيجة التي وصل إليها "آدم سميث" ولكن من زاوية الميزة النسبية أي أنه ليس من الضروري للدولة أن تكون الأفضل بين دول العالم في انتاج سلعة معينة للتخصص في إنتاجها، ولكن يمكنها أن تتاجر بالسلعة إذا كانت بسعر أقل نسبيا[17].

(2-4) آليات العولمة:

تعتبر ظاهرة العولمة في أيامنا هذه من أهم الميزات التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الجديد فهذه الظاهرة تعزز النمو المتسارع للتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكتلات الاقتصادية والاقليمية، ومن الجدير ذكره هنا أن اتخاذ قرار التجارة بين الدول اصبح يعتمد بشكل كبير على استراتيجيات الشركات والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية، بحيث أصبحت المنافسة بين الدول والشركات تحدث بصورة أكبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وأوسع وتعتمد بشكل كبير على مبدأ اقتصادات الحجم الأمثل "Economies of scale" في الانتاج والتسويق والذي أدى إلى انخفاض تكاليف النقل والمواصلات وتعميم تكلفة البحث والتطوير، وتشجيع تدفق السلع والخدمات والاستثمارات على المستوى العالمي، وفيما يلي تحليل دور أهم آليات العولمة:

(2-4-1)التجارة الدولية:

استمرت تجارة السلع والخدمات بالنمو بشكل أكبر من نمو الدخل القومي بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ سنة (1945) ازدادت حصة التجارة الدولية كنسبة من الدخل العالمي من (7%) إلى (21%)، واصبحت الدول النامية تشارك بحوالي (25%) من التجارة العالمية في عقد التسعينات بعد أن كانت تشارك فقط بـ(20%) في عقد الثمانينات، وصاحب هذا النمو المتسارع ظهور نزعة تحررية على المستوى الدولي حيث عقدت خلال تلك الفترة ثمان جولات من المحادثات بهدف وضع اتفاقية عامة للتجارة والتعرفة الجمركية (General Agreement of Trade and Tariff) أو ما صار يصطلح على تسميتها باسم الـ(GATT) والتي تحولت الى ما يسمي الان منظمة التجرة العالمية (WTO: World Trade Organization) والتي نتج عنها زيادة الحرية التجارية بين الأسواق العالمية، وزيادة تدفق السلع والخدمات إلى حيث يكون العائد اكبر، بالإضافة إلى انخفاض في التعرفة الجمركيه، وحتى يومنا هذا انضمت (130)دولة إلى عضوية (WTO) ، وهناك حوالي (28) دولة أخرى تتفاوض للدخول فيها[18].

(2-4-2)الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ظهرت في أوائل التسعينات من هذا القرن، توجهات لمعظم دول العالم لوضع سياسات تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية الى دولهم وذلك ضمن استراتيجيات لجذب الإستثمار، على الرغم من أن هذا النوع من الإستثمارات قد ظهر في عقد الثمانينات.

فبينما كانت هذه الاستثمارات تقدر بحوالي (67) مليار دولار في الفترة (1982-1987) أصبحت عام (1992) تقدر بحوالي (158) مليار دولار، وعلى الرغم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من هذه الزيادة إلا أن هذه الاستثمارات تتركز بين (10) إلى(15) دولة معظمها من الدول المتقدمة.

والذي ساعد على قيام مثل هذه الاستثمارات هو نمو الرغبة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والتخلص من العوائق الجمركية والحمائية والمحافظة على الأسواق القديمة، والحصول على أسواق جديدة، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح من الضروري الاعتماد على مبدأ كفاءة الانتاج والذي يتطلب بدوره الاستثمار في مصانع جديدة تعمل بها طواقم إدارية وفنية وعمالة ذات مهارات مميزة، وباستخدام تكنولوجيا متقدمة وبخاصة في مجال الاتصالات و المواصلات، وبذلك أصبحت العلاقة بين الاستثمار والتجارة علاقة ترابط وتكامل، بعد أن كان ينظر إليها قديما على أنها علاقة بدائل.

ولعل من أهم الأمور التي شجعت الدول النامية على استقبال وتشجيع مثل هذه الاستثمارات، رغبتها في الحصول على موارد مالية، وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجية، بالاضافة إلى رغبتها بالدخول في أسواق عالمية جديدة، وتوفير فرص عمل إضافية، والذي يمكن تلك الدول بالنتيجة من تحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد.

(2-4-3) التجمعات الإقليمية:

تم خلال الفترة من (1948) إلى (1994) إحصاء ما لا يقل عن (100) تنظيم تجاري، وفي أيامنا هذه أضحى التوجه نحو التنظيمات الإقليمية أكثر وضوحاً ففي الفترة (1990-1994) تم إحصاء حوالي (34) تنظيم تجاري مختلف[19].

وأدى نشوء هذه التجمعات الإقليمية الاقتصادية إلى حدوث تغيير في التفضيلات التجارية، والتعرفة الجمركية بين الدول المنضمة لهذه التجمعات، وبالتالي حدوث اختلافات في الأسعار النسبية وأساليب الإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى ذلك فقد أدت هذه التجمعات إلى الانتقال من التصنيع المحلي المكلف، إلى التصنيع الإقليمي الأقل كلفة، والمعتمد بشكل كبير على اقتصادات الحجم الأمثل، والذي مكن تلك الدول من زيادة دخولها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن الأمور التي شجعت قيام هذه التحالفات الاقتصادية، هو ظهور خليط من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتضم العوامل الاقتصادية توقع الازدهار الاقتصادي نتيجة النمو الاقتصادي الناتج من زيادة حجم الاقتصاد، والتخصص الإقليمي في الإنتاج وتبادل المعلومات والتكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الخارجية التي تبحث عن الأسواق الكبيرة، بالإضافة إلى الخوف من الآثار السلبية الناتجة عن عدم الدخول في مثل هذه التجمعات، مثل فقدان الأسواق القديمة، وفرض الحواجز والعوائق الجمركية، والتعرض لسياسات الإغراق، أما بالنسبة للعوامل غير الاقتصادية فتتمثل بالأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والتي تتعزز بوجود التجمعات الإقليمية[20].

(2-5) الآثار المتوقعة لظاهرة العولمة

تشغل ظاهرة العولمة عقول صانعي القرار في شتى أنحاء العالم والسبب في ذلك غير خفي، كون أننا دخلنا بدايات القرن الواحد والعشرين باقتصاد عالمي يواجه تغييرات جذرية، فرأس المال استطاع أن يحقق درجة عالية من حرية الانتقال، والأسواق المالية العالمية تنمو بشكل منقطع النظير، ويستمر توسع التجارة العالمية بشكل ملحوظ، وأصبحت قرارات الاستثمار والإنتاج تتخذ من قبل الشركات وعلى أساس عالمي، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت قوى اقتصادية جديدة، واضمحلت قوى أخرى كان لها صولاتها وجولاتها في القرن الماضي، إن هذا الواقع الاقتصادي الجديد يفرض علينا النظر بعمق في الآثار والنتائج المتوقعة السلبية منها والإيجابية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، وعلى جميع المستويات، بحيث لا يتم إغفال آثارها على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد المحلي أو حتى على مستوى الاقتصاد الدولي، وفعلياً تحاول كل دولة في هذا العالم أن تتوصل إلى كيفية ومدى تأثير هذه المتغيرات على اقتصادها وعلى مواطنيها، وعلى ثقافتها وطرق معيشتها، وكون أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها آثاراً متنوعة إيجابية وسلبية، فهي تفرض علينا التنبه لها، والتعرف عليها قبل حدوثها، وذلك لتعظيم مقدار الاستفادة منها إن كانت إيجابية، وتهميش الضرر الناتج عنها إن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كانت سلبية، وعلى هذا الأساس سوف أقوم في هذا المبحث بمحاولة تقصي هذه الظاهرة وتحليل آثارها الإيجابية والسلبية.

(2-5-1) الآثار الإيجابية للعولمة :

إن للعولمة آثارا إيجابية، وفرص جيدة، إن أحسن استغلالها لصالحنا فسوف ننطلق بكل ثقة لإتمام عملية البناء، وتحقيق حلم التنمية المستمرة الذي ننشد، وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على إيجابيات هذه الظاهرة.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكما ذكرنا سابقاً هي إحدى آليات العولمة، وتعمل هذه الآلية على إدخال تدفقات نقدية توجه نحو الاستثمار في قطاعات إنتاجية، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة، كما وأنها تسهم في إعداد وتدريب وتوفير خبرات فنية ماهرة في المجالات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

كما وأن ازدياد النشاط التجاري الدولي، وعقد الاتفاقيات التجارية الدولية، والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وظهور السياسات التجارية والاستثمارية التحررية، ساعد في زيادة حجم القطاع الاقتصادي التجاري، والذي أدى بدوره إلى إيجاد فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وتتوقع مفوضية الامم المتحدة للتجارة (United Nation Committee for Trade: UNCTAD) أن زيادة النشاط التجاري بين الدول النامية سوف يعمل على توفير حوالي (20) مليون فرصة عمل في الدول النامية وحدها[20].

تعمل ظاهرة العولمة على زيادة التنافس بين الشركات، وخاصة في مجال الأسعار، وبما أن أجور العمال تشكل القدر الاكبر من التكاليف، تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز باجور عمالة منخفضة، ونتيجة لذلك تزداد فرص التوظيف والطلب على العمالة في تلك الدول، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى رفع مستويات الأجور، وخير مثال على ذلك هو ارتفاع مستويات الأجور في كورية الجنوبية والتي أصبحت مستويات الأجور عندهم تفوق مستويات الأجور في مقاطعة ويلز البريطانية[21].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد تتيح آليات العولمة للعنصر البشري الانتقال من مكان إلى آخر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على توظيف الكفاءات البشرية، بهدف زيادة الإنتاجية، وبغض النظر عن أصولهم وجنسياتهم، والذي يؤدي بدوره إلى تطوير فعالية المصادر البشرية، وإعادة توزيعها[22].

وفي جانب الأسعار النسبية، فإن تخفيض الحواجز والتعرفة الجمركية والتخصص في الإنتاج يؤدي إلى تقليل الأسعار للسلع والخدمات المستوردة، والذي يقلل من العبء على المستهلك، بالإضافة إلى أن المستهلك سوف يستفيد من تنوع الخيارات المطروحة من السلع والخدمات ذات الأسعار المنخفضة نسبياً[23].

ويتيح مناخ العولمة للشركات والمؤسسات والبنوك حرية الانتقال والتوسع في جميع أنحاء العالم، ويسهل الحصول على التكنولوجيا اللازمة للاتصال ولتبادل المعلومات بين فروعها، وهذه الميزات تتيح للشركات استغلال حصص سوقية أوسع، والاستفادة من اقتصادات الحجم الأمثل، وتمكنها من الحصول على العمالة الرخيصة عن طريق الاستثمار في دول تمتلك ميزة انخفاض أجور العمالة، الذي يحقق لهذه الشركات قدرة على تخفيض نفقاتها، والاستفادة من المنافسة السعرية[24].

وبالنسبة للمستثمر فإن العولمة تمكنه من استغلال مجال استثماري أوسع، وتتيح له فرص الاستثمار في أسواق رأس المال العالمية والحصول على عائد أكبر للادخار، وتنويع أفضل للمحفظة الاستثمارية[25].

وعلى مستوى الاقتصاد المحلي، فإن إتباع السياسات التحررية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال تسهيل قيام صناعات تنافسية تستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية، والذي يتيح للقطاع الخاص القيام بدور أساسي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذه السياسات تخلق مناخاً استثمارياً، يحفز الاستثمار المحلي ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن من الاستفادة من اقتصادات الحجم الأمثل[26].

ويستفيد الاقتصاد المحلي في ظل العولمة من الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تؤهل أعضاءها للاستفادة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يجذبها كبر حجم السوق، والتقسيم والتوزيع الإقليمي للعمالة، وتحسن كفاءة الإنتاج، والناتج عن التحسن الإداري والانتقال الحر للتكنولوجيا وإمكانية الاستفادة من اقتصادات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الحجم الأمثل من خلال توسع السوق وحصول تحسن في التسهيلات الاستثمارية بين الأعضاء[27].

أما على المستوى العالمي، فالعولمة تتيح استغلال وتوزيع الموارد الإنتاجية على المستوى العالمي، وبالتالي تحفز الاقتصاد العالمي على النمو، بالإضافة إلى أن تدفق رأس المال إلى أسواق الدول النامية لم يسهم فقط في تمويل زيادة الإنتاج بالنسبة لهذه الدول، بل ساعد على إدامة الطلب على صادرات الدول الصناعية، وكمثال على ذلك ازدادت صادرات ألمانيا إلى الدول النامية بنسبة (15%) سنوياً خلال الفترة (1990-1995)،بينما زادت خلال نفس الفترة إلى الدول الصناعية بنسبة (3.0%) سنوياً، وكنتيجة أصبحت الصادرات إلى الدول النامية تمثل حوالي (25%) من مجمل الصادرات التي تصدرها ألمانيا سنة (1995)، مقابل (19%) سنة (1990)، وأدى انتقال الاستثمارات إلى دول غرب آسيا في الفترة (1990-1993) إلى حدوث انتعاش في تلك الدول، أدى إلى حماية الاقتصاد العالمي من حدوث كساد كبير في تلك الفترة[28].

وتبرز أهمية العولمة عند النظر في مساهمتها في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر، ويختلف تأثير العولمة على الفقر باختلاف الدول النامية، فبينما يتوقع أن تتأثر أغلبية الدول النامية إيجاباً بهذه الظاهرة، إلا أن بعض هذه الدول سيستفيد إيجاباً بشكل أكبر مثل اندونيسيا و الصين ، وأيضاً فإن بعض الدول النامية ذات الخصائص غير المناسبة للعولمة سوف تتأثر سلباً، وسيهمش دورها على المستوى العالمي، ولكن بالنتيجة فإن الفقر المطلق سوف ينخفض على المستوى العالمي.

وتسهم ظاهرة العولمة في زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وبالتالي تمكن من زيادة الإنتاج والاستهلاك لمعظم دول العالم بما فيها الدول النامية الفقيرة، فهي تتيح الفرصة على المدى البعيد للتخفيف من وطأة الفقر، ومن جهة أخرى فإن السياسات التحررية سوف تجعل من الممكن الحصول على السلع بالأسعار العالمية والتي هي فعلياً أرخص من الأسعار المحلية المفروضة تبعاً لبعض السياسات التي تفصل الإنتاج المحلي عن المنافسة العالمية ولهذا فإن توسع التجارة العالمية ضروري للتخفيف من وطأة هذه الظاهرة، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المنافسة السعرية في أسواق السلع العالمية ودخول عدد كبير من الدول النامية إلى الأسواق التصديرية، سيؤدي إلى حدوث منافسة على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الحصص السوقية، وبما ان العمالة تشكل القسط الأكبر من التكلفة فستؤدي هذه المنافسة إلى التحول نحو دول نسبة الفقر فيها أعلى، وذلك لتشغيل عمالة أرخص تمكن من الاستفادة من المنافسة السعرية وبالنتيجة يقلل ذلك من الفقر المطلق في الدول النامية.

وتسهم الاستثمارات الأجنبية المتجهه نحو الأسواق المالية في الدول النامية في التقليل من حدة الفقر أيضاً، فهي لا توفر تدفقات نقدية بالعملة الصعبة تساعد في دعم أسعار صرف العملة فحسب بل تقوم بزيادة الإنتاجية والتنافسية الكلية للدول النامية وتمكنها من استغلال الحجم الأمثل من خلال نظام الإنتاج الدولي، وتمكنها من الحصول على أسواق تصديرية جديدة، فالإحصائيات تدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد نمت بالقيمة في جميع الدول النامية عدا الشرق الأوسط وأفريقيا وأيضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتمركز هذه الاستثمارات في عدد محدود من الدول مثل إندونيسيا والصين والتي تعتبر نسب الفقر فيها مرتفعة[29].

(2-5-2) الآثار السلبية للعولمة :

وعلى الرغم من المنافع المتعددة التي تصاحب ظاهرة العولمة والتي ذكرت أهمها في المبحث السابق إلا أن لها آثاراً سلبية يجب التنبه لها والإعداد لمواجهتها، وفيما يلي أهمها:

1. قد تؤدي العولمة إلى انخفاض الأجور وفقدان الوظائف، وإضعاف سيطرة الدولة، حيث يتوقع ان يكون هناك انخفاض عالمي في الأجور وذلك نتيجة حدوث تنافس كبير في الأسعار، ولكون الربح هو الهدف الأساس للشركات، فسوف تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور عمالة منخفضة، ففي إندونيسيا تعمل بعض النساء في الشركات الأجنبية بأجر (50) سنتاً للساعة مع أن الأجر الرسمي الأدنى هو (1.06) دولاراً، وفي الفلبين يوجد أطفال بأعمار أقل من (10) سنوات يعملون (77) ساعة أسبوعياً وبأجور تقل بأكثر من عشر مرات عن الحد الأدنى للأجور. وهذه الأمثلة تشير إلى أن الشركات قد تقوم باستغلال العمالة في غياب القوانين المنظمة والرقابة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

2. كذلك يتوقع أن ينخفض التوظيف والوظائف للعمالة الماهرة بشكل خاص، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال، وزيادة القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات والتي تمكنها من التحكم بالأجور والتخلي عن العمالة وقت الكساد وتشغيلها وقت الرواج ودون أدنى مسئولية.

3. أما بالنسبة للتأثير السلبي للعولمة على سيطرة الدولة، فينبع من النهج نحو تشجيع السياسات التحررية في مجال التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال، والعمل على تحفيز عمل الاستثمارات الأجنبية وتسهيل دخولها في الأسواق المالية، وهذه العوامل أضعفت من سيطرة الدولة على أدواتها المالية والنقدية والتي أصبح يتحكم بها التذبذب في الأسواق العالمية والذي صار يميز الأسواق المالية العالمية في العقد الأخير من هذا القرن، والذي شهد انخفاضاً في قيم الأصول المالية العالمية، وتذبذباً في أسعار صرف كثير من العملات، ولفترات طويلة، وحدوث أزمات حادة في الأسواق المالية العالمية كالتي حدثت في المكسيك ودول جنوب غرب آسيا، بالإضافة إلى انهيار مؤسسات مالية ضخمة في الدول الصناعية والدول شبه الصناعية، والذي خلق جواً من عدم الثقة والمخاطرة.

4. في ظل العولمة تنمو وتكبر الشركات متعددة الجنسيات، نتيجة لتوسع أعمالها، واستغلالها للميزات الدولية، من التخصص في الإنتاج، واقتصادات الحجم الأمثل، ورخص العمالة، وحرية الانتقال، وهذه الميزات توفر للشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على السيطرة على اقتصادات الدول التي تعمل بها، وخصوصاً الدول النامية، التي تعتمد اقتصاداتها على استثمارات هذه الشركات.

5. ومن سلبيات العولمة أنها تعمل على تعميق الهوة بين الدول الغنية المتقدمة التي تحظى بالثروات المالية والبشرية والتكنولوجية، وبين الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والتي لا تملك أكثر من تصدير مواردها الخام الأولية والطاقة، وهذا الوضع قد يؤدي في الأمد الطويل إلى استفحال التخلف وبطء النمو في الدول النامية، والحكم المطلق عليها بان تبقى أسواقاً استهلاكية لتصريف فائض منتجات الدول المتقدمة من دون قيود ولا حدود، والنتيجة التي قد نستخلصها من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هذه الفقرة أن العولمة قد تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاقتصاديات الخارجية والنشاطات العالمية، بحيث لا تستطيع الدولة أداء مهامها بنفسها.

6. ومن اخطر نتائج العولمة أنها قد تقوم بتهميش بعض الدول، فالدولة التي لا تستطيع المشاركة بالتوسع والتسارع في الاقتصاد العالمي، ولا يمكنها تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصادها، من بطء نمو تجارتها الخارجية، وضعف جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وانخفاض مستويات الاستثمار المحلي، قد تتعرض لمخاطر البقاء في الساحات الخلفية للاقتصاد العالمي، بدون أي دور يذكر، تعاني مزيداً من التخلف والفقر والبطالة والعزلة.

7. وتؤثر العولمة بشكل سلبي أيضاً على البيئة وبطريقتين: ويمكن فهم الطريقة الاولى على اساس العلاقة المباشرة بين زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الانتاج من جهة والتجارة والعولمة من الجهة الاخرى ، فالاتجاه نحو زيادة الإنتاج لغايات التصدير، يولد ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعية ومنتجات الطاقة المختلفة، ويعمل على تلويث البيئة من ماء وهواء وتربة، بالإضافة إلى خلق كمية من الإنتاج الضائع نتيجة التوسع في الإنتاج، والطريقة الثانية هي ان العولمة سوف تقود إلى حدوث تغيير في أنماط الإنتاج، بالاتجاه من إنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج السلعة التصديرية التي تجلب العملة الأجنبية، وكمثال على ذلك توجه دول أمريكا الجنوبية من إنتاج المحاصيل التقليدية المتنوعة لغايات الاستهلاك المحلي، إلى إنتاج البن والموز لغايات التصدير، وهذا التحول سوف يقود إلى استنزاف وإتلاف الأراضي الزراعية نتيجة التركيز في زراعة محصول معين، وزيادة الضغط على المصانع التي تنتج بضائع وبالتالي زيادة التلوث مرة أخرى.

8. وأخيراً فإن العولمة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المجالات التي تعطي إيراد مالي سريع وتتميز بأنها استثمارات غير منتجة نسبياً ولكنها آمنة، بدل من الاستثمار في الاستثمارات المنتجة التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإعطاء المردود المالي، وهذا التوجه لا يخدم سوى المصالح الخاصة لهؤلاء المستثمرين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(2-6) منافذ العولمة الى الاقتصاد الأردني:

تتعرض جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية لظاهرة العولمة ، وتحـــاول هـــذه الدول قدر الإمكان استقراء المستقبل والتنبؤ بالآثار الإيجابية والسلبية التي قد تتعـــرض لها، والأردن كباقي دول العالم مهتم بهذه الظاهرة، ومنخرط فيها، والمبـــاحث التاليـــة سوف تظهر مدى تأثر الاقتصاد الأردني بهذه الظاهرة عن طريـــق استكشـــاف منـــافذ العولمة إلى الاقتصاد الأردني، والسياسات التي تقوم بها الحكومة في محاولة لمواءمـــة الاقتصاد مع حركة الاقتصاد العالمي.

(2-6-1) تجارة الأردن الخارجية:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في الاقتصاد الأردني، نظراً لصغر السوق المحلية[30]، حيث تراوحت نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بين (28.6%) سنة (1967) و (87.6%) سنة (1990)، وبمتوسط نمـــو قـــدره (60.4%) سنوياً وذلك خلال الفترة (1965-1996)، وقد ازدادت أهمية هذا القطاع فـــي الأونـــة الأخيرة، ففي الفترة من (1990-1996) تراوحت حصة التجارة مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمالي بين (75.1%) سنة (1994) و (87.6%) سنة (1990)، وبمتوسـط (80.6%) سنوياً، وقد ساهمت الصادرات بما نسبته (11.2%) سنوياً من الناتج المحلي الإجمـــالي خلال الفترة (1965-1996)، وحوالي (20.1%) سنوياً خلال الفـــترة (1990-1996)، ويشكل الفوسفات والبوتاس والأسمدة والإسمنت ما يعادل (50%) من مجمل الصـــادرات الأردنية، أما النصف الثاني فيتوزع على المواد الغذائية والسلع الصناعية الأخرى، وقـــد نمت الصادرات بمعدل (10.3%) سنوياً خلال الفـــترة (1990-1996)، حيـــث نمـــت صادرات المواد الأولية بمعدل (34.4%) ونمت السلع الصناعية بمعدل بلـــغ (47.9%) سنوياً خلال نفس الفترة[31].

وتعتبر اسواق المملكة العربية السعودية والعراق ومصر ودول الخليـــج العربـــي والهند وأندونيسيا الأسواق الرئيسة للصادرات الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن الجهة الأخرى، تشكل الواردات ما نسبته (49.2%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1965-1996) وارتفعت قيمة الواردات من (67.8%) مليون دينار في عام (1969)، حتى وصلت إلى (2214) مليون دينار في عام (1991)، ووصلت أعلى حصة للمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي إلى (71.3%) عام (1981) ثم انخفضت في السنوات التي تلتها حتى وصلت إلى (42.2%) سنة (1987) ثم عاودت الارتفاع ووصلت عام (1992) إلى (72.6%).

أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري فقد ارتفع باستمرار منذ عام (1969) حيث كانت قيمته حينئذ تبلغ (55.9) مليون دولار، ووصل إلى (1421.7) مليون دينار عام (1992)، ونما هذا العجز بمعدل (13.6%) خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل أعلى قيمة له عام (1977) وشكل حوالي (59.77%) من الناتج المحلي الإجمالي وقريباً منه عام (1981) ووصل إلى (59.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما شكل حوالي (28%) عام (1989) و (46.3%) عام (1992).

وبالنتيجة فان التجارة الخارجية أصبحت تلعب دورا واضحا في ربط الاقتصاد الأردني بالعالم الخارجي، بحيث اصبح اكثر اعتمادا على القطاع الخارجي وبالتالي أكثر تاثرا به، والذي يعكس بدوره صورة من صور العولمة، وسأقوم بتفصيل دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني في الفصل القادم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (2-1)

مساهمة تجارة الأردن الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات (1)	الصادرات (2)	التجارة الخارجية (3)	الناتج المحلي لاجمالي(4)	مساهمة التجارة % (5)
1965	56.05200	7.753000	63.80500	214.2000	29.8
1966	68.21100	8.759000	76.97000	235.0000	32.8
1967	55.04800	9.984000	65.03200	225.6000	28.8
1968	57.49200	12.17200	69.66400	200.4000	34.8
1969	67.75200	11.91600	79.66800	249.6000	31.9
1970	65.88200	9.320000	75.20200	228.4000	32.9
1971	76.62700	8.817000	85.44400	242.2000	35.3
1972	95.31000	12.60600	107.9160	281.6000	38.3
1973	108.2000	14.01000	122.2100	310.1000	39.4
1974	156.5070	39.43700	195.9440	385.7000	50.8
1975	234.0130	40.07500	274.0880	435.9000	62.9
1976	339.5390	49.55200	389.0910	547.4000	71.1
1977	454.4170	60.25300	514.6700	676.4000	76.1
1978	458.8260	64.12900	522.9550	779.3000	67.1
1979	589.5230	82.55600	672.0790	981.0000	68.5
1980	715.9770	120.1070	836.0840	1180.300	70.8
1981	1047.504	169.0260	1216.530	1469.300	82.8
1982	1142.493	185.5810	1328.074	1701.100	78.1
1983	1103.310	160.0850	1263.395	1828.700	69.1
1984	1071.340	261.0550	1332.395	1981.400	67.2
1985	1074.448	255.3460	1329.794	2020.200	65.8
1986	850.1990	225.6150	1075.814	2163.600	49.7
1987	915.5450	248.7730	1164.318	2208.600	52.7
1988	1022.469	324.7880	1347.257	2264.400	59.5
1989	1230.010	534.1060	1764.116	2372.100	74.4
1990	1725.828	612.2520	2338.080	2668.300	87.6
1991	1710.463	598.6270	2309.090	2855.100	80.9
1992	2214.002	633.7550	2847.757	3493.000	81.5
1993	2453.625	691.2820	3144.907	3801.700	82.7
1994	2362.583	793.9190	3156.502	4218.000	74.8
1995	2590.250	1004.534	3594.784	4619.300	77.8
1996	3043.556	1039.801	4083.357	4761.300	85.8
1997	2908.085	1067.164	3975.127	4999.400	79.5
المتوسط(6)	971.085	283.5	1255.2	1715.1	61.3

- المصدر: العامود (1)، (2)،(4) نشرة البنك المركزي ابريل 1998 ، ونشرة البنك المركزي عدد خاص 1995.
- النسب احتسبت من قبل الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(2-6-2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بذلت الحكومات الأردنية المتعاقبة جهودا مضنية لجذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الأردني، وذلك ضمن توجهها الاستراتيجي نحو توسعة وتطوير القطاع التصديري، ولكن هذه الجهود لم ينتج عنها تحقيق الأهداف المرجوة، فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة تراوحت بين (1.8) مليون دينار عام (1980)، و (16) مليون دينار عام (1994)، ولم تقتصر هذه الحالة على ضعف حجم الاستثمار الأجنبي، ولكن كان معدل حجم المشاريع منخفضاً أيضاً ويتراوح بين (19.3) ألف دينار و(55) ألف دينار للمشروع [31]، وقد بلغ مجموع الاستثمارات خلال تلك الفترة حوالي (77) مليون دينار، أو ما نسبته (5.7%) من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المسجلة خلال تلك الفترة [32].

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية، فيمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية قد توجهت في مجملها نحو القطاع الصناعي، حيث بلغت رؤوس الأموال المستثمرة في ذلك القطاع عام (1980) حوالي (0.9) مليون دينار عام (1980)، وذلك نتيجة استثمار (6) شركات، ووصلت إلى (10.9) مليون دينار عام (1993) وكان عدد الشركات المستثمرة في ذلك القطاع تلك السنة (92) شركة ، وانخفض عدد الشركات إلى (50) شركة عام (1994) ،وانخفض الاستثمار إلى (10.1) مليون دولار.

واستحوذ قطاع الخدمات على المركز الثاني من حيث حصته في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبلغ راس المال في ذلك القطاع أعلى قيمة عام (1993) حيث وصل إلى (10.9) مليون دينار، بالاستثمار في (118) شركة، ولم يحظ القطاع الزراعي سوى بحصص هامشية لا تذكر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية[34].

(2-6-3) الاتفاقيات والتنظيمات الإقليمية:

تتفاوض الحكومة الأردنية حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ستعمل الحكومة بموجبها على إلغاء القيود على نشاط الاستيراد، وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات، وتستوجب هذه الاتفاقية تطوير الصادرات، وتشجيع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات والاهتمام بجودتها، حتى تستطيع المنافسة مع المنتجات المماثلة في الأسواق الخارجية، والذي يتطلب زيادة درجة الاستجابة للتطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإنتاج الوطني وتقليل التكاليف.

وقد قامت الحكومة أيضاً بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية، والتي تدعو إلى تحقيق منطقة اقتصادية تشمل (72) دولة أوروبية ومتوسطية ، مستندة إلى إقامة منطقة تجارة حرة في ظل تعاون سياسي أمني واقتصادي ومالي واجتماعي وثقافي شامل[35]، بالإضافة إلى العمل على تسريع الانتعاش الاقتصادي وتقليص الفوارق، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، وإقامة مناطق التبادل الحر، وتوفير المعونات الأوروبية للدول المحتاجة لها، وسيتم بموجب الاتفاقية الإلغاء التدريجي للتعرفة الجمركية على السلع الصناعية بحيث تصبح صفراً في نهاية الفترة (2010)، كما سيتم العمل على إلغاء الحواجز غير التعرفية أيضاً، وستساعد الدول الأوروبية الصناعات التي قد تتضرر من جراء الاتفاقية، وستعمل على تعديل أوضاعها ورفع جودة إنتاجها إذا لزم الأمر.

وسيتم بموجب الاتفاق مع الأردن، إلغاء رسوم التعرفة تدريجياً على السلع الأوروبية المستوردة وخلال (12) عام، في حين سيتم إلغاء الرسوم فوراً وبالكامل على السلع الصناعية المصدرة إلى أوروبا.

وقد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن ومصر، وذلك في إطار السياسة الحالية للحكومة الأردنية للانفتاح التدريجي المتواصل على العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وتضمن هذه الاتفاقية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، وإلغاء القيود غير التجارية، والمتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية تحسين وضع البلدين ودعم موقعهما مع التكتلات الاقتصادية الدولية .

وقد وقعت الحكومة الاردنية الاتفاق الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية، وحدد بموجبه التبادل التجاري بين الدولتين والسلع التي يسمح باستيرادها، وتقترح الاتفاقية الموقعة أيضاً إقامة منطقة للتجارة الحرة في وادي الأردن ، ولكن هذه الاتفاقية ما زالت تراوح مكانها ولم يتم تطبيقها نظراً لعدم اكتمال العملية السلمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى كل الاتفاقات السابقة فهناك مشاورات وتبادل وفود مع دول أخرى، لإقامة علاقات اقتصادية مميزة وهناك أيضاً اتفاقية السلام الأردني الإسرائيلي والتي تحمل طابعاً سياسياً اكثر من كونه اقتصادياً[36].

(2-7) السياسات الحكومية الأردنية المتبعة للتكيف مع ظاهرة العولمة:

في إطار التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة العربية والعالم، وخاصة على المستوى الاقتصادي والسياسي، وفي ظل الاتجاه الدولي نحو تشجيع قيام التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية، وبروز ظاهرة العولمة والتحرر الاقتصادي كتوجه لا بد منه، وفي غياب تكتل اقتصادي فعال، فإن الأردن مطالب بتبني توجهات سياسية واقتصادية، وإعطاء المبادرة الفردية والتحرر الاقتصادي الفرص اللازمة لنجاحها.

وقد واجه الأردن هذا الوضع ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وباتخاذ السياسات التالية[37]:

(2-7-1) سياسات تحقيق الاستقرار الكلي:

يعتبر تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني الشرط الأساسي للوصول إلى التنمية المتوازنة والمستدامة، ويتمثل الاستقرار الكلي بشقين متكاملين هما الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وفيما يلي تحليل موجز للسياسات الاقتصادية الخاصة بهما:

أ- السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي:

يهدف الاستقرار المالي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة، وأن يكتسب الاقتصاد الأردني الثقة والسمعة المالية العالمية التي تجتذب الاستثمارات الأجنبية.

وأخذت الحكومة في إصلاح سياستها المالية وفقاً لمتطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي الذي ينص في جوهره على تخفيض العجز في الموازنة، وتحسين ميزان المدفوعات، عن طريق تقليص مديونيتها الداخلية والخارجية، وقد استطاعت الحكومة الأردنية تخفيض المديونية الخارجية من (170%) من الناتج القومي الإجمالي إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(92%) منه خلال فترة عمل برنامج التصحيح الاقتصادي، حيث كان الدين الخـــارجي على الأردن (6625) مليون دينار عام (1992)، وواصل الانخفاض في عـلمي (1992) و (1993)، فوصل إلى (6008) و (5657) مليـــون دولار علـــى التوالـــي، وعملـت الحكومات أيضاً على تنمية إيراداتها المحلية عن طريق إعـــادة النظـــر فـــي الـــهيكل الضريبي ضمن عملية إصلاح ضريبي شامل بحيث تم نقل العبء من المدخرين إلـــى المستثمرين[38]. وأصبحت ضريبة المبيعات التي فرضت حديثاً أهم مصادر الإيـــرادات الحكومية وعملت على ضبط الإنفاق الجاري ضمن معدلات زيادات متحفظة، وقللت من الدعم المطلق لأسعار بعض السلع الأساسية، بحيث أصبح ذلك الدعم مركزاً على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وأنخفض بذلك العجز في الموازنة وأصبحت الإيرادات المحليـة تفيض عن النفقات الجارية و انتهى الاقتراض الحكومي من الخارج بشروط تجاريـــة وبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية عن طريق الخصخصـــة فـــي الفنـــادق والصحف وبعض الشركات الإنتاجية[39].

ومن ابرز التوجهات المالية في الوقت الحاضر السعي لزيادة الادخـــارات المحليـة وإجراء تخفيض في معدلات التعرفة الجمركية وتطويـــر الســـوق المـــالي فـــي الأردن ومحاولة القضاء على الفساد الإداري والمالي، وعلى مستوى النشاط الاقتصـــادي فقـد عملت على تحريك دفة الاقتصاد الأردني عن طريق تنشيط الاستثمارات وزيادة الإنتـاج الوطني ، والسعي الحثيث للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(WTO) بالإضافة إلى قيامها بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأوزبية .

ب- السياسة النقدية :

تحرص السياسة النقدية في الأردن على تحقيـــق الشـــرط الأساســـي للتنميـــة المتوازنة والمستدامة وذلك عن طريق المحافظة على ثبات ســـعر الصـــرف للدينـــار الأردني وكبح جماح التضخم وذلك من خـــلال تقويـــة مـــيزان المدفوعـــات وتوفـــير الاحتياطات من العملات الأجنبية عن طريق سياسة معدلات الفائدة حيث يزيـــد ســـعر الفائدة على الدينار الأردني عنه في العملات الأجنبية الأخرى وقد تحقق ما سعت إليـــه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الحكومة من خلال هذه السياسة خلال السنوات الخمس الأخيرة خاصة استقرار سعر الصرف تجاه الدولار الأمريكي و حقوق السحب الخاص و قد ظل مستوى الأسعار منضبطا ضمن معدل زيادة محدود لا يتجاوز (4%) سنويا [40].

وفي السياق ذاته، حافظ البنك المركزي الأردني على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى من خلال الجهاز المصرفي كما عمل على تدعيم النظام المصرفي بتحفيز البنوك على الاندماج وزيادة رأس مالها وتخصيص الاحتياطات الأزمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وإطفاء الديون المعدومة واخذ ينتهج أساليب الرقابة غير المباشرة على حجم الائتمان من قبل أسعار الفائدة وشهادات الإيداع وظل الدينار الأردني يتمتع في فلسطين بمركز النقد القانوني كما فتحت البنوك الأردنية فروعها في الضفة والقطاع مما وفر نظاما مصرفيا متطورا هناك.

وقد حصلت الحكومة على بعض القروض في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي لدعم ميزان المدفوعات واحتياطي المملكة من العملات الأجنبية كما ابرم الأردن سنة (1994) اتفاقا مع نادي باريس تم فيه إعادة جدولة الدين الخارجي بمبلغ (1212) مليون دولار على مدى (20-22) سنة مع فترة سماح (5-12) عام [41].

(2-7-2) سياسات التحرر الاقتصادي

يقصد بالتحرر الاقتصادي تمكين الاقتصاد الوطني من أن يعمل بحرية ووفق نظام السوق الحر وبدون أي قيود، وعلى صعيد التعامل مع العالم الخارجي فان تحرير الاقتصاد يعني إلغاء القيود وتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

ومنذ التسعينات تبنى الأردن برنامجا للتصحيح الاقتصادي اعتمد خلاله تطبيق سياسات للتحرر الاقتصادي في مجال التعامل مع الاقتصاد العالمي تتمثل في آلاتي :

أ- تحرير وتشجيع الاستثمار .

صدرت في الأردن منذ الخمسينات عدة تشريعات لتشجيع الاستثمار، وكانت تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به البلد، وتشجع قيام مناخ استثماري يجذب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

رؤوس الأموال مهما كان مصدرها للقدوم للأردن للاستثمار، وقد شملت قوانين الاستثمارات تلك إعفاءات من الرسوم الجمركية، وإعفاءات من ضريبة الدخل، وضرائب الخدمة الاجتماعية والأبنية و الأراضي وغيرها، بالإضافة إلى امتيازات وحوافز أخرى تتعلق بتحويل رأس المال الأجنبي والعربي وتوسيع المشروع وتحويل رواتب العاملين الأجانب وأجورهم وتعويضاتهم وعوائد راس المال ، وأمور تفضيلية من حيث رأس المال والتوزيعات القطاعية والموقع والإعفاءات الخاصة بتنمية المناطق البعيدة عن عمان الكبرى بصورة خاصة [42]، وتسعى الحكومة إلى سرعة اندماج الاقتصاد الأردني مع الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال من خلال إقامة المؤتمرات الاقتصادية العالمية كمؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة للمشاركة في مؤتمرات اقتصادية أخرى حيث تعمل من خلال هذه المؤتمرات على ترويج الفرص الاستثمارية في الأردن، وإظهار الجو الاستثماري السائد وتعتزم الحكومة إصدار قانون يسمح لرأس المال الأجنبي الاستثمار في سوق عمان المالي دون الموافقة المسبقة، وبهذا تكون الحكومة قد ألغت القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية .

ب- سياسات التحرر التجاري

تقوم الحكومة الأردنية بالتفاوض والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية الإقليمية و الثنائية التي تهدف إلى تحرير التجارة محليا وعالميا من خلال إلغاء الرسوم الجمركية و العوائق التجارية، وتنظيم تبادل السلع والخدمات، وتحرير نظام المدفوعات الخارجية كالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية (WTO) والتوقيع على معاهدة الشراكة الأوربية، وذلك لإتاحة الفرصة أمام المنتجات الأردنية للمنافسة في الأسواق العالمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(2-8) الهوامش:

(1) Kellner, Douglas, "Globalization and the Postmodern Turn", (file: A:\globpm.htm).

(2) Yew, Choong Tuck "The Key Globalization of Professional Practices Mutual Recognition Agreements", CAPA Executive Committee Representative for Malaysia on December 1997.

(3) درة، عبد الباري، "العولمة والنوعية في التعليم الجامعي العالي، المؤتمر العلمي الثـــاني"، جامعة فيلادلفيا 1997/10/20.

(4) Costa Rica Conference, "The Effects of Globalization on Costa Rica, in, Sustainable Development and the Environment", "September 1997, ...(file: A:\globaliza.htm).

(5) Ricupero, Rubens, "Globalization and Liberalization", inter-agency seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (File Papae4c htm).

(6) الحياري، زعبلة، "العولمة الاقتصادية"، التسويق الزراعي، مؤسسة التسويق الزراعـــي، العدد 30، 1997.

(7) Ricupero, Rubens, 1996,Op. Cit.

(8) Wang, Libin, Globalization Jan 22 US. 1998 (file:A:\1.html).

(9) Goitein, Daniel, "Globalization", Jan 24 US 1998. (file:A:\2.html).

(10) Danos, Paul, "Globalization", (file: A:\tsld006.htm).

(11) Thomas, Lawrason, "Globalization" (file: A:\tsld007.htm).

(12) Nichols, Janine, "Globalization", Jan 25 1998 ...(file: A:\3.html).

(13) درة، عبد الباري، "العولمة والنوعية في التعليم الجامعي العالي"، مرجع سابق.

(14) سالم، محمد، تنمية الفوارق وتعميم الفقر، جريدة الرأي، 5 نيسان 1998.

(15) الشاذلي، العياري، "الوطن العربي وظاهرة العولمة... الوهم والحقيقـــة"، المنتـــدى، منتدى الفكر العربي، عمان، العدد 14، تشرين الأول 1997.

(16) الحياري ، زعبلة، "العولمة الاقتصادية" مرجع سابق.

(17) منصور، يوسف، "حول العولمة"، جريدة الدستور، 6 يونيو 1998.

(18) Ruggiero, Renato, "The High Stakes of World Trade" Wall Street Journal, April 28, 1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(19) Safadi, Raed, "Global Challenge and Opportunity Facing MENA Countries at the Down of Twenty First Century", Economic Research Forum, Egypt, 1997.
(20) Safadi, Raed,1997,Op. Cit.
(21) Ricupero, Rubens, 1996,Op. Cit .
(22) Sam, Kim Young, "Toward the Globalization of the Republic of Korea and Asia", the Seventh Annual Corporate Conference of the Asia Society, May 9, 1996.
(23) الحياري، زعبلة، "العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق.
(24) Camdessus, Michel, "Globalization and its Challenges for Germany, Europe, and the IMF", a conference sponsored by the Christian Social Union Münich, Germany, January 10, 1997 (file: A:\mds9701.htm).
(25) Woodward, David, "Globalization and Liberalization", inter-agency seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (file: A:\pape4i.htm) (file:A:\papae4pr.htm).
(26) Camdessus, Michel, 1997,OP. Cit .
(27) Safadi, Raed, 1997,Op. Cit.
(28) Plumer, Michel, "A Note on Regionalism and Globalization in Developing countries", FORUM, V. 4, Jan 1977.
(29) Camdessus, Michel, 1997, OP, Cit.
(30) Ricupero, Rubens, 1996, Op. Cit .
(31) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني موقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مؤتمر الاقتصاد الأردني الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.
(32) Marashedh, Omar, "The demand of Import", The Jordanian Economy, Al-Jawal, 1995.
(33) Amerah, Mohammed, "Trade Liberalization and Foreign Investment in Jordan", Working Paper, trade. Liberalization and Investement, Istanbul, Sep, 1995.
(34) وزارة التجارة والصناعة ، التوزيع القطاعي للاستثمارت الاجنبية ، بيانات غير منشورة .
(35) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مرجع سابق.
(36) قاسم، أحمد، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن"، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(37) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مرجع سابق.

(38) الحوراني، محمد، "ورقة خلفية لأعمال اللجنة التحضيرية"، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.

(39) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مرجع سابق.

(40) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مرجع سابق.

(41) الحوراني، محمد، "ورقة خلفية لأعمال اللجنة التحضيرية"، مرجع سابق.

(42) قاسم، أحمد، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن"، مرجع سابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث
تجارة الأردن الخارجية

(3-1) المقدمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو محصلة لمختلف الأنشطة في أي اقتصاد، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية مع مرور الزمن بسبب تزايد الأنشطة التجارية بين الدول وتعدد الحاجات والمتطلبات الإنسانية وتكاثر السلع الداخلة في حركة الأسواق.

وتلعب التجارة الخارجية في الأردن دورا واضحا، إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوردات من السلع والخدمات المتنوعة سواء الإنتاجية منها أو الوسيطة أو الاستهلاكية، وأصبحت حركة الصادرات تنمو بشكل ملحوظ، حيث تركت أثرا واضحا على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.[1]

(3-2) تطور التجارة الخارجية الاردنية .

تساهم التجارة الخارجية في الأردن بمتوسط نسبة (61.3%) سنويا من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1965-1997)، في حين وصلت أعلى مساهمة له إلى (87.6%) في سنة (1990)، وبلغت أقل مساهمة له بما نسبته (28.8%) وذلك في عام (1967).انظر الجدول (3-1).

وازدادت قيمة التعامل التجاري للأردن من استيراد وتصدير مع العالم الخارجي من (63.8) مليون دينار سنة(1965)، إلى (4083.4)مليون دينار سنة (1996) ويشير الجدول (3-1) إلى أن تعامل الأردن مع العالم الخارجي كان متزايدا في أغلب فترات الدراسة ولكنه انخفض في السنوات (1976)، و(1997) نتيجة لانخفاض قيم المستوردات، وانخفض أيضا في سنة (1985)، نتيجة انخفاض قيم الصادرات، أما في سنوات (1970) ، (1983)، (1988)، (1991) فكان الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من قيم المستوردات والصادرات معا. انظر الجدول (3-1).

وينقسم التعامل الأردني مع الخارج إلى شقين رئيسيين هما : الصادرات والمستوردات وفيما يلي دراسة وتحليل دور كل منهما في الاقتصاد الأردني بشيء من التفصيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-1)

مساهمة تجارة الأردن الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات (1)	الصادرات (2)	التجارة الخارجية (1+2)	الناتج المحلي الإجمالي(3)	مساهمة التجارة % (4)
1965	56.05200	7.753000	63.80500	214.2000	29.8
1966	68.21100	8.759000	76.97000	235.0000	32.8
1967	55.04800	9.984000	65.03200	225.6000	28.8
1968	57.49200	12.17200	69.66400	200.4000	34.8
1969	67.75200	11.91600	79.66800	249.6000	31.9
1970	65.88200	9.320000	75.20200	228.4000	32.9
1971	76.62700	8.817000	85.44400	242.2000	35.3
1972	95.31000	12.60600	107.9160	281.6000	38.3
1973	108.2000	14.01000	122.2100	310.1000	39.4
1974	156.5070	39.43700	195.9440	385.7000	50.8
1975	234.0130	40.07500	274.0880	435.9000	62.9
1976	339.5390	49.55200	389.0910	547.4000	71.1
1977	454.4170	60.25300	514.6700	676.4000	76.1
1978	458.8260	64.12900	522.9550	779.3000	67.1
1979	589.5230	82.55600	672.0790	981.0000	68.5
1980	715.9770	120.1070	836.0840	1180.300	70.8
1981	1047.504	169.0260	1216.530	1469.300	82.8
1982	1142.493	185.5810	1328.074	1701.100	78.1
1983	1103.310	160.0850	1263.395	1828.700	69.1
1984	1071.340	261.0550	1332.395	1981.400	67.2
1985	1074.448	255.3460	1329.794	2020.200	65.8
1986	850.1990	225.6150	1075.814	2163.600	49.7
1987	915.5450	248.7730	1164.318	2208.600	52.7
1988	1022.469	324.7880	1347.257	2264.400	59.5
1989	1230.010	534.1060	1764.116	2372.100	74.4
1990	1725.828	612.2520	2338.080	2668.300	87.6
1991	1710.463	598.6270	2309.090	2855.100	80.9
1992	2214.002	633.7550	2847.757	3493.000	81.5
1993	2453.625	691.2820	3144.907	3801.700	82.7
1994	2362.583	793.9190	3156.502	4218.000	74.8
1995	2590.250	1004.534	3594.784	4619.300	77.8
1996	3043.556	1039.801	4083.357	4761.300	85.8
1997	2908.085	1067.164	3975.127	4999.400	79.5
المتوسط(6)	971.085	283.5	1255.2	1715.1	61.3

- المصدر :البنك المركزي الاردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ، ايار 1996 ، النشرة الشهرية ،ابريل 1998 .
- العمود (4) = ((3/(2+1)) x 100 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-2-1) الصادرات:

يسهم قطاع التصدير بدور مهم في الاقتصاد، فهو من المصادر الأساسية للدخل، وأحد الوسائل التي تمكن الدولة من الحصول على العملة الأجنبية، بالإضافة إلى كون الصادرات هي إحدى أفضل الطرق للاستفادة من فائض الإنتاج، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى المحافظة على زيادة ونمو صادراتها بصورة مستمرة، والأردن كإحدى هذه الدول عمل على تحقيق هذا الهدف، فخلال الفترة (1965-1997) وكما بالجدول (3-2) ازدادت الصادرات الأردنية من (7.8) مليون دينار في بداية الفترة إلى (1067) مليون دينار في نهاية الفترة، ويظهر الجدول (3-2) أن هذه الفترة تخللتها فترات وسنوات ظهر فيها انخفاض في قيمة الصادرات، ففي الفترة (1968-1971) انخفضت قيمة الصادرات من (12.2) مليون دينار إلى (8.8) مليون دينار، وبمعدل انخفاض سنوي مقداره (1.1) مليون دينار سنويا.

ويمكن أن يعزى الانخفاض في تلك الفترة، إلى العوامل السياسية والطبيعية السائدة في تلك الفترة مثل موجة الجفاف وموجة الصقيع في أواخر عام (1972) وأوائل عام (1973)، والذي حد من كمية الصادرات الزراعية [2]، وفي سنة (1983) حدث انخفاض آخر في قيمة الصادرات وبمقدار (25.5) مليون دينار، نتيجة تراجع طلب الدول العربية المجاورة وخاصة النفطية منها على صادرات الأردن الزراعية والصناعية التحويلية، ويعود هذا التراجع للانخفاض الذي أصاب عائدات النفط وزيادة منافسة دول أخرى -كتركيا- لصادرات الأردن الزراعية، بالإضافة إلى تراجع قيم صادرات الفوسفات وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي عليه نظرا لظروف الركود الاقتصادي، وقد انعكس انخفاض الطلب هذا على شكل انخفاض في أسعار الفوسفات على الرغم من زيادة الكمية المصدرة منه، وأيضا فقد تأثرت الصادرات في تلك السنة -وخصوصا إلى العراق- بظروف حرب الخليج الأولى[3]، وخلال الفترة (1985-1986) حدث انخفاض بالصادرات بما قيمته (17.7) مليون دينار سنويا، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الانحسار الذي أصاب أسواق الصادرات الأردنية وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي الذي أصاب معظم اقتصادات الدول العربية والدول النامية التي تشكل الأسواق التقليدية للصادرات الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3- 2)

عدد السكان ،الصادرات ، التغير في الصادرات ، ومعدلات النمو في الصادرات في الأردن

خلال الفترة (1965-1997)

السنة	(1) عدد السكان (مليون نسمة)	(2) الصادرات (مليون دينار)	قيمة التغير في الصادرات (3)	معدلات النمو في الصادرات السنوية(4)	حصة الفرد من الصادرات (دينار/للفرد) (5)
1965	NA	7.753000	NA	NA	NA
1966	NA	8.759000	1.006000	12.97562	NA
1967	2.040000	9.984000	1.224999	13.98561	4.894118
1968	2.100000	12.17200	2.188001	21.91507	5.796191
1969	2.190000	11.91600	0.256001-	2.103192-	5.441096
1970	2.300000	9.320000	2.596000-	21.78583-	4.052174
1971	2.380000	8.817000	0.503000-	5.396999-	3.704622
1972	2.460000	12.60600	3.789001	42.97381	5.124390
1973	2.540000	14.01000	1.403999	11.13755	5.515748
1974	2.620000	39.43700	25.42700	181.4918	15.05229
1975	2.700000	40.07500	0.638000	1.617771	14.84259
1976	2.780000	49.55200	9.477001	23.64816	17.82446
1977	2.710000	60.25300	10.70100	21.59550	22.23358
1978	2.770000	64.12900	3.875999	6.432874	23.15126
1979	2.840000	82.55600	18.42700	28.73427	29.06901
1980	2.920000	120.1070	37.55099	45.48548	41.13253
1981	3.010000	169.0260	48.91899	40.72951	56.15482
1982	3.100000	185.5810	16.55501	9.794357	59.86484
1983	3.200000	160.0850	25.49600-	13.73848-	50.02656
1984	3.360000	261.0550	100.9700	63.07275	77.69494
1985	3.830000	255.3460	5.709000-	2.186895-	66.66998
1986	3.940000	225.6150	29.73100-	11.64342-	57.26269
1987	4.000000	248.7730	23.15800	10.26439	62.19325
1988	4.060000	324.7880	76.01500	30.55597	79.99705
1989	4.130000	534.1060	209.3180	64.44757	129.3235
1990	4.260000	612.2520	78.14600	14.63118	143.7211
1991	4.440000	598.6270	13.62500-	2.225391-	134.8259
1992	4.670000	633.7550	35.12799	5.868094	135.7077
1993	4.940000	691.2820	57.52704	9.077174	139.9356
1994	5.200000	793.9190	102.6370	14.84734	152.6767
1995	5.400000	1004.534	210.6151	26.52853	186.0248
1996	5.570000	1039.801	35.26691	3.510773	186.6788
1997	5.750000	1067.164	27.363	2.63156	185.5937
المتوسط (6)	3.490645	283.5502	33.1	20.2	67.81246

- العمود (1) الفترة (1967-1995) نشرات (IFS ,Year Book, 1997)، والفترة (1995-1997) حسبت على أساس النمو في عدد سكان المملكة والمعتمدة لدى دائرة الإحصاءات العامة وقدرها (3.2 %).
- المصدر :البنك المركزي الاردني، النشرة الخاصة (1964-1995)، ايار 1996، النشرة الشهرية ،ابريل 1998.
- حسابات الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وساهم انخفاض الاسعار العالمية من جهة وانخفاض سعر صرف الدولار واستمرار التأثر بالحرب العراقية الايرانية[4] من جهة اخرى في انخفاض قيم الصادرات ، وحدث آخر انخفاض في قيم الصادرات سنة(1991) حيث انخفضت في تلك السنة عن سابقتها بما قيمته (13.6) مليون دينار، وأتى هذا الانخفاض كنتيجة مباشرة لحرب الخليج الثانية[5]، وحققت الصادرات الأردنية نموا تراوح بين (21.8-%) سنة (1970)، وبين (181.5%) سنة (1974) – انظر الجدول (3-2) – وبمتوسط مقداره (20.3%) سنويا ويشير الجدول (3-2)إلى أن حصة الفرد من الصادرات ارتفعت من (4.8) دينار لكل فرد سنة (1967)، حتى وصلت إلى (185.6) دينار لكل فرد سنة (1997) ووصلت هذه الحصة إلى أعلى قيمة لها سنة (1996)، حين بلغت (186.7) دينار لكل فرد، بينما كانت كانت أقل حصة للفرد في الأردن تبلغ (3.7) دينار لكل فرد في سنة (1971).

ويلعب تضخم أسعار الصادرات دورا كبيرا في زيادة قيم الصادرات، ولتحديد هذا الدور ولإظهار الواقع الحقيقي للصادرات يجب اعتماد قيمة الصادرات بالاسعار الثابتة والتي حسبها البنك المركزي في آخر نشراته باعتماد سنة (1994) كسنة أساس[6]، وحققت الصادرات بالأسعار الحقيقية الثابتة أعلى قيمة لها سنة (1997)، حيث بلغت (8.9) مليون دينار بأسعار سنة (1994)، بينما بلغت أقل قيمة لها سنة (1970) بحوالي (0.6) مليون دينار وباعتبار نفس سنة الأساس، وتراوح نمو الصادرات بالأسعار الحقيقية بين (12.1-%) سنة (1991) و (49.8%) سنة (1984)، وبمتوسط مقداره (10.8%) سنويا، ويظهر الجدول (3-3) أن القيم الحقيقية للصادرات انخفضت ست مرات خلال فترة (1969-1997)، بالمقابل يظهر الجدول (3-2) أن قيم الصادرات بالأسعار الجارية انخفضت سبع مرات خلال نفس الفترة، والذي يبرز الدور الذي تلعبه أسعار الصادرات في التغيرات السنوية التي تحدث في قيم الصادرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-3)

التغيرات الحقيقية في قيم الصادرات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	(1)الارقام القياسية لأسعار الصادرات	(2)قيم الصادرات بالأسعار الجارية	(3)قيم الصادرات بالأسعار الحقيقية	التغير السنوي للصادرات بالأسعار الحقيقية (4)	نمو قيم الصادرات بالأسعار الحقيقية (5)
1965	NA	7.753000	NA	NA	NA
1966	NA	8.759000	NA	NA	NA
1967	NA	9.983999	NA	NA	NA
1968	NA	12.17200	NA	NA	NA
1969	18.49210	11.91600	64.4383	NA	NA
1970	15.58838	9.320000	59.7881	-4.6502	7.2-
1971	14.46765	8.816999	60.9429	1.1548	1.9
1972	17.47325	12.60600	72.1446	11.2017	18.4
1973	17.57514	14.01000	79.7149	7.5703	10.5
1974	35.81253	39.43700	110.1207	30.4058	38.1
1975	40.60112	40.07500	98.7042	-11.4165	10.4-
1976	36.52572	49.55200	135.6633	36.9591	37.4
1977	36.52572	60.25300	164.9605	29.2972	21.6
1978	35.15028	64.12900	182.4424	17.4819	10.6
1979	35.40499	82.55600	233.1762	50.7338	27.8
1980	42.07845	120.1070	285.4359	52.2597	22.4
1981	48.24248	169.0260	350.3675	64.9316	22.7
1982	52.77636	185.5810	351.6366	1.2691	0.4
1983	48.24248	160.0850	331.8341	-19.8025	5.6-
1984	52.52165	261.0550	497.0426	165.2086	49.8
1985	50.94243	255.3460	501.2442	4.2016	0.8
1986	43.86143	225.6150	514.3812	13.137	2.6
1987	40.70300	248.7730	611.1908	96.8095	18.8
1988	47.42740	324.7880	684.8108	73.6201	12.0
1989	74.01936	534.1060	721.5761	36.7652	5.4
1990	88.13041	612.2520	694.7113	-26.8647	3.7-
1991	98.06419	598.6270	610.444	-84.2673	12.1-
1992	94.49821	633.7549	670.6528	60.2088	9.9
1993	95.46612	691.2820	724.1124	53.4596	8.0
1994	100.0000	793.9189	793.9189	69.8066	9.6
1995	116.4000	1004.534	863.0017	69.0828	8.7
1996	123.8000	1039.801	839.9038	-23.0979	2.7-
1997	120.2000	1067.164	887.8236	47.9198	5.7

- المصدر:البنك المركزي الاردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ، ايار 1996 ، النشرة الشهرية ،ابريل 1998 .
- الأعمدة (3) ،(4)، (5) حسابات الباحث .
- سنة الاساس المستخدمة هي سنة (1994) حسب نشرات البنك المركزي لسنة 1998.
- NA : معلومات غير متوفرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-2-1) التركيب السلعي للصادرات:

يمكن تصنيف الصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: أولها المواد الغذائية والزراعية والتي تتميز بأنها جاهزة للاستهلاك مباشرة وثانيها المواد الخام والتي تحتاج إلى عدد من الخطوات لكي تصبح جاهزة للاستهلاك، وثالثها الصادرات الصناعية وهي التي تستخدم في العمليات الانتاجية لانتاج سلع أخرى.

وساهمت المواد الغذائية والزراعية- وكما بالجدول (3-4) -بمتوسط مقداره (45.2%) من مجمل الصادرات الأردنية سنويا، وتراوحت مساهمتها بين (65.0%) من مجمل الصادرات سنة(1970)، وبين (23.6%)سنة (1990) وازدادت الصادارت من المواد الغذائية والزراعية من (4.7) مليون دينار سنة (1965) إلى (507.0)مليون دينار سنة (1997)، وتخلل هذه الفترة انخفاض في قيم الصادرات من تلك المواد في السنوات (1971) (1985) (1986) و(1988).

وحققت الصادرات من المواد الخام أعلى مساهمة لها في قيم مجمل الصادرات سنة (1990)، وبلغت قيمة الصادرات من المواد الخام في تلك السنة (455.7) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (74.7%) من اجمالي الصادرات، بينما كانت أقل مساهمة لها سنة (1970) بمساهمة نسبتها (31.6%) من اجمالي الصادرات، وكانت قيم تلك الصادرات في هذه السنة (2.9) مليون دينار بالأسعار الجارية-انظر الجدول (3-4) -وبلغ متوسط مساهمة الصادرات من المواد الخام من اجمالي الصادرات الكلية (50.8%)، بينما حققت الصادرات من المواد الخام أعلى قيمة لها سنة (1996) حين كانت قيمتها (508.5)مليون دينار بعد أن كانت سنة (1965) تقيم بحوالي (2.9)مليون دينار.

أما بالنسبة للصادرات الصناعية فحصتها من مجمل الصادرات لم تتجاوز (6.5%) حققتها خلال سنة (1994) وكانت قيمة تلك الحصة (51.5) مليون دينار، ومن الجدير ذكره هنا أنه في تلك السنة كانت قيمة للصادرات الصناعية هي القيمة الأعلى خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفترة (1965-1997)، ويشار أيضا إلى أنه في سنة (1986) وصلت حصة الصادرات الصناعية إلى أقل من(1.0%) وبلغت قيمة الصادرات في تلك السنة (1.95) مليون دينار، ويلاحظ من الجدول (3-4) أن الصادرات من المواد الخام والمواد الغذائية والزراعية قد تبادلتا المراكز من حيث الأهمية فخلال الفترة (1965-1979)كانت أغلب الصادرات هي من المواد الغذائية والزراعية أما في الفترة التي تلتها (1980-1997) أصبحت الصادرات من المواد الخام تحتل المركز الأول من حيث الأهمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (3-4)

التركيب السلعي للصادرات الأردنية بالاسعار الجارية (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات (1)	المواد الغذائية		المواد الخام		الصادرات الصناعية		سلع أخرى	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1965	7753	4.667	60.2	2.913	37.6	0.126	1.6	0.047	0.6
1966	8759	4.733	54.0	3.749	42.8	0.226	2.6	0.051	0.5
1967	9984	5.877	58.9	3.897	39.0	0.167	1.7	0.043	0.4
1968	12172	6.914	56.8	5.039	41.4	0.177	1.5	0.042	0.3
1969	11916	7.085	59.5	4.582	38.5	0.206	1.7	0.043	0.3
1970	9320	060..6	65.0	2.949	31.6	0.309	3.3	0.002	0.02
1971	8817	5.450	61.8	2.955	33.5	0.375	4.2	0.037	0.4
1972	12606	6.196	49.2	5.914	46.9	0.496	3.9	0	0.0
1973	14010	6.826	48.7	6.669	47.6	0.474	3.4	0.041	0.3
1974	39437	13.865	35.2	24.931	63.2	0.364	1.6	0.007	0.01
1975	40075	15.999	39.9	23.469	58.6	0.603	1.5	0.004	0.01
1976	49552	25.409	51.3	23.277	47.0	0.862	1.7	0.004	0.01
1977	60253	32.167	53.4	26.955	44.7	1.128	1.9	0.003	0.01
1978	64129	32.630	50.9	30.670	47.8	0.828	1.3	0.001	0.0
1979	82556	41.994	50.9	39.444	47.8	1.111	1.3	0.007	0.01
1980	120107	54.233	45.2	64.216	53.5	1.658	1.4	0	0.0
1981	169026	76.717	45.4	86.719	51.3	5.508	3.3	0.082	0.05
1982	185581	88.152	47.5	92.298	49.7	5.100	2.7	0.031	0.02
1983	160085	94.244	58.9	62.437	39.0	3.404	2.1	0	0.0
1984	261055	108.758	41.7	148.683	57.0	3.614	1.4	0	0.0
1985	255346	99.012	38.8	153.260	60.0	3.074	1.2	0	0.0
1986	225615	78.075	34.6	145.584	64.5	1.956	0.9	0	0.0
1987	248773	84.102	33.8	160.817	64.6	3.854	1.5	0	0.0
1988	324788	79.885	24.6	239.262	73.7	5.631	1.7	0.01	0.003
1989	534106	132.325	24.8	388.185	72.7	13.586	2.5	0.01	0.002
1990	612252	144.677	23.6	455.679	74.4	11.870	1.9	0.026	0.004
1991	598627	168.895	28.2	421.745	70.5	7.966	1.3	0.021	0.004
1992	633755	214.697	33.9	397.568	62.7	21.463	3.4	0.027	0.0
1993	691282	301.320	43.6	351.474	50.8	38.424	5.6	0.064	0.01
1994	793919	307.788	38.8	434.587	54.7	51.544	6.5	0	0.0
1995	1004534	412.095	41.0	550.897	54.8	41.542	4.1	0	0.0
1996	1039801	407.595	39.2	608.507	58.5	23.477	2.3	0.222	0.02
1997	1067164	507.028	47.5	529.353	49.6	30.73	2.9	0.05	4E-5
المتوسط	275210.4	108.347	45.05	166.626	52.4	8549.3	2.42	0.026	0.09

• المصدر:1-البنك المركزي الاردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ايار 1996 .

2-البنك المركزي الاردني ، النشرة الشهرية ،ابريل 1998 .

• الأعمدة (3)، (5)، (7) حسابات الباحث .

www.manaraa.com

(3-2-2)التوزيع الجغرافي للصادرات:

يقوم التوزيع الجغرافي للصادارت بدور مهم في الاقتصاد المحلي، فهو يعمل على التقليل من أثر الصدمات التجارية والناتجة عن التغيرات الإقليمية والدولية السياسية منها والاقتصادية، ويساعد على التخفيف من التبعية الاقتصادية لدولة معينة أو مجموعة دول، ويزيد من انتشار وتنافسية السلع المحلية في الخارج.

تعتبر أسواق الدول العربية من أهم الأسواق للصادرات الأردنية،- أنظر جدول (3-5)- فقد بلغ متوسط مشاركة الأسواق العربية في استقبال الصادرات الأردنية (55.6%) من إجمالي الصادرات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)، وعلى الرغم من أن قيمة الصادرات الأردنية إلى الدول العربية قد ارتفعت من (5.3) مليون دينار عام (1965) إلى (554.3) مليون دينار عام (1997)، إلا أن نسبة مساهمتها تذبذبت بشكل كبير خلال نفس الفترة، فقد بلغت مساهمتها في أول الفترة(69.0%)، وحققت أعلى مساهمة لها سنة (1970)حين وصلت الى (76.9%)، بينما بلغت أقل مساهمة لها سنة (1991) وكانت تقدر بحوالي (28.8%)، وأصبحت في آخر الفترة تقدر بحوالي (51.9%).

أما بالنسبة للتجارة مع الدول الأوروبية، فيمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الأول دول أوروبا الشرقية والثاني دول الاتحاد الأوروبي، ومن خلال النظر إلى الجدول (3-5) يمكن ملاحظة أن أهمية أسواق دول أوروبا الشرقية بالنسبة للصادرات الأردنية قد انخفضت بشكل كبير حتى بلغت في آخر الفترة (1.2%) وبعد أن كانت تقدر سنة (1965) بحوالي (14.1%)، ووصلت أعلى قيمة للصادرات المتجهة إلى أوروبا الشرقية الى (42.7) مليون دينار، حققتها سنة (1989)، ومن الناحية الأخرى فيمكن ملاحظة أن الصادرات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي تميل نحو الزيادة مع الزمن، فقد ارتفعت من (0.3) مليون دينار في أول الفترة، حتى وصلت إلى (77.8) مليون دينار في نهايتها، في حين بلغت أقصى قيمة لها سنة (1996) حيث قدرت بحوالي (86.2) مليون دينار، وتذبذبت أهمية الصادرات المتوجهة إلى تلك المجموعة الاقتصادية بين (8.7%) من إجمالي الصادرات سنة (1986)، وبين (0.02%) من إجمالي الصادرات سنة (1969)، وبلغ متوسط هذه المساهمة (3.7%)، ومن الجدير ذكره هنا أن الصادرات الى الدول الأوروبية الشرقية كانت أكبر من الصادرات الى دول الاتحاد الأوروبي طوال الفترة (1965-1987)، ثم تذبذبت بينهم خلال الفترة (1988-1993)، وأصبحت الصادرات المتوجهة الى الإتحاد الأوروبي اكبر قيمة خلال الفترة (1994-1997)، ويمكن ملاحظة أن الصادرات المتوجهة الى الدول العربية كانت دوما أكبر من مجموع الصادرات المتوجهة الى الدول الأوروبية مجتمعة، وطوال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-5)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات للدول العربية		دول الاتحاد الأوروبي		دول أوروبا الشرقية		الدول الأخرى	
		القيمة (2)	النسبة %	القيمة (4)	النسبة %	القيمة (6)	النسبة %	القيمة (8)	النسبة %
1965	7.753000	5.350000	96.0	0.325000	4.2	1.091000	14.1	0.987000	12.7
1966	8.759000	5.647000	64.5	0.442000	5.0	1.058000	12.1	1.612000	18.4
1967	9.984000	6.488000	65.0	0.764999	7.7	0.801000	8.0	1.930001	19.3
1968	12.17200	8.174000	67.2	0.056000	0.5	1.010000	8.3	2.932000	24.1
1969	11.91600	8.508000	71.4	0.001999	0.02	1.195000	10.0	2.211001	18.6
1970	9.320000	7.171000	76.9	0.003000	0.03	1.005000	10.8	1.141000	12.2
1971	8.817000	6.682000	75.8	0.002999	0.03	0.626000	7.1	1.506001	17.1
1972	12.60600	9.155000	72.6	0.050000	0.4	0.412000	3.3	2.989000	23.7
1973	14.01000	10.07800	71.9	0.019999	0.1	0.348000	2.5	3.564001	25.4
1974	39.43700	18.42800	46.7	0.062996	0.2	2.039000	5.2	18.90700	47.9
1975	40.07500	16.89500	42.2	2.029997	5.1	6.391000	15.9	14.75900	36.8
1976	49.55200	23.90700	48.2	2.526998	5.1	7.293000	14.7	15.82500	31.9
1977	60.25300	36.06500	59.9	0.871998	1.4	4.172000	6.9	19.14400	31.8
1978	64.12900	42.61600	66.5	1.339998	2.1	5.666000	8.8	14.50700	22.6
1979	82.55600	55.74200	67.5	1.138000	1.4	4.396000	5.3	21.28000	25.8
1980	120.1070	72.91300	60.7	2.095995	1.7	13.03900	10.9	32.05901	26.7
1981	169.0260	114.4730	67.7	2.759986	1.6	18.56100	11.0	33.23201	19.7
1982	185.5810	123.3070	66.4	3.620994	2.0	24.01400	12.9	34.63901	18.7
1983	160.0850	87.05700	54.4	9.459991	5.9	17.96900	11.2	45.59901	28.5
1984	261.0550	132.5620	50.8	12.28499	4.7	23.93600	9.2	92.27201	35.3
1985	255.3460	131.5260	51.5	11.74799	4.6	19.22400	7.5	92.84801	36.4
1986	225.6150	102.0560	45.2	19.58699	8.7	20.80200	9.2	83.17001	36.9
1987	248.7730	129.8380	52.2	17.30299	7.0	21.21100	8.5	80.42101	32.3
1988	324.7880	136.1160	41.9	25.92999	8.0	23.74700	7.3	138.9950	42.8
1989	534.1060	241.2530	45.2	25.09996	4.7	42.69200	8.0	225.0610	42.1
1990	612.2520	258.8680	42.3	22.25795	3.6	24.35700	4.0	306.7690	50.1
1991	598.6270	172.2870	28.8	18.68595	3.1	27.82100	4.6	379.8330	63.5
1992	633.7550	222.4160	35.1	19.31394	3.1	15.59100	2.5	376.4341	59.4
1993	691.2820	285.3500	41.3	28.28098	4.1	32.83700	4.8	344.8140	49.9
1994	793.9190	336.9750	42.4	40.82395	5.1	13.45600	1.7	402.6641	50.7
1995	1004.534	451.5730	45.0	63.01000	6.3	17.481	1.7	472.47	47.0
1996	1039.801	485.345	46.7	86.24690	8.3	18.751	1.8	449.458	43.2
1997	1067.164	554.284	51.9	77.752	7.3	12.815	1.2	422.313	39.6
المتوسط	283.5	130.3	55.6	15.0	3.7	12.9	7.6	125.3	33.1

• المصدر: 1-البنك المركزي الاردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ايار 1996 .

2-البنك المركزي الاردني ، النشرة الشهرية ،ابريل 1998 .

• الأعمدة (3)، (5)، (7)، (8)، (9)، من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-3-1) المستوردات

تشير أرقام المستوردات في الجدول (3-6)، إلى أن المستوردات قد شهدت زيادة كبيرة في قيمها التي ارتفعت من (65.1) مليون دينار عام (1965) حتى وصلت الى (2908.1) مليون دينار عام (1997)، ونمت حصة الفرد من المستوردات من (26.9) دينار لكل فرد سنة (1967)، الى (546.4) دينار لكل فرد سنة (1996)، -انظر جدول (3-6)- ويمكن ان تعزي هذه الزيادة في المستوردات الى عدة أمور أهمها: ارتفاع أسعار المستوردات كما هو الحال في السنوات (1973)[7]، و(1976)[8]، وتنامي الطلب المحلي على سلع الاستهلاك والانتاج تبعا لزيادة الدخول، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار، بالإضافة الى قصور الإنتاج المحلي عن مجاراة ذلك الارتفاع[9]، خصوصا في السنوات (1976) و(1977)، بالإضافة الى استقبال الاردن لأعداد من المهاجرين والعائدين نتيجة للأحداث السياسية في الدول العربية المجاورة [10]. في السنوات (1976) و(1990)، والتوجه التنموي وبناء القاعدة الإنتاجية سنة (1981)[11]، والتوجه التنموي الاستهلاكي (1982)[12]، وتفعيل الاتفاقات العربية التجارية، كاتفاقية السوق العربية المشتركة سنة (1985)[13]، وزيادة قيم بعض مكونات المستوردات ذات الطلب غير المرن نتيجة الانخفاض الذي شهده سعر صرف الدينار الأردني، وإلغاء الحماية الإغلاقية لمستوردات السلع الصناعية بشكل عام، والاستعاضة عنها بالحماية الجمركية في سنة (1988)[14]، أما في عام (1992) فقد حدثت زيادة المستوردات كنتيجة للأداء الاقتصادي المتميز الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية، وإيفاءا لمتطلبات إعادة بناء المخزون من السلع التي نفذت خلال الأعوام السابقة نتيجة الحظر الاقتصادي الذي فرض على ميناء العقبة[15]،بينما جاءت هذه الزيادة في عام (1995) بسبب الطلب المكبوت منذ(1994)، والذي نتج عن عمليات الترقب للتخفيضات الجمركية التي تم الإعلان عنها في نهاية (1994)[16].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى تعرضت المستوردات خلال الفترة (1965-1996) إلى عدد من الانخفاضات، كان أولها في عام (1967) نتيجة لاحتلال الضفة الغربية، وآخرها في سنة (1996) نتيجة لحاله الركود والترقب الناتجة عن الوضع السياسي في المنطقة، وحققت المستوردات أعلى انخفاض لها سنة (1986)، حيث انخفضت المستوردات بما قيمته (224.2) مليون دينار، وما نسبته(20.9 %)، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها انخفاض أسعار المستوردات بشكل عام ،وانخفاض سعر صرف الدولار، وانخفاض الكمية المستوردة من الذهب والحلي المصنوعة من الذهب، وحققت المستوردات الأردنية نمو تراوح بين (49.5 %) سنة (1975)، وبين (20.9- %) سنة (1986)، وبمتوسط قدره (14.6 %) -انظر الجدول (3-6)-.

أما فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية للمستوردات والمقاسة بأسعار وحدة المستوردات لسنة (1994)، فقد ارتفعت من (349.4) مليون دينار، عام (1970)إلى ((2441.7) مليون دينار سنة (1997)، ووصلت إلى أعلى قيمة لها سنة (1996) حين كانت قيمة المستوردات تقدر بحوالي(2464.4) مليون دينار، بينما سجلت أقل قيمة لها سنة (1971) وقدرت بحوالي (312) مليون دينار، وبالنظر إلى الجدول (3-7)، يمكن ملاحظة أن المستوردات بالأسعار الثابتة انخفضت تسع مرات خلال الفترة (1970-1997)، بالإضافة إلى أنها نمت بمتوسط مقداره (8.2%)، وبمعدل تراوح بين (63.2%) تحقق سنة (1976)، وبين (17.1-%) سنة (1989).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-6)

التغيرات السنوية وحصة الفرد من المستوردات خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات (1)	التغير السنوي(2)	النمو السنوي (3)	السكان (4) (مليون نسمة)	حصة الفرد (5) (دينار /للفرد)
1965	56.05200	NA	NA	NA	NA
1966	68.21100	12.15900	21.7	NA	NA
1967	55.04800	13.16300-	% 19.3	2.040000	26.98431
1968	57.49200	2.444000	4.4	2.100000	27.37714
1969	67.75200	10.26000	17.8	2.190000	30.93699
1970	65.88200	1.870003-	2.8-	2.300000	28.64435
1971	76.62700	10.74500	16.3	2.380000	32.19622
1972	95.31000	18.68300	24.4	2.460000	38.74390
1973	108.2000	12.89000	13.5	2.540000	42.59843
1974	156.5070	48.30699	44.6	2.620000	59.73550
1975	234.0130	77.50600	49.5	2.700000	86.67148
1976	339.5390	105.5260	45.1	2.780000	122.1363
1977	454.4170	114.8780	33.8	2.710000	167.6815
1978	458.8260	4.408997	1.0	2.770000	165.6412
1979	589.5230	130.6980	28.5	2.840000	207.5785
1980	715.9770	126.4540	21.5	2.920000	245.1976
1981	1047.504	331.5269	46.3	3.010000	348.0080
1982	1142.493	94.98901	9.1	3.100000	368.5461
1983	1103.310	39.18298-	3.4-	3.200000	344.7844
1984	1071.340	31.96997-	2.9-	3.360000	318.8512
1985	1074.448	3.108000	0.3	3.830000	280.5347
1986	850.1990	224.2460-	20.9-	3.940000	215.7865
1987	915.5450	65.34601	7.7	4.000000	228.8863
1988	1022.469	106.9240	11.7	4.060000	251.8397
1989	1230.010	207.5409	20.3	4.130000	297.8232
1990	1725.828	495.8180	40.3	4.260000	405.1239
1991	1710.463	15.36499-	0.9-	4.440000	385.2394
1992	2214.002	503.5391	29.4	4.670000	474.0904
1993	2453.625	239.6230	10.8	4.940000	496.6852
1994	2362.583	91.04224-	3.7-	5.200000	454.3429
1995	2590.250	227.6672	9.6	5.400000	479.6759
1996	3043.556	453.3059	17.5	5.570000	546.4194
1997	2908.085	135.4709-	4.5-	5.750000	505.7539
المتوسط (4)	971.669	89.126	14.6	3.490645	247.8876

- المصدر :1-البنك المركزي الاردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ايار 1996 .

  2-البنك المركزي الاردني ، النشرة الشهرية ،ابريل 1998 .

- العمود(4) الفترة(1967-1995) نشرات(IFS ,Year Book,1997), والفترة (1995-1997)حسبت على أساس النمو في عدد سكان المملكة والمعتمدة لدى دائرة الإحصاءات العامة وقدرها(% 3.2).
- العمود (2) (3) (5) (6) من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-7)

التغيرات الحقيقية في قيم المستوردات خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات بالأسعار الجارية(1)	الرقم القياسي لسعر المستوردات (2)	المستوردات بالأسعار الثابتة (3)	التغيرات السنوية بالمستوردات بالأسعار الثابتة (4)	النمو السنوي للمستوردات بالأسعار الثابتة (5)
1965	56.05200	NA	NA	NA	NA
1966	68.21100	NA	NA	NA	NA
1967	55.04800	NA	NA	NA	NA
1968	57.49200	NA	NA	NA	NA
1969	67.75200	19.39113	349.3968	NA	NA
1970	65.88200	21.04567	313.0431	36.35376-	10.4-
1971	76.62700	24.55328	312.0846	0.958446-	0.3-
1972	95.31000	26.73726	356.4688	44.38420	14.2
1973	108.2000	27.99471	386.5016	30.03282	8.4
1974	156.5070	35.60556	439.5577	53.05609	13.7
1975	234.0130	48.84183	479.1241	39.56642	9.0
1976	339.5390	43.41496	782.0783	302.9542	63.2
1977	454.4170	44.34150	1024.812	242.7337	31.0
1978	458.8260	43.08405	1064.956	40.14351	3.9
1979	589.5230	46.12839	1278.005	213.0490	20.0
1980	715.9770	57.24686	1250.684	27.32105-	2.1-
1981	1047.504	69.68895	1503.113	252.4299	20.2
1982	1142.493	70.81403	1613.371	110.2575	7.3
1983	1103.310	64.72535	1704.603	91.23173	5.7
1984	1071.340	67.96823	1576.236	128.3663-	7.5
1985	1074.448	66.18134	1623.491	47.25485	3.0
1986	850.1990	49.83455	1706.043	82.55705	5.1
1987	915.5450	51.75381	1769.039	62.99560	3.7
1988	1022.469	54.73197	1868.139	99.09967	5.6
1989	1230.010	79.41760	1548.787	319.3512-	17.1-
1990	1725.828	106.8829	1614.691	65.90353	4.3
1991	1710.463	107.1476	1596.362	18.32938-	1.1-
1992	2214.002	101.1913	2187.938	591.5762	37.1
1993	2453.625	102.8458	2385.732	197.7941	9.0
1994	2362.583	100.0000	2362.583	23.14914-	1.0-
1995	2590.250	113.2000	2288.207	74.37605-	3.1-
1996	3043.556	123.5000	2464.418	176.2110	7.7
1997	2908.085	119.1000	2441.717	22.70069-	0.9-
المتوسط (6)	971.6691	65.1	1389.351	74.72572	8.2

- المصدر: 1-البنك المركزي الأردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) ايار 1996 .
  2-البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ،أبريل 1998 .
- العمود (2) ,(3) , (4) ,(5) , و الصف (6) من حسابات الباحث .
- سنة الأساس المستخدمة هي سنة (1994).
- NA: المعلومات غير متوفرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-3-2) التركيب السلعي للمستوردات:

احتلت المستوردات من المواد الغذائية والزراعية مركز الصدارة من حيث الأهمية، فقد بلغ متوسط أهميتها (36.5%) سنويا، تلتها المستوردات من المواد الخام بمتوسط أهمية بلغ(34.9%) سنويا من مجمل المستوردات، والمستوردات الصناعية بمتوسط (24.6%) سنويا، وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة (1965-1997)، ومن الجدير بالذكر أن المستوردات من المواد الغذائية والزراعية حققت مركز الصدارة طوال الفترة الممتدة من (1965) إلى سنة (1977)، وخلال الفترة (1977-1980) تبادلت المواد الخام والمواد الغذائية والزراعية الصدارة بالنسبة للمستوردات، ثم احتلت المستوردات الصناعية الصدارة خلال الفترة(1980-1983)، أما في سنة (1994) والسنوات التي تلتها وحتى نهاية الفترة، واحتلت المستوردات من المواد الخام الصدارة حتى أنها أصبحت بعد(1990) تشكل أكثر من (50.0%) من إجمالي المستوردات.

ويوضح الجدول (3-8)، أن المستوردات من المواد الغذائية والزراعية قد ازدادت من (27.2) مليون دينار في أول الفترة إلى (706) مليون دينار في نهاية الفترة، و تراوحت حصتها من إجمالي المستوردات بين (50.1%) وبين (22.7%)، وزادت المستوردات من المواد الخام من (11.7) مليون دينار، إلى (1552) مليون وذلك خلال فترة الدراسة، وتراوحت حصتها بين (17.8%) وبين (57.5%) من إجمالي المستوردات، بينما تراوحت حصة المستوردات الصناعية بين (40.5%) وبين(14.7%)، حيث ازدادت هذه المستوردات من (12.5) دينار سنة (1965) إلى أن وصلت إلى (649.2) مليون سنة (1997).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-8)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية	المستوردات الغذائية والزراعية		المستوردات من المواد الخام		المستوردات الصناعية		السلع الأخرى المستوردة	
		القيمة (1)	النسبة % (2)	القيمة (3)	النسبة % (4)	القيمة (5)	النسبة % (6)	القيمة (7)	النسبة % (8)
1965	56.05200	27.20600	48.5	11.75000	21.0	12.56900	22.4	4.527000	8.0
1966	68.21100	31.33300	45.9	14.69600	21.5	15.10000	22.1	7.082000	10.4
1967	55.04800	23.87000	43.4	13.72200	24.9	14.77400	26.8	2.682000	4.9
1968	57.49200	27.60600	48.0	12.21300	21.2	13.92200	24.2	3.751000	6.6
1969	67.75200	33.88700	50.0	14.59300	21.5	15.23900	22.5	4.033000	6.0
1970	65.88200	33.02500	50.1	15.14400	23.0	13.37500	20.3	4.338000	6.6
1971	76.62700	33.44100	43.6	13.61200	17.8	17.61400	23.0	11.96000	15.6
1972	95.31000	46.28700	48.6	18.77200	19.7	18.62600	19.5	11.62500	12.2
1973	108.2000	50.59700	46.8	22.20600	20.5	20.23900	18.7	15.15800	14.0
1974	156.5070	69.62700	44.5	29.99800	19.2	40.91300	26.1	15.96900	10.2
1975	234.0130	90.51300	38.7	57.22200	24.5	82.87700	35.4	3.401000	1.5
1976	339.5390	133.3350	39.3	90.00300	26.5	114.6280	33.8	1.573000	0.5
1977	454.4170	147.1850	32.4	121.1870	26.7	184.0990	40.5	1.946000	0.4
1978	458.8260	175.6690	38.3	117.2520	25.6	161.2320	35.1	4.673000	1.0
1979	589.5230	215.2110	36.5	179.4620	30.4	193.5750	32.8	1.275000	0.2
1980	715.9770	240.1540	33.5	227.0870	31.8	246.7430	34.5	1.993000	0.3
1981	1047.504	325.2130	31.0	305.5180	29.2	414.9620	39.6	1.811000	0.2
1982	1142.493	368.3030	32.2	380.2800	33.3	391.3960	34.3	2.514000	0.2
1983	1103.310	365.0580	33.1	377.7870	34.2	310.5520	28.1	49.91300	4.5
1984	1071.340	417.1240	38.9	453.7460	42.4	170.5330	15.9	29.93700	2.8
1985	1074.448	384.7620	35.8	464.6950	43.2	201.3310	18.7	23.66000	2.2
1986	850.1990	358.2300	42.1	309.5410	36.4	141.4830	16.6	40.94500	4.8
1987	915.5450	362.0110	39.5	371.0110	40.5	162.8130	17.8	19.71000	2.2
1988	1022.469	371.6160	36.3	393.7440	38.5	219.4510	21.5	37.65800	3.7
1989	1230.010	414.3600	33.7	523.7930	42.6	262.0660	21.3	29.79100	2.4
1990	1725.828	433.8260	25.1	992.9050	57.5	259.7230	15.1	39.37400	2.3
1991	1710.463	471.1580	27.5	973.0510	56.9	251.2410	14.7	15.01300	0.9
1992	2214.002	553.6310	25.0	1163.012	52.5	461.3430	20.8	36.01600	1.6
1993	2453.625	555.7950	22.7	1297.641	52.9	562.6950	22.9	37.49400	1.5
1994	2362.583	551.8720	23.4	1269.286	53.7	529.5120	22.4	11.91300	0.5
1995	2590.250	600.4450	23.2	1428.484	55.1	547.4560	21.1	13.86500	0.5
1996	3043.556	727.1360	23.9	1650.888	54.2	664.9480	21.8	0.584000	0.02
1997	2908.085	706.0750	24.3	1552.058	53.4	649.2710	22.3	0.681000	0.02
المتوسط	971.6691	283.1988	36.5	450.4957	34.9	223.2212	24.6	14.75348	3.9

• المصدر:1-البنك المركزي الأردني ، النشرة الخاصة (1964-1995) أيار 1996 .

2-البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ،أبريل 1998 .

• الأعمدة (2)، (4)، (6)، (8)، حسابات الباحث.

www.manaraa.com

(3-3-3) التوزيع الجغرافي للمستوردات.

يشير التوزيع الجغرافي للمستوردات على مستوى المجموعات إلى أن دول الاتحاد الأوروبي كانت ولا تزال تمثل السوق الرئيسي الذي يزود المملكة باحتياجها من مختلف السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فقد بلغت المستوردات منها خلال عام (1965) حوالي (20.3)مليون دينار، مشكلة بذلك أهمية قدرها (36.2 %) من إجمالي المستوردات، وازدادت المستوردات من هذه الدول خلال فترة الدراسة حتى وصلت في سنة (1997) إلى(946.9) مليون دينار، وبأهمية نسبية بلغت (32.6 %) من إجمالي المستوردات، وبلغ متوسط أهمية هذه المجموعة خلال فترة الدراسة إلى (35.6 %) سنويا من إجمالي المستوردات، تلتها المستوردات من أسواق الدول العربية بمتوسط أهمية بلغ (21.2 %) من إجمالي المستوردات سنويا، حيث ازدادت المستوردات من البضائع ذات المنشأ العربي من(10.5) مليون دينار، إلى (683) مليون دينار خلال فترة الدراسة، وتراوحت أهميتها بين (16 %) عام (1977)، و(27.4 %) عام (1989) وجاءت دول أوروبا الشرقية بالمركز الثالث من حيث الأهمية، حيث ازدادت هذه المستوردات من (5.5) مليون دينار سنة (1965) إلى (195.1) مليون دينار سنة (1997)، وبلغت أعلى مساهمة لهذه الدول من إجمالي المستوردات سنة (1970) وشكلت ما نسبته (11.4 %)، في حين كانت اقل مساهمة لها سنة(1989) وبما نسبته(4.5 %) من إجمالي المستوردات، وحققت طوال الفترة متوسط أهمية بلغ (6.8 %) سنويا من إجمالي المستوردات -(انظر الجدول (3-9))-.

(3-4) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن

من الثابت أن العلاقات التجارية بين الأردن وعدد كبير من الدول، وخاصة البلدان الصناعية المتقدمة، تكاد تقتصر على نشاط الاستيراد دون التصدير، مما يعكس والى حد كبير محدودية أسواق التصدير، في الوقت الذي تتعدد فيه أسواق المستوردات، ولقد حافظت مجموعة من الدول على علاقات اقتصادية تجارية مميزة مع الأردن سواء في مجال الصادرات أو المستوردات، فالعراق والسعودية والهند تعتبر من أهم أسواق الصادرات الأردنية، بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي – التي فصلنا وضعها سابقا-، هي منشأ اغلب المستوردات الأردنية، وفي المبحث التالي تفصيل للوضع التجاري للأردن مع هذه الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-9)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات	الدول العربية		الاتحاد الأوروبي		أوروبا الشرقية		الدول الأخرى	
		القيمة (1)	النسبة % (2)	القيمة(3)	النسبة %(4)	القيمة(5)	النسبة %(6)	القيمة (7)	النسبة %(8)
1965	56.05200	10.49500	18.7	20.33800	36.2	5.525000	9.9	71.42000	35.1
1966	68.21100	13.48800	19.8	24.06200	35.2	5.550000	8.1	84.33500	36.8
1967	55.04800	10.75700	19.5	20.75500	37.7	5.014000	9.1	70.06000	33.6
1968	57.49200	11.04100	19.2	21.17700	36.8	5.210000	9.1	72.83800	34.9
1969	67.75200	14.38300	21.2	24.31600	35.9	7.682000	11.3	85.36700	31.5
1970	65.88200	13.10600	19.9	24.30200	36.9	7.522000	11.4	84.60000	31.8
1971	76.62700	16.75900	21.9	21.51900	28.1	3.621000	4.8	85.00800	45.3
1972	95.31000	16.37600	17.1	29.99900	31.5	6.239000	6.5	115.1720	44.8
1973	108.2000	21.72400	20.1	33.69600	31.1	5.643000	5.2	125.8150	43.6
1974	156.5070	26.45100	16.9	51.57400	33.0	10.37400	6.6	192.0040	43.5
1975	234.0130	46.33500	19.8	91.25100	39.0	16.05000	6.9	294.9790	34.3
1976	339.5390	60.89200	17.9	143.5280	42.3	20.52000	6.0	442.6950	33.8
1977	454.4170	72.50700	16.0	179.1300	39.4	34.42800	7.6	595.4680	37.0
1978	458.8260	86.57700	18.9	190.4180	41.5	42.96100	9.4	605.6280	30.3
1979	589.5230	110.6240	18.8	255.2950	43.3	42.91600	7.3	777.1100	30.6
1980	715.9770	149.2370	20.8	303.1680	42.3	39.78300	5.6	909.6910	31.3
1981	1047.504	213.0660	20.3	389.6990	37.2	67.65300	6.5	1291.790	36.0
1982	1142.493	269.7820	23.6	375.2290	32.8	80.00100	7.0	1327.941	36.5
1983	1103.310	250.6220	22.7	366.0720	33.1	66.01600	6.0	1284.776	38.1
1984	1071.340	245.6960	22.9	359.7480	33.6	54.93200	5.1	1240.324	38.4
1985	1074.448	263.5730	24.5	341.2670	31.8	60.79500	5.7	1212.937	38.0
1986	850.1990	172.2080	20.3	319.3520	37.6	48.58000	5.7	1045.923	36.5
1987	915.5450	233.7740	25.5	311.0410	34.0	56.10700	6.1	1048.919	34.4
1988	1022.469	261.6810	25.6	324.3150	31.7	66.02200	6.5	1151.125	36.2
1989	1230.010	337.5810	27.4	401.0620	32.6	55.80400	4.5	1349.295	35.4
1990	1725.828	438.4050	25.4	531.4080	30.8	85.32600	4.9	1904.157	38.9
1991	1710.463	338.6280	19.8	552.5440	32.3	85.64800	5.0	2010.027	42.9
1992	2214.002	461.9670	20.9	698.7160	31.6	129.6080	5.9	2580.359	41.7
1993	2453.625	498.8250	20.3	814.3510	33.2	149.5690	6.1	2918.720	40.4
1994	2362.583	530.5190	22.5	838.1520	35.5	136.6450	5.8	2806.861	36.3
1995	2590.250	608.5450	23.5	859.2610	33.8	124.8650	4.8	2965.831	38.5
1996	3043.556	716.8190	23.6	963.6270	31.7	183.0810	6.0	1180.029	38.8
1997	2908.085	683.0400	23.5	946.9950	32.6	195.1160	6.7	1082.934	37.2
المتوسط	971.6693	218.3480	21.2	328.1020	35.0	57.72139	6.8	367.4979	37.0

- نفس مصادر الجدول السابق .
- النسب احتسبت من قبل الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-4-1) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن في مجال الصادرات.

أولا: العراق:

تعتبر السوق العراقية من أهم الأسواق المستقبلة للصادرات الأردنية، وتتشكل هذه الصادرات في أغلبها من المواد الزراعية، مثل الخضراوات والفواكه، والمواد المصنعة مثل الأدوية والسجائر، وقد تذبذبت قيم الصادرات الأردنية إلى العراق طوال الفترة (1965-1997) وذلك بين (0.6) مليون دينار، وبين (142.1) مليون دينار، ويشير الجدول (3-10)، إلى أن تلك الصادرات شكلت حوالي (37.6 %) و(35.9%) من إجمالي الصادرات في السنوات (1981) و (1982) على التوالي، بينما لم تشكل في سنوات أخرى سوى (4.1 %) و(4.7 %) في السنوات (1974)، و(1976) على التوالي، وبلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة (15.1 %). ونمت الصادرات المتوجهة إلى السوق العراقية بمعدلات مختلفة، تذبذبت بمدى واسع بين (269.2 %) سنة (1979)، وبين (60.9- %) سنة (1983)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (36.6 %) وذلك على الرغم من أن معدل النمو السنوي قد اظهر قيم سالبة في (14) سنة من اصل (32) سنة تشكل فترة الدراسة -(انظر الجدول (3-10))-.

أما بالنسبة للمستوردات الاردنية من العراق، والتي يساهم النفط الخام بحصة كبيرة منها، فقد تراوحت بين(0.3) مليون دينار سجلت سنة (1965)، وبين(363.8) مليون دينار تحققت سنة (1997)، ونمت بمتوسط سنوي بلغ (76.8 %)، ويشير الجدول (3-11) أن أقصى قيمة نمت فيها المستوردات من العراق سجلت في سنة(1985) وبلغت (1107.3 %) ,حيث قفزت قيمة المستوردات من (6) مليون دينار إلى (72.4) مليون دينار , وبلغ متوسط مساهمة المستوردات ذات المنشأ العراقي من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة (5.1 %)، ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المساهمة لم تتجاوز (2.5 %) من إجمالي المستوردات سنويا منذ بداية الفترة وحتى سنة (1984)، إلا أنها في الفترة المتبقية قفزت بشكل كبير من (0.6 %) سنه (1984) حتى وصلت إلى (17.3 %) من إجمالي المستوردات سنة (1989)، ثم انخفضت بشكل تدريجي واستقرت حول (12.0 %) في الفترة المتبقية -(انظر الجدول (3-11))-.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-10)

الصادرات الى العراق (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الى العراق		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	النسبة من الصادرات الكلية	
1965	7.753000	0.570158	7.4	NA
1966	8.759000	1.286791	14.7	125.7
1967	9.983999	1.079844	10.8	16.1-
1968	12.17200	1.796000	14.8	66.3
1969	11.91600	1.705999	14.3	5.0-
1970	9.320000	1.312000	14.1	23.1-
1971	8.816999	0.746999	8.5	43.1-
1972	12.60600	1.505000	11.9	101.5
1973	14.01000	1.007999	7.2	33.0-
1974	39.43700	1.616996	4.1	60.4
1975	40.07500	2.449997	6.1	51.5
1976	49.55200	2.327998	4.7	5.0-
1977	60.25300	4.303998	7.1	84.9
1978	64.12900	3.444998	5.8	20.0-
1979	82.55600	12.71900	15.4	269.2
1980	120.1070	28.34699	23.6	122.9
1981	169.0260	63.47198	37.6	123.9
1982	185.5810	66.57999	35.9	4.9
1983	160.0850	26.01099	16.2	60.9-
1984	261.0550	67.75499	26.0	160.5
1985	255.3460	65.84999	25.8	2.8-
1986	225.6150	42.45799	18.8	35.5-
1987	248.7730	59.86499	24.1	41.0
1988	324.7880	64.68999	19.9	8.1
1989	534.1060	122.3670	22.9	89.6
1990	612.2520	118.5440	19.4	3.1-
1991	598.6270	56.66195	9.5	52.2-
1992	633.7549	48.82294	7.7	13.8-
1993	691.2820	77.51298	11.2	58.8
1994	793.9189	105.2639	13.3	35.8
1995	1004.534	190.8340	19.0	81.2
1996	1039.801	96.15890	9.2	49.6-
1997	1067.164	142.0720	13.3	47.7
المتوسط (6)	283.5501	44.88301	15.1	36.6

- نفس مصادر الجدول السابق
- العمود (2) الإحصاءات العامة , نشرات التجارة الخارجية , السنوات (1967 الى 1980), ونشرات البنك المركزي (1981-1998)
- النسب من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-11)

المستوردات من العراق (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من العراق (2)		معدل النمو السنوي (4)
		القيمة	النسبة من المستوردات الكلية	
1965	56.05200	0.271422	0.5	NA
1966	68.21100	1.727106	2.5	536.3
1967	55.04800	0.436775	0.8	74.7-
1968	57.49200	0.365433	0.6	16.3-
1969	67.75200	0.744745	1.1	103.8
1970	65.88200	0.369297	0.6	50.4-
1971	76.62700	0.307469	0.4	16.7-
1972	95.31000	0.708992	0.7	130.6
1973	108.2000	0.866919	0.8	22.3
1974	156.5070	0.875647	0.6	1.0
1975	234.0130	0.578121	0.2	34.0-
1976	339.5390	0.756789	0.2	30.9
1977	454.4170	0.756415	0.2	0.04-
1978	458.8260	1.115716	0.2	47.5
1979	589.5229	1.892743	0.3	69.6
1980	715.9770	2.174155	0.3	14.9
1981	1047.504	0.762539	0.1	64.9-
1982	1142.493	0.982390	0.1	28.8
1983	1103.310	4.778831	0.4	386.4
1984	1071.340	6.001801	0.6	25.6
1985	1074.445	72.45750	6.7	1107.3
1986	850.1990	80.27380	9.4	10.8
1987	915.5450	99.40060	10.8	23.8
1988	1022.469	117.4521	11.5	18.2
1989	1230.010	212.8070	17.3	81.2
1990	1725.828	273.1520	15.8	28.4
1991	1710.463	187.7859	11.0	31.3-
1992	2214.002	295.4369	13.3	57.3
1993	2453.625	307.0066	12.5	3.9
1994	2362.583	291.3423	12.3	5.1-
1995	2590.250	316.2653	12.2	8.6
1996	3043.556	358.4606	11.8	13.3
1997	2909.150	363.7680	12.5	1.5
المتوسط	971.7014	90.97217	5.1	76.8

• نفس مصادر الجدول السابق .

• النسب احتسبت من قبل الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانيا : المملكة العربية السعودية.

لا يختلف التركيب السلعي للمستوردات والصادرات الاردنية من المملكة العربية السعودية كثيرا عن سابقتها – العراق–، فهي تتكون بشكل أساسي من سلع استهلاكية زراعية وصناعية من جهة الصادرات، والنفط الخام من جهة المستوردات، ويظهر الجدول (3–12) أن قيمة الصادرات ازدادت من (0.9) مليون دينار، إلى (140.7) مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين أن مساهمة هذه الصادرات تراوحت بين (39.7%) من إجمالي الصادرات سنة (1973) وبين (1.8%) سنة (1991)، وحققت متوسطا قدره (14.4%) من إجمالي الصادرات سنويا وخلال نفس الفترة، وتذبذبت قيم النمو لتلك الصادرات بمدى واسع بلغ أقصاه سنة(1992) حين حققت نسبة نمو بلغت (535.8 %)، وبلغ أدناه سنة (1991) وبنسبة بلغت (76.5– %) وبسبب أحداث حرب الخليج .

ومن الجهة الأخرى ازدادت قيمة المستوردات من (2.1) مليون دينار سنة(1965)، إلى (233.5) مليون دينار سنة (1982)، وتعتبر هذه القيمة هي اكبر قيمة للمستوردات من المملكة العربية السعودية طوال فترة الدراسة، ثم انخفضت بشكل متواصل حتى سنة(1986) حيث وصلت قيمة المستوردات في تلك السنة إلى (49.7) مليون دينار، وفي الفترة (1987 –1991) تذبذبت قيمة المستوردات بشكل واضح حتى وصلت في نهاية الفترة إلى (27.7) مليون دينار، إلا أنها في الفترة الأخيرة والتي تمتد من سنة (1991–1997) حققت نموا مستمرا بحيث وصلت قيمة المستوردات في آخر الفترة إلى (103.2) مليون دينار، وتراوحت مساهمة المستوردات من المملكة العربية السعودية بين (1.6 %) وبين (20.4 %) من إجمالي المستوردات في السنوات (1982) و (1991) على التوالي، وبلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة (7.3 %) من إجمالي المستوردات سنويا، بينما بلغ متوسط النمو (31.4 %) وتراوح هذا النمو بين (520.3%) سنة (1975) وبين (68.8 –%) سنة (1986) – انظر الجدول (3 –13)–.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-12)

الصادرات الى السعودية (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الى السعودية		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من الصادرات الكلية	
1965	7.753000	0.907987	11.7	NA
1966	8.759000	0.794922	9.1	12.5-
1967	9.983999	1.095516	11.0	37.8
1968	12.17200	1.540000	12.7	40.6
1969	11.91600	1.577999	13.2	2.5
1970	9.320000	1.334000	14.3	15.5-
1971	8.816999	1.535999	17.4	15.1
1972	12.60600	2.141000	17.0	39.4
1973	14.01000	5.559999	39.7	159.7
1974	39.43700	5.539996	14.0	0.4-
1975	40.07500	4.760997	11.9	14.1-
1976	49.55200	7.465998	15.1	56.8
1977	60.25300	15.09100	25.0	102.1
1978	64.12900	17.69500	27.6	17.3
1979	82.55600	19.37200	23.5	9.5
1980	120.1070	19.71799	16.4	1.8
1981	169.0260	20.88198	12.4	5.9
1982	185.5810	27.62499	14.9	32.3
1983	160.0850	35.21299	22.0	27.5
1984	261.0550	38.65899	14.8	9.8
1985	255.3460	39.08499	15.3	1.1
1986	225.6150	27.81699	12.3	28.8-
1987	248.7730	26.20399	10.5	5.8-
1988	324.7880	31.42999	9.7	19.9
1989	534.1060	48.98396	9.2	55.9
1990	612.2520	46.81495	7.6	4.4-
1991	598.6270	11.02195	1.8	76.5-
1992	633.7549	70.07894	11.1	535.8
1993	691.2820	80.13398	11.6	14.3
1994	793.9189	72.26294	9.1	9.8-
1995	1004.534	70.34899	7.0	2.6-
1996	1039.801	129.6459	12.5	84.3
1997	1067.164	140.6720	13.2	8.5
المتوسط (6)	283.5501	31.00027	14.4	34.6

- نفس مصادر الجدول السابق .
- النسب من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-13)

المستوردات من السعودية (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من السعودية		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من المستوردات الكلية	
1965	56.05200	2.134800	3.8	NA
1966	68.21100	2.436200	3.6	14.1
1967	55.04800	2.151644	3.9	11.7-
1968	57.49200	2.168972	3.8	0.8
1969	67.75200	2.629768	3.9	21.2
1970	65.88200	2.543122	3.9	3.3-
1971	76.62700	4.172522	5.4	64.1
1972	95.31000	3.379045	3.5	19.0-
1973	108.2000	3.427263	3.7	1.4
1974	156.5070	3.692839	2.4	7.7
1975	234.0130	22.90571	9.8	520.3
1976	339.5390	34.44955	10.1	50.4
1977	454.4170	37.14419	8.2	7.8
1978	458.8260	43.44874	9.5	17.0
1979	589.5229	69.14140	11.7	59.1
1980	715.9770	114.1237	15.9	65.1
1981	1047.504	175.7832	16.8	54.0
1982	1142.493	233.4752	20.4	32.8
1983	1103.310	210.9632	19.1	9.6-
1984	1071.340	208.7735	19.5	1.0-
1985	1074.445	159.0581	14.8	23.8-
1986	850.1990	49.66990	5.8	68.8-
1987	915.5450	76.76120	8.4	54.5
1988	1022.469	73.55769	7.2	4.2-
1989	1230.010	31.62600	2.6	57.0-
1990	1725.828	76.40780	4.4	141.6
1991	1710.463	27.66650	1.6	63.8-
1992	2214.002	39.32100	1.8	42.1
1993	2453.625	48.64080	2.0	23.7
1994	2362.583	71.51740	3.0	47.0
1995	2590.250	91.40600	3.5	27.8
1996	3043.556	91.50500	3.0	0.1
1997	2909.150	103.1670	3.5	12.7
المتوسط (6)	971.7014	64.21967	7.3	31.4

• نفس مصادر الجدول السابق .

• النسب احتسبت من قبل البحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثالثا :الامارات

تعتبر السوق الإماراتية من أهم الاسواق التي تتعامل مع الصادرات الأردنية ، وتتشكل هذه الصادرات في أغلبها من المواد الزراعية، مثل الخضراوات والفواكه، والمواد المصنعة مثل الأدوية والسجائر، وقد تذبذبت قيم الصادرات الأردنية إلى الامارات طوال الفترة (1965-1997) وذلك بين (0.0) مليون دينار، وبين (59.39) مليون دينار، ويشير الجدول (3-14)، إلى أن تلك الصادرات شكلت حولي (1.95 %) من إجمالي الصادرات في السنوات (1996) ، بينما لم تشكل قيمة تذكر في السنوات التي سبقت(1968) ، وبلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات الأردنية خلال الفترة قيد الدراسة (0.55 %). ونمت الصادرات المتوجهة إلى السوق الاماراتية بمعدلات مختلفة، تذبذبت بمدى واسع بين (300%) سنة (1972)وسنة(1974)، وبين (-23.9%) سنة (1984)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (48.04 %) -(انظر الجدول (3-10))-.

ومن الجهة الأخرى ازدادت قيمة المستوردات من (0.00) مليون دينار سنة(1965)، إلى (18.16) مليون دينار سنة (1997)، وتعتبر هذه القيمة هي اكبر قيمة للمستوردات من الامارات العربية المتحدة طوال فترة الدراسة، وحققت هذه المستوردات نمو تراوح بين (-54.54 %) سنة(1982) ، وبين (461.9 %) تحقق سنة (1984) وتراوحت مساهمة المستوردات بين (0.62%) سنة(1997)وبين (0.00 %) من إجمالي المستوردات في الفترة من سنة (1965) الى سنة (1970) ، وبلغ متوسط هذه المساهمة خلال الفترة قيد الدراسة (0.11 %) من إجمالي المستوردات سنويا، بينما بلغ متوسط النمو (75.65 %)- انظر الجدول (3 -15)-.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-14)

الصادرات إلى الامارات (1965- 1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات من الامارات		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من الصادرات الكلية	
1965	56.05200	0.00	0.000000	NA
1966	68.21100	0.00	0.000000	NA
1967	55.04800	0.00	0.000000	NA
1968	57.49200	0.01	0.017394	NA
1969	67.75200	0.01	0.014760	0.000000
1970	65.88200	0.01	0.015179	0.000000
1971	76.62700	0.01	0.013050	0.000000
1972	95.31000	0.04	0.041968	300.0000
1973	108.2000	0.04	0.036969	0.000000
1974	156.5070	0.16	0.102232	300.0000
1975	234.0130	0.37	0.158111	131.2500
1976	339.5390	0.83	0.244449	124.3243
1977	454.4170	0.84	0.184852	1.204819
1978	458.8260	1.33	0.289870	58.33333
1979	589.5229	1.69	0.286672	27.06767
1980	715.9770	1.51	0.210901	10.65089-
1981	1047.504	2.82	0.269211	86.75497
1982	1142.493	3.9	0.341359	38.29787
1983	1103.310	4.77	0.432335	22.30769
1984	1071.340	3.63	0.338828	23.89937-
1985	1074.445	3.89	0.362047	7.162534
1986	850.1990	4.78	0.562221	22.87918
1987	915.5450	4.86	0.530831	1.673640
1988	1022.469	6.95	0.679727	43.00412
1989	1230.010	12.79	1.039829	84.02878
1990	1725.828	21.45	1.242882	67.70915
1991	1710.463	26.07	1.524149	21.53846
1992	2214.002	25.92	1.170731	0.575374-
1993	2453.625	30.45	1.241021	17.47685
1994	2362.583	30.01	1.270220	1.444992-
1995	2590.250	43.63	1.684393	45.38487
1996	3043.556	59.39	1.951336	36.12193
1997	2909.150	55.42	1.905024	6.684627-
المتوسط (6)	971.7014	10.53	0.55	48.04

- نفس مصادر الجدول السابق .
- النسب احتسبت من قبل البحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (3-15)

المستوردات من الامارات (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من الامارات		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من المستوردات الكلية	
1965 -	56.05200	0.00	0.000000	NA
1966	68.21100	0.00	0.000000	NA
1967	55.04800	0.00	0.000000	NA
1968	57.49200	0.00	0.000000	NA
1969	67.75200	0.00	0.000000	NA
1970	65.88200	0.00	0.000000	NA
1971	76.62700	0.00	0.000000	NA
1972	95.31000	0.00	0.000000	NA
1973	108.2000	0.00	0.000000	NA
1974	156.5070	0.00	0.000000	NA
1975	234.0130	0.00	0.000000	NA
1976	339.5390	0.01	0.002945	NA
1977	454.4170	0.03	0.006602	200.0000
1978	458.8260	0.11	0.023974	266.6667
1979	589.5229	0.09	0.015267	18.18182-
1980	715.9770	0.08	0.011174	11.11111-
1981	1047.504	0.11	0.010501	37.50000
1982	1142.493	0.05	0.004376	54.54545-
1983	1103.310	0.21	0.019034	320.0000
1984	1071.340	1.18	0.110142	461.9048
1985	1074.445	1.42	0.132161	20.33898
1986	850.1990	1.78	0.209363	25.35211
1987	915.5450	1.31	0.143084	26.40449-
1988	1022.469	1.35	0.132033	3.053435
1989	1230.010	1.62	0.131706	20.00000
1990	1725.828	3.00	0.173830	85.18519
1991	1710.463	2.37	0.138559	21.00000-
1992	2214.002	5.96	0.269196	151.4768
1993	2453.625	6.03	0.245759	1.174497
1994	2362.583	8.32	0.352157	37.97678
1995	2590.250	11.19	0.432005	34.49519
1996	3043.556	14.75	0.484630	31.81412
1997	2909.150	18.16	0.624237	23.11864
المتوسط (6)	971.7014	2.40	0.11	75.66

• نفس مصادر الجدول السابق .

• النسب احتسبت من قبل البحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

رابعاً: الهند.

تعتبر الهند من اكثر الدول غير العربية المستوردة للصادرات الأردنية، وتتكون هذه الصادرات بشكل أساسي من الأسمدة والفوسفات[19]، وقد نمت صادرات الأردن إلى الهند خلال فترة الدراسة بمتوسط نمو بلغ (43.8 %)، حيث زادت من (0.6) مليون دينار في بداية الفترة، حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة (1990) وقدرت بحوالي (129.6) مليون دينار، ثم تذبذبت في الفترة التي تلتها حتى وصلت إلى (98.6) مليون دينار في نهاية الفترة، وقد تراوحت معدلات النمو بين(82.9-%) (1970) ، وبين(452.0 %) سنة (1974) ، أما بالنسبة لحصة الهند من إجمالي الصادرات الأردنية فقد تذبذبت بين (2.7%) سنة (1970) وبين (18.3 %) من إجمالي الصادرات سنة (1991)، وقد بلغ متوسط هذه الحصة خلال فترة الدراسة (11.1 %) من إجمالي الصادرات سنويا -(انظر جدول (3-16))-.

أما بالنسبة للمستوردات من الهند، فلم تتجاوز حصتها من إجمالي المستوردات(3.9 %) في سنة (1976)، و كانت قيمة تلك المستوردات (13.2) مليون دينار، ووصلت قيمة المستوردات من الهند إلى أقصى قيمة لها سنة (1997) وبلغت (45.3) مليون دينار، إلا أن حصتها في تلك السنة لم تتجاوز (1.9 %)، وحققت هذه المستوردات متوسط مساهمة بلغ (1.3 %) سنويا من إجمالي المستوردات، وسجلت متوسط نمو بلغ (34.0 %)، وذلك من خلال تذبذبها بين (70.8- %) سنة (1987)، وبين (212.7 %) سنة (1989) -(انظر الجدول (3-17))-.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-16)

الصادرات الى الهند (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الى الهند		النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3)النسبة من الصادرات الكلية	
1965	7.753000	0.612000	7.9	NA
1966	8.759000	1.337000	15.3	118.5
1967	9.983999	1.428000	14.3	6.8
1968	12.17200	1.889000	15.5	32.3
1969	11.91600	1.482000	12.4	21.5-
1970	9.320000	0.253000	2.7	82.9-
1971	8.816999	0.956000	10.8	277.9
1972	12.60600	1.405000	11.1	47.0
1973	14.01000	1.191000	8.5	15.2-
1974	39.43700	6.576000	16.7	452.1
1975	40.07500	1.973000	4.9	70.0-
1976	49.55200	1.712000	3.5	13.2-
1977	60.25300	3.891000	6.5	127.3
1978	64.12900	3.531000	5.5	9.3-
1979	82.55600	6.136000	7.4	73.8
1980	120.1070	8.037000	6.7	31.0
1981	169.0260	10.32300	6.1	28.4
1982	185.5810	16.55700	8.9	60.4
1983	160.0850	13.74500	8.6	17.0-
1984	261.0550	34.10900	13.1	148.2
1985	255.3460	45.31000	17.7	32.8
1986	225.6150	34.12600	15.1	24.7-
1987	248.7730	22.03400	8.9	35.4-
1988	324.7880	55.42600	17.1	151.5
1989	534.1060	94.93300	17.8	71.3
1990	612.2520	129.0830	21.1	36.0
1991	598.6270	109.6460	18.3	15.1-
1992	633.7549	96.37200	15.2	12.1-
1993	691.2820	65.89100	9.5	31.6-
1994	793.9189	88.05800	11.1	33.6
1995	1004.534	114.1100	11.4	29.6
1996	1039.801	81.70000	7.9	28.4-
1997	1067.164	98.57100	9.2	20.6
المتوسط (6)	283.5501	34.92130	11.1	43.8

- نفس مصادر الجدول السابق
- النسب احتسبت من قبل الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-17)

المستوردات من الهند (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من الهند		النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من المستوردات الكلية	
1965	56.05200	0.785000	1.4	NA
1966	68.21100	1.546000	2.3	96.9
1967	55.04800	1.106000	2.0	28.5-
1968	57.49200	1.113000	1.9	0.6
1969	67.75200	1.192000	1.8	7.1
1970	65.88200	1.635000	2.5	37.2
1971	76.62700	1.071000	1.4	34.5-
1972	95.31000	1.397000	1.5	30.4
1973	108.2000	1.415000	1.3	1.3
1974	156.5070	2.968000	1.9	109.8
1975	234.0130	4.339000	1.9	46.2
1976	339.5390	13.23900	3.9	205.1
1977	454.4170	4.112000	0.9	68.9-
1978	458.8260	2.778000	0.6	32.4-
1979	589.5229	3.264000	0.6	17.5
1980	715.9770	1.940000	0.3	40.6-
1981	1047.504	2.071000	0.2	6.8
1982	1142.493	2.342000	0.2	13.1
1983	1103.310	1.460000	0.1	37.7-
1984	1071.340	1.250000	0.1	14.4-
1985	1074.445	1.781000	0.2	42.5
1986	850.1990	4.927000	0.6	176.7
1987	915.5450	1.438000	0.2	70.8-
1988	1022.469	2.786000	0.3	93.7
1989	1230.010	8.713000	0.7	212.7
1990	1725.828	22.13400	1.3	154.0
1991	1710.463	53.48000	3.1	141.6
1992	2214.002	31.20600	1.4	41.6-
1993	2453.625	43.47600	1.8	39.3
1994	2362.583	38.89500	1.6	10.5-
1995	2590.250	48.68900	1.9	25.1
1996	3043.556	52.65341	1.7	8.1
1997	2909.150	45.3	1.9	3.1
المتوسط(6)	971.7014	12.6	1.3	34

• نفس مصادر الجدول السابق .

• النسب احتسبت من قبل الباحث الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(3-4-2) الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الاردن في مجال المستوردات.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتميز المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مستوردات لسلع صناعية ذات تكنولوجيا متقدمة مثل الطائرات والآلات[20]، وقدرت هذه المستوردات سنة (1965) بحوالي (8.4) مليون دينار، ووصلت سنة (1977) إلى (67.4) مليون دينار، وسنة (1981) إلى (166) مليون دينار،وفي سنة (1993) سجلت هذه المستوردات أعلى قيمة لها حين قدرت بحوالي (311.5) مليون دينار، وأصبحت في عام(1997) تقدر حوالي (274) مليون دينار، وبلغ متوسط مساهمة المستوردات من الولايات المتحدة (12 %) سنويا من إجمالي المستوردات، ووصلت هذه المساهمة إلى (17.5 %) و(15.9 %) من إجمالي المستوردات في السنوات (1966)،(1981) على التوالي، مشكلة بذلك أعلى حصة لها من المستوردات الكلية، بينما سجلت اقل حصة لها من المستوردات الكلية في السنوات (1977)،(1978) ،وذلك بمساهمتها بما نسبته (7.3 %) و (7.5 %) من إجمالي المستوردات، وبلغ متوسط النمو (20.9 %) سنويا، نتيجة تذبذبها بين (154.7 %)تحققت سنة (1971) وبين (50.1- %) سجلت سنة (1978) -(انظر الجدول (3-18))-.

تشكل صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية جزء ضئيلا من إجمالي الصادرات، حيث لم تتجاوز قيمتها المليون دينار سوى في سنة (1988) والسنوات التي تلتها، ولم تتعد حصتها من إجمالي الصادرات (1 %) سوى في سنة (1992)،في حين وصلت هذه الصادرات إلى أعلى قيمة لها سنة (1995) حين قدرت بحوالي (14.7) مليون دينار، وهي نفس السنة التي حققت فيها اكبر مساهمة في إجمالي الصادرات، وسجلت في تلك السنة مساهمة بلغت (1.5 %) ، ونمت الصادرات إلى الولايات المتحدة بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة، فقد نمت بنسبة (4300%) سنة (1981) مسجلة اكبر نسبة نمو خلال الفترة، بينما سجلت ادني نمو سنة (1982) حين قدرت (79.5- %)، وبلغ متوسط النمو خلال فترة الدراسة(222.1 %) -(انظر الجدول (3-19))-.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-18)

المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3)النسبة الى اجمالي المستوردات	
1965	56.05200	8.39	15.0	NA
1966	68.21100	11.95	17.5	42.4
1967	55.04800	6.77	12.3	43.4-
1968	57.49200	6.37	11.1	5.9-
1969	67.75200	6.23	9.2	2.2-
1970	65.88200	7.38	11.2	18.5
1971	76.62700	18.13	23.7	145.7
1972	95.31000	16.89	17.7	6.9-
1973	108.2000	11.26	10.4	33.3-
1974	156.5070	17.58	11.2	56.1
1975	234.0130	24.18	10.3	37.5
1976	339.5390	31.05	9.1	28.4
1977	454.4170	67.36	14.8	116.9
1978	458.8260	33.64	7.3	50.1-
1979	589.5229	44.26	7.5	31.6
1980	715.9770	61.59	8.6	39.1
1981	1047.504	166.67	15.9	170.6
1982	1142.493	144.34	12.6	13.4-
1983	1103.310	131.05	11.9	9.2-
1984	1071.340	119.26	11.1	9.0-
1985	1074.445	128.045	11.9	7.4
1986	850.1990	75.529	8.9	41.0
1987	915.5450	93.39	10.2	23.6
1988	1022.469	128.86	12.6	38.0
1989	1230.010	170.77	13.9	32.5
1990	1725.828	299.48	17.4	75.4
1991	1710.463	178.16	10.4	40.5-
1992	2214.002	246.153	11.1	38.2
1993	2453.625	311.492	12.7	26.5
1994	2362.583	232.55	9.8	25.3-
1995	2590.250	240.51	9.3	3.4
1996	3043.556	294.90	9.7	22.6
1997	2909.150	274.93	9.5	6.8-
المتوسط (6)	971.7014	109.3	12	20.9

- نفس مصادر الجدول السابق
- النسب من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-19)

الصادرات الى الولايات المتحدة الأمريكية (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الى الولايات المتحدة الأمريكية		النمو السنوى (5)
		القيمة (2)	(3) النسبة من الصادرات الكلية	
1965	7.753000	0.028000	0.36	NA
1966	8.759000	0.037000	0.42	32.1
1967	9.983999	0.013000	0.13	64.9-
1968	12.17200	0.003000	0.02	76.9-
1969	11.91600	0.006000	0.05	100.0
1970	9.320000	0.002000	0.02	66.7-
1971	8.816999	0.003000	0.03	50.0
1972	12.60600	0.001000	0.01	66.7-
1973	14.01000	0.001000	0.01	0.0
1974	39.43700	0.009000	0.02	800.0
1975	40.07500	0.030000	0.07	233.3
1976	49.55200	0.020000	0.04	33.3-
1977	60.25300	0.020000	0.03	0.0
1978	64.12900	0.004000	0.006	80.0-
1979	82.55600	0.036000	0.04	800.0
1980	120.1070	0.001000	0.001	97.2-
1981	169.0260	0.044000	0.03	4300.0
1982	185.5810	0.009000	0.005	79.5-
1983	160.0850	0.007000	0.004	22.2-
1984	261.0550	0.015000	0.01	114.3
1985	255.3460	0.087000	0.03	480.0
1986	225.6150	0.305000	0.14	250.6
1987	248.7730	0.937000	0.38	207.2
1988	324.7880	1.209000	0.37	29.0
1989	534.1060	2.816000	0.53	132.9
1990	612.2220	3.516000	0.57	24.9
1991	598.6270	2.271000	0.38	35.4-
1992	633.7549	4.176000	1.0	83.9
1993	691.2820	7.265000	1.1	74.0
1994	793.9189	8.920000	1.1	22.8
1995	1004.534	14.67700	1.5	64.5
1996	1039.801	13.77400	1.3	6.2-
1997	1067.164	4.911000	0.5	64.3-
المتوسط (6)	283.5501	1.974333	0.3	222.1

- نفس مصادر الجدول السابق .
- النسب من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانيا:اليابان.

بلغت المستوردات الأردنية من اليابان ما قيمته (2.5) مليون دينار سنة (1965)، وتذبذبت تلك المستوردات خلال فترة الدراسة حتى وصلت سنة (1997) إلى (147.6) مليون دينار، وهي أعلى قيمة حققتها طوال فترة الدراسة، وشكلت هذه المستوردات ما نسبة (9.3 %) من إجمالي المستوردات بمتوسط بلغ (18.2 %) سنويا، وذلك على الرغم من أنها قد حققت سنة (1975) نسبة نمو بلغت (131.8 %).

تتكون الصادرات الأردنية من اليابان في اغلبها من مادة الفوسفات[21]، بينما تشكل السيارات والأجهزة والآلات الدقيقة الجزء الأكبر من المستوردات، وقد ازدادت الصادرات إلى اليابان من (0.13) مليون دينار عام(1965)، حتى وصلت إلى (12.7) مليون دينار عام (1997)، وحققت هذه الصادرات أعلى قيمة لها سنة (1989) حين بلغت (18.2) مليون دينار، وساهمت هذه الصادرات بمتوسط قدره (2.6 %) من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وكانت هذه الصادرات قد حققت أعلى مساهمة لها سنة (1974) حين كانت حصتها من إجمالي الصادرات تبلغ (7.6 %)، ونمت صادراتنا إلى اليابان بصورة متذبذبة خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط النمو (52.3 %) سنويا، وحققت أكبر نمو سنة (1971) حيث نمت بما نسبته (917.6 %) بينما كانت اقل نسبة نمو تبلغ (100- %) وذلك في سنة (1966).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (3-20)

المستوردات من اليابان (1965-1997)

مليون دينار

السنة	المستوردات الكلية (1)	المستوردات من اليابان		النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3)النسبة من اجمالي المستوردات	
1965	56.05200	2.54	4.5	NA
1966	68.21100	2.86	4.2	12.8
1967	55.04800	2.03	3.7	28.9-
1968	57.49200	2.89	5.0	42.3
1969	67.75200	5.15	7.6	77.9
1970	65.88200	3.87	5.9	24.9-
1971	76.62700	4.19	5.5	8.3
1972	95.31000	4.60	4.8	9.7
1973	108.2000	5.35	4.9	16.3
1974	156.5070	7.38	4.7	38.0
1975	234.0130	17.11	7.3	131.8
1976	339.5390	21.51	6.3	25.8
1977	454.4170	28.72	6.3	33.5
1978	458.8260	30.82	6.7	7.3
1979	589.5229	37.31	6.3	21.1
1980	715.9770	51.34	7.2	37.6
1981	1047.504	71.53	6.8	39.3
1982	1142.493	87.38	7.6	22.1
1983	1103.310	102.89	9.3	17.8
1984	1071.340	79.06	7.4	23.2-
1985	1074.445	67.81	6.3	14.2-
1986	850.1990	66.64	7.8	1.7-
1987	915.5450	55.66	6.1	16.5-
1988	1022.469	54.142	5.3	2.7-
1989	1230.010	45.67	3.7	15.6-
1990	1725.828	54.32	3.1	18.9
1991	1710.463	61.12	3.6	12.5
1992	2214.002	132.19	6.0	116.3
1993	2453.625	123.62	5.0	6.5
1994	2362.583	93.61	4.0	24.3
1995	2590.250	91.44	3.5	2.3 -
1996	3043.556	126.94	4.1	38.8
1997	2909.150	147.65	5.1	16.3
المتوسط (6)	971.7014	51.19	5.6	18.2

- نفس مصادر الجدول السابق .
- النسب من احتساب الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (3-21)

الصادرات الى اليابان (1965-1997)

مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الى اليابان		معدل النمو السنوي (5)
		القيمة (2)	(3)النسبة من الصادرات الكلية	
1965	7.753000	0.14	1.7	NA
1966	8.759000	0.00	0.0	100.0-
1967	9.983999	0.31	3.1	NA
1968	12.17200	0.10	0.8	67.1-
1969	11.91600	0.04	0.3	65.7-
1970	9.320000	0.02	0.2	51.4-
1971	8.816999	0.17	2.0	917.6
1972	12.60600	0.63	5.0	261.3
1973	14.01000	0.70	5.0	12.7
1974	39.43700	3.79	9.6	438.4
1975	40.07500	1.91	4.8	49.6-
1976	49.55200	1.92	3.9	0.3
1977	60.25300	2.63	4.4	37.2
1978	64.12900	1.81	2.8	31.2-
1979	82.55600	2.86	3.5	58.4
1980	120.1070	3.95	3.3	38.0
1981	169.0260	3.85	2.3	2.9-
1982	185.5810	3.78	2.0	1.8-
1983	160.0850	3.40	2.1	10.0-
1984	261.0550	5.55	2.1	63.2
1985	255.3460	5.82	2.3	4.8
1986	225.6150	5.69	2.5	2.1-
1987	248.7730	7.45	3.0	30.7
1988	324.7880	6.64	2.0	10.8-
1989	534.1060	18.16	3.4	173.7
1990	612.2520	12.97	2.1	28.6-
1991	598.6270	10.64	1.8	18.0-
1992	633.7549	12.05	1.9	13.3
1993	691.2820	9.84	1.4	18.3-
1994	793.9189	12.56	1.6	27.7
1995	1004.534	13.12	1.3	4.4
1996	1039.801	12.3	1.2	6.3-
1997	1067.164	12.73	1.2	3.5
المتوسط (6)	283.5501	5.38	2.6	

- نفس مصادر الجدول السابق
- النسب من حسابات الباحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(3 – 5) الهوامش :

(1) الأحمد، احمد قاسم، الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن،مؤتمر الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي ، دار السندباد ، 1996.

(2) البنك المركزي، التقرير السنوي العاشر، 1973، ص (20–22).

(3) البنك المركزي، التقرير السنوي العشرون، 1983، ص (60–63).

(4) البنك المركزي، التقرير السنوي الثاني والعشرون والثالث والعشـــرون، 1985، 1986، ص(75 –95)، ص (50–85).

(5) البنك المركزي، التقرير السنوي الثامن و العشرون، 1991، ص (64 – 66).

(6) البنك المركزي، النشرة الشهرية، أبريل، 1998.

(7) البنك المركزي، التقرير السنوي العاشر، 1963 ،ص(20 – 23).

(8) البنك المركزي، التقرير السنوي الثالث عشر، 1976، ص (76 –79).

(9) البنك المركزي، التقرير السنوي الثـــالـــث عشـــــر والـــــرابع عشـــر، 1997، 1976، ص(76–79)، ص(100–105).

(10) البنك المركزي، التقرير السنوي الثالث عشـــر والســـابع والعشـــرون، 1990، 1976، ص(76–79)، ص(62_66).

(11) البنك المركزي، التقرير السنوي الثامن عشر،1981، ص(81–87).

(12) البنك المركزي، التقرير السنوي التاسع عشر، 1982، ص(82 –88) .

(13) البنك المركزي، التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1985، ص(61_67).

(14) البنك المركزي، التقرير السنوي الخامس والعشرون، 1988، ص(61–67)

(15) البنك المركزي، التقرير السنوي التاسع والعشرون، 1992،ص(99–104).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(16) البنك المركزي، التقرير السنوي الثاني والثلاثون، 1995،ص(61-67).

(17) البنك المركزي، التقرير السنوي الثالث والعشرون، 1986، ص (58 -62).

(18) البنك المركزي، التقرير السنوي السابع عشر، والتاسع عشـــر،1981، 1982، 1983، ص(65-72).

(19) البنك المركزي، التقرير السنوي الثامن عشر، والتاسع عشـــر، والتاســـع والعشـــرون، والواحـــد والثلاثـــــون،1981، 1982، 1992، 1994، ص(84-85)، ص(86-87)، ص(65-66)، ص(92-99)على التوالي .

(20) البنك المركزي، التقرير السنوي الرابع عشر، والعشـــرون، 1977، 1983، ص(84-85)، ص(85-86).

(21) البنك المركزي، التقرير السنوي الثامن عشر، والتاسع عشر، 1981، 1982، ص(84-85)، ص(85-86).

(22) البنك المركزي، التقرير السنوي العشرون، 1983، ص(66-70).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

www.manaraa.com

الفصل الرابع

تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

(4–1) المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالصدمات التجارية بشكل عام والصدمات التجارية الخارجية بشكل خاص، والتعرف على أنواعها والمتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بها وطرق علاج آثارها بالإضافة إلى إبراز دور التجارة الخارجية في تحديد الدخل القومي للاقتصاد المفتوح، وذلك عن طريق استخدام نموذج كينزي، والذي يفسر دور التجارة الخارجية في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما يستخدم هذا النموذج لتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في دول ما على الإقتصادات الأخرى من خلال تدفقات التجارة الدولية، بالإضافة إلى تحديد مضاعف التجارة الخارجية وتفسير الارتباط المتبادل بين الإقتصادات التي تشترك بالتجارة الخارجية.

(4–2) تعريف الصدمات الإقتصادية التجارية وأشكالها

خلال العقود القليلة الماضية تعرضت العديد من الدول النامية إلى أشكال مختلفة من الصدمات الخارجية، كان لها آثاراً متعددة على اقتصادات تلك الدول، ونتيجة لذلك فقد تباينت السياسات التي اتخذتها تلك الدول لمواجهة أثار هذه الصدمات.

وفي هذا المبحث سيتم مناقشة موضوع الصدمات الاقتصادية التي تصيب ميزان المدفوعات وبخاصة الخارجية منها والعوامل المرتبطة بها وأثر هذه الصدمات على المتغيرات المالية وبعض السياسات التي قد تقوم بها الحكومات لمواجهة أثر هذه الصدمات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(4-2-1) أنواع الصدمات التي يتأثر بها ميزان المدفوعات:

يفرق المنظرون بين عدد من أنواع الصدمات والاختلالات التي يتأثر بها ميزان المدفوعات وفقا لأسباب حدوثها، هذه الأنواع يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1. الصدمات العارضة أو العشوائية:

هي نوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل الزراعية، وتلك الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل، التي تودي بحياة كثير من البشر والحيوانات، وتلحق خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وتكون هذه الصدمات مؤقتة، وتزول بزوال الأسباب المؤدية لها[2].

2. الصدمات الموسمية:

هي نوع من التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية محددة خلال السنة، وتتعرض لهذه الصدمات الدول التي تعتمد على تصدير السلع في موسم معين، وتعاني من التركز السلعي في تصدير هذه السلع.

3. الصدمات الدورية:

هي نوع من الاختلالات المرتبطة بالتقلبات الدورية (Cyclical Fluctuation) التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصادات المفتوحة والتي تشكل التجارة الخارجية فيها نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتعرض الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر لفترات من الازدهار والانتكاس ينتقل إلى جميع دول العالم عبر طريق التجارة الخارجية، فالرفاه الاقتصادي لدولة ما يؤدي إلى زيادة طلبها على السلع والخدمات المستوردة من العالم الخارجي الذي يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد في الدول المصدرة والعكس صحيح في حالة الانتكاس والكساد الاقتصادي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

4.الصدمات الهيكلية

هي الصدمات الناتجة عن تغير هيكل الطلب الخارجي أو الداخلي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، مثل تحول الطلب على النفط بدل من الفحم في مجال توليد الطاقة، أو ارتفاع الدخل في دولة ما كما هو الحال في دول الخليج العربي، والذي يؤدي إلى زيادة طلبها من الواردات بشكل كبير، وترتبط هذه التغيرات بهياكل الانتاج والدخل والتوظيف في الاقتصاد المحلي، ولا تزول إلا بحدوث تغير هيكلي في هذه القطاعات[3].

(4-2-2) الصدمات الخارجية:

يمكن تعريف الصدمات الخارجية على أنها " أحداث خارجية لا يمكن التحكم بها، ولها أثار قوية على مستوى الدخل في الدولة"، ويمكن اعتبار التغيرات التالية شكلا من أشكال الصدمات الخارجية:

1- التغير في عوائد الصادرات: فكثير من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على سلعة أو عدد قليل من السلع –النفط، القطن، النحاس – للحصول على إيرادات من العملة الأجنبية، وبسبب تغير سعر هذه السلعة أو السلع نتيجة لتغيرات في مستوى العرض أو في مستوى الطلب، ينتج انخفاض في الإيرادات التصديرية لهذه السلع، وتؤدي هذه الصدمات السلبية منها والإيجابية إلى حدوث أشكال مختلفة من الكساد أو الازدهار على المستوى المحلي والعالمي.

2- تغير سعر أهم المستوردات: يعتبر سعر النفط بالنسبة للدول المستوردة للنفط من أوضح الأمثلة، فعند زيادة أسعار النفط بشكل حاد، ينخفض الدخل الحقيقي للعديد من الدول المستوردة للنفط بشكل ملحوظ، وذلك لأن الطلب على النفط بالنسبة لأغلب الدول وبخاصة النامية منها يعتبر طلبا غير مرن، فزيادة أسعار النفط لا تؤدي إلى انخفاض الطلب عليه بصورة كبيرة، حيث ينتج عنه ارتفاع فاتورة المستوردات، وبالتالي حدوث تدهور في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

3- تغير تكاليف الإقراض من الخارج: حيث تزيد فرص تعرض الدول النامية للصدمات الخارجية بزيادة اعتماد هذه الدول على الاقتراض من الخارج فزيادة سعر الفائدة في أسواق رأس المال الدولية تزيد من تكلفة الاقتراض من الخارج لهذه الدول، وبالتالي تؤدي إلى تعطيل العديد من المشاريع أو تهميش الأرباح الناتجة عنها وزيادة فاتورة الاقتراض.

4- تغير مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، والانتقال من حالة الانتعاش الاقتصادي إلى حالة الكساد الاقتصاد: يقل الطلب على صادرات دول العالم عند انخفاض النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض في الدخل وبالتالي انخفاض في مستويات الإنتاج والتشغيل.

5- عدم توفر المقرضين الخارجين ويختلف هذا النوع من الصدمات عن النوع الذي يسبقه فهو يحدث عند انخفاض رغبة البنوك التجارية في إقراض العديد من الدول النامية والذي يمكن إرجاعه إلى تعاظم أزمة المديونية لتلك الدول، وعدم قدرتها على الحصول على قروض جديدة، وبالتالي تقليل قدرتهم على تمويل النفقات الجارية بهذا المصدر.

6- تغير مستوى الهبات والمعونات الأجنبية في العديد من الدول وخاصة الصغيرة منها تؤدي إلى حدوث الصدمات الخارجية على شكل تغير مفاجئ في حجم توفر الهبات والمساعدات والقروض الميسرة، فالدول التي تعتمد على هذا المصدر لتمويل نفقاتهم المحلية، يجبرون على خفض نفقاتهم عند عدم توفر هذه المساعدات.

7-التغير في عوامل أخرى قد تؤدي إلى حدوث الصدمات في أوقات مختلفة لأسباب متعددة، مثل تغير حجم الحوالات من وإلى الدولة، أو تغير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو تغير مستوى الأموال الخارجة من قبل المواطنين، إلا أن هذه العوامل قد تكون سهلة التتبع والتحكم من قبل الحكومة، وبالتالي قد تكون في بعض الأحيان غير خارجية [4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(4–3) أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد المفتوح :

ولتوضيح أثر الصدمات الخارجية على الدخل التوازني سوف نفترض حدوث صدمة سلبية، هي عبارة عن تراجع إقتصادي في الدول الأجنبية الذي سيؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي على الاستيراد، مما يعني حدوث انخفاض في صادرات الاقتصاد المحلي والشكل (4–1) يوضح تأثير هذا التراجع على مستوى الدخل المحلي حيث يؤدي انخفاض حجم الصادرات إلى انتقال منحنى صافي الصادرات بشكل موازي إلى أسفل ومن (X-M) إلى ((X- ΔX) -M) وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل المحلي من (Y_0) إلى (Y_1) وتبين هذه الحالة أن الاقتصاد المحلي قد استورد التراجع الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية.

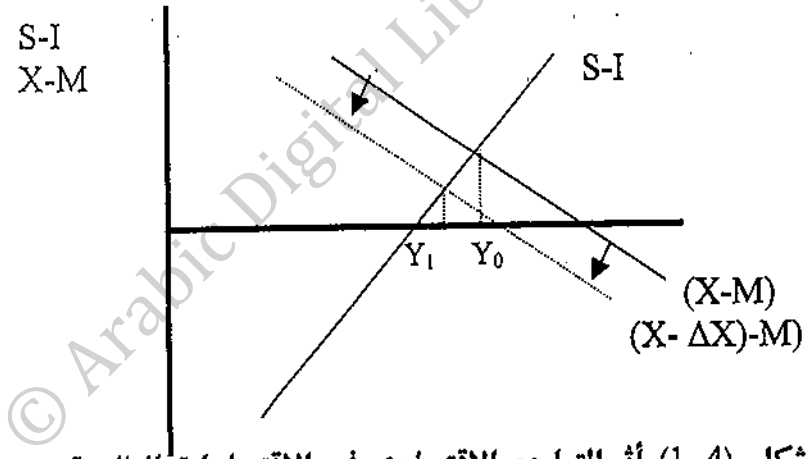

الشكل (4–1) أثر التراجع الإقتصادي في الإقتصادات العالمية

(4–4) التوازن العام :

يهدف هذا المبحث إلى اختبار العلاقة المتبادلة بين إقتصادين مشتركين فيما بينهما بالتجارة الدولية، حيث وضحنا سابقا أن مضاعف التجارة الخارجية يبين علاقة الربط المباشر بين الاقتصاد المحلي والإقتصادات الدولية، وفي هذا المبحث سأقوم بتوضيح علاقة الربط غير المباشرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وللتبسيط سأفترض وجود دولتين تشتركان بعلاقات تجارية، الدولة (1) والدولة (2)، ولنفترض أن الدولة (1) زادت من قيمة الاستثمار، مما أدى إلى حدوث زيادة مضاعفة (Multiplied Increase) في الدخل، نتج عنها زيادة في لاستيراد للدولة (1)، والذي هو زيادة في الصادرات للدولة (2)، ينتج عنها زيادة في الدخل للدولة (2) تبعا لمضاعف التجارة الخارجية لتلك الدولة، وهذه الزيادة في الدخل سوف تحفز الزيادة في المستوردات، وبالتالي الصادرات من الدولة (1) مؤدية لنشوء دورة جديدة من الزيادة في الدخل لهذه الدولة وبشكل متواصل.

وهذا التأثير المتبادل بين الدولتين يعكس حقيقة كون أن الدخل في الدولتين مرتبط مع بعضه البعض ويتحدد بصورة جماعية وتوضح المتطابقتين التاليتين هذه الفكرة:

$$S_1 + M_1 = I_1 + M_2 \quad \text{.....(1-4)}$$
$$S_2 + M_2 = I_2 + M_1 \quad \text{.....(2-4)}$$

توضح المتطابقة(4-1) أن الدخل في الدولة (1) يعتمد على الدخل في الدولة (2) من خلال المستوردات من الدولة (2) الذي يمثله المتغير (M_2)، والمتطابقة (4-2) توضح أن الدخل في الدولة (2) يعتمد على الدخل من الدولة (1) من خلال المتغير (M_1). [5]

ولمعرفة كيف يتم تحديد الدخل في الدولتين يجب معرفة كيف تعتمد كل منهما على الآخرى، والشكل (4-2) يوضح كيف أن الدخل في الدولة (1) يعتمد على الدخل في الدولة (2) ولنفترض أن الدخل في الدولة (2) يساوي (Y_0^2)، وكما هو موجود على الإحداثي الرأسي للشكل (4-2-ب)، وهذا الدخل يحدد المستوردات من الدولة (1) والذي بدوره يحدد الدخل التوازني في الدولة (1) ويرمز لهذه المرحلة في الشكل (4-2-أ) بالرمز (E_0) والذي بدوره يحدد أن الدخل بالدولة(1) يساوي (Y_0^1) وبالتالي يمكن القول أنه إذا كان الدخل في الدولة (1) يساوي (Y_0^2) فإن الدخل في الدولة (2) يساوي (Y_0^2)، وهذا ما يعكسه الشكل (4-2-ب) عند النقطة (E_2).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

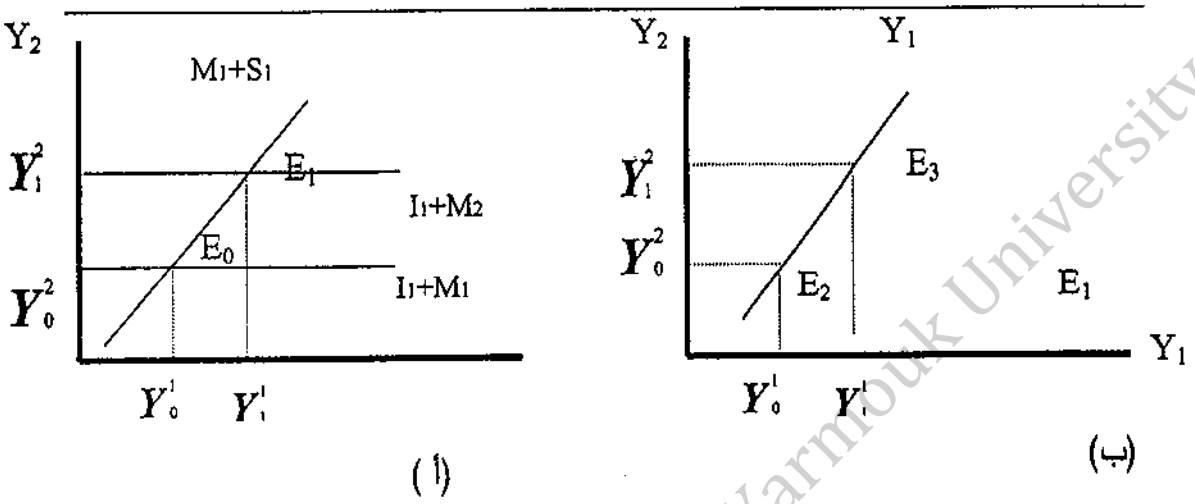

الشكل (4–2) يوضح كيفية اعتماد الدخل في الدولة (1) على الدخل في الدولة(2)

والآن لنفترض حدوث زيادة في الدولة (2) من (Y_0^2) إلى (Y_1^2) هذه الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة المستوردات من الدولة (1) بمقدار الميل الحدي للاستيراد مضروب بمقدار التغير في الدخل، وبالتالي سوف يحدث انتقال للتوازن من النقطة (E_0) إلى النقطة (E_1) في الشكل (4–2–أ) والتي تعني حدوث زيادة في الدخل للدولة (1) من (Y_0^1) إلى (Y_1^1) ونفس هذا التغير يوضحه الشكل (4–2–ب) بالانتقال من النقطة (E_2) إلى النقطة (E_3) ويمكن استنتاج أن زيادة الدخل في الدولة (1) يجب أن تساوي:

$$(Y_1^1 - Y_0^1) = (1/(mps_1 + mpm_1)mpm_2(Y_0^2 - Y_1^2)$$

وبالتالي فإن المنحنى (Y_1) بالشكل (4–2–ب) يبين ما يجب أن يكون عليه الدخل في الدولة (1) عند كل مستوى من الدخل في الدولة (2) ويساوي ميل هذا المنحنى ((MPS1+MPM1)/ MPM2) وبنفس الطريقة يمكن الوصول إلى ميل (Y_2) والذي يمثل ما سيكون عليه الدخل بالدولة (2) عند أي مستوى للدخل في الدولة (1) يساوي ((MPM1/MPS2+MPM2)).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وبرسم هذين المنحنيين في الشكل (4-3)، بحيث يمثل المنحنى (Y_1) جميع الأزواج من الدخل في الدولة (1) والدخل في الدولة (2) التي يكون عندها الطلب على الإنتاج من الدولة (1) يساوي العرض، بينما يمثل المنحنى (Y_2) جميع الأزواج من الدخول في الدولتين والتي يكون عندها الطلب على الإنتاج من الدولة (2) يساوي العرض منه، ويحدث التوازن عند نقطة تقاطع هذين المنحنيين عند النقطة (E) في الشكل (4-3).

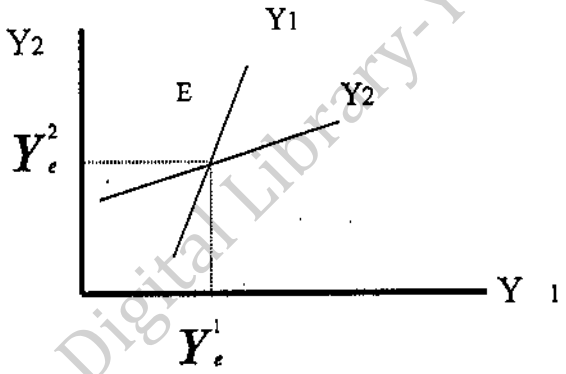

الشكل (4-3) التوازن العام بين دولتين

ولنفترض حدوث زيادة في الاستثمار في الدولة (1)، تؤدي إلى زيادة الدخل للدولة (1) عند كل قيمة دخل للدولة (2)، وبقيمة تساوي التغير في الاستثمار مضروبا بقيمة مضاعف التجارة الخارجية، والشكل (4-4) يوضح هذه الزيادة عن طريق انتقال في المنحنى (Y_1) إلى جهة اليمين، وينتج عن هذه الزيادة في الدورة الأولى زيادة في الدخل للدولة (1) بمقدار (AB)، ينتج عنها زيادة في الدخل للدولة (2) بمقدار (BC) ونتيجة هذه الزيادة الأخيرة ترتفع مستوردات الدولة (2) من الدولة (1)، مولدة دورة أخرى من الزيادة في الدخل للدولة (1) وبمقدار (BD)، وتستمر هذه العملية حتى الوصول إلى التوازن عند النقطة (E_1) [6].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

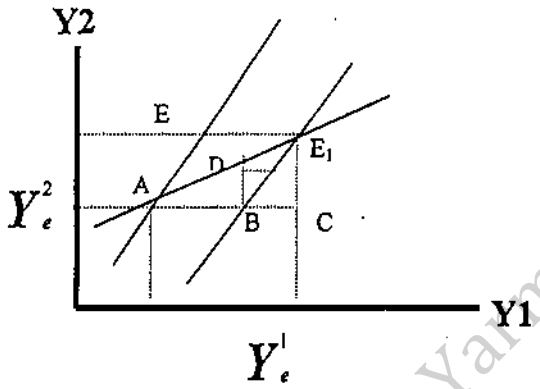

الشكل (4–4) اثر التغيرات التي تحدث في دولة ما على مستوى الدخل في دولة أخرى تشترك معها بالتجارة الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(4–5) أثر الصدمات الخارجية على متغيرات السياسة المالية:

تؤثر العوامل سابقة الذكر على المتغيرات المالية، إضافية إلى تأثيرها على مستوى الدخل، فقد ينتج عنها تحسين أو تثبيط الحالة المالية للدول المتأثرة بها، ويظهر أثر هذه الحالة بشكل أوضح في الدول النامية منها في الدول الصناعية المتقدمة، وتكون قدرة الدول النامية على تحييد أثر هذه العوامل أكثر صعوبة.

وتؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد، ذاتها وذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، ولذلك فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من قبل الحكومة.

www.manaraa.com

فعلى سبيل المثال ، قد تسبب رفع أسعار البترول في سنة (1974) بانخفاض الدخل الحقيقي للدول الصناعية، والذي دفع هذه الحكومات آنذاك إلى زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الإعانات إلى الأسر الفقيرة.

أما في الدول النامية، فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، ولذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل الحكومة، ولهذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها -والذي يصيب الأدوات والمتغيرات المالية- عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة.

ويرجع السبب في هذه الصعوبة للدول النامية الى وجود ارتباط وثيق بين الموازنة والقطاع الخارجي، ويعتمد هذا الارتباط على عدة عوامل أهمها:

أ- نسبة ضرائب التجارة الخارجية من الإيرادات الكلية

ب- نسبة ضريبة المبيعات للسلع المستوردة من الإيرادات الكلية.

ج- اعتماد ضريبة الدخل على السلع المستخرجة من المناجم والمحاجر.

د- الاعتماد بشكل جزئي على المساعدات والقروض الخارجية

ه- ارتفاع نسبة الدين الخارجي للقطاع العام

و- اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية.

وتشكل الضرائب المفروضة على التجارة في الدول النامية حوالي ثلث الإيرادات الضريبية، ولا يشمل هذا الرقم الأهمية الكلية للقطاع الخارجي بالنسبة للإيرادات العامة، فهناك أيضاً ضرائب الدخل المحصلة من السلع المستخرجة من المناجم والمحاجر والتي توجه نحو التصدير والتي تشكل وحدها حوالي (18%) من الإيرادات الضريبية، وبالتالي فإن ما يزيد عن (50%) من الإيرادات الضريبية في الدول النامية، تعود بشكل مباشر للتعامل مع القطاع الخارجي.

ومن جهة أخرى ففي العديد من الدول النامية تملك الحكومة أهم القطاعات التصديرية مثل البترول والفوسفات والمعادن، وبالتالي فان حدوث أي تغيير في ظروف العرض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والطلب لهذه القطاعات يؤدي الى حدوث تغير في أسعارها، وينتج عنه تغير سريع ومباشر في الإيرادات الحكومية.

كما أن كثير من حكومات الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الاقتراض من الخارج، لذلك فعند تغير تكاليف القروض الأجنبية تتأثر مصادر التمويل الحكومية بشكل سريع ومباشر كما في الحالة السابقة.

وهناك ارتباط بين القطاع الخارجي والقطاع المالي من جهة الإنفاق وفي حدود معينة، فبعض أوجه الإنفاق الحكومي مرتبط بنوع معين من الضرائب، وعندما ينخفض إيراد هذا النوع من الضرائب بسبب صدمة خارجية، تنخفض مصادر تمويل هذا النوع من الإنفاق، وعلى سبيل المثال فان حجم بعض المساعدات (Subsides) تعتمد على الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لسلعة مستوردة وعند زيادة الأسعار العالمية أو تدهور سعر الصرف المحلي تزداد قيمة المساعدات وبالتالي العجز في الموازنة أيضا، ومن جهة أخرى أيضا فإن بعض الصدمات الخارجية لها أثر مباشر على تمويل الأنفاق على بعض الاستثمارات مثل القروض والمنح المشروطة والمربوطة بمشروع معين فعند تغير حجم أو تكلفة هذه القروض أو المنح تتغير مصادر تمويل هذا الاستثمار. (7)

(4-6) أثر الصدمات الخارجية على سعر الصرف:

لتحليل أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على سعر الصرف في الدول النامية سوف نعرض نموذج طوره (Rudiger Dornbusch) لدراسة تكلفة الرفاهية المرتبطة بالصدمات الخارجية (Welfare Cost Associated With External Shock) وتفترض هذه الدراسة اقتصاد بسيط ينتج سلع غير تجارية ونوعين من السلع التصديرية الأولى مصنعة والثانية أولية، بينما يستورد سلع صناعية، ونفترض أيضا أنه اقتصاد صغير بحيث لا يستطيع التأثير على أسعار السلعة الأولية التي ينتجها أو المواد الصناعية التي يستوردها.

ويمكن تعريف شروط التبادل التجاري لتلك الدولة (Term of Trade :TOT) على أنه النسبة بين أسعار السلع المصدرة إلى أسعار السلع الصناعية المستوردة، بينما

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

يعرف سعر الصرف بأنه الأسعار النسبية للسلع غير التجارية إلى أسعار السلع الصناعية المستوردة. [8]

ولغاية التحليل نفترض حدوث صدمة في شروط التبادل بحيث انخفضت الأسعار النسبية للسلع المصدرة، وهذا التدهور في شروط التبادل التجاري له أثران، الأثر الأول على جهة العرض والثاني على جهة الطلب بحيث أن انخفاض مستوى الأسعار المحلية يقل من تكلفة عوامل الإنتاج وبالتالي يزيد الإنتاج من السلع المحلية المصنعة والسلع غير التجارية وفي نفس الوقت ومن جهة الطلب يؤدي تدهور شروط التبادل إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي مستوى الأنفاق على هذه السلع.

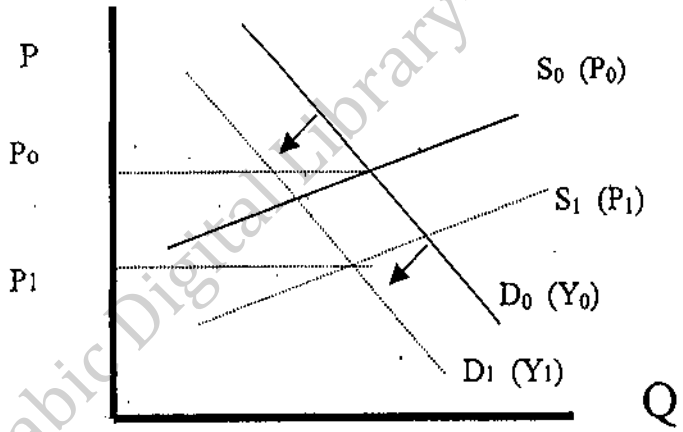

الشكل (4–5) اثر صدمة في شروط التبادل

بمعنى آخر، فإنه يؤدي إلى انخفاض في الطلب وزيادة في العرض للسلع غير التجارية والذي ينتج عنه انخفاض في الأسعار لهذه السلع، وتكون المحصلة النهائية انخفاض في سعر الصرف الحقيقي انظر الشكل (4–5) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما في حالة وقوع صدمة نتيجة الانخفاض في النشاط الاقتصادي للدول الصناعية، فإن هذه الصدمة ستؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي لمعظم الدول، ينتج عنه انخفاض في الطلب على السلع الصناعية المصدرة للاقتصاد المفترض، وكما هو الحال بالشكل (4–6) الذي يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض الأسعار للسلع المصدرة والسلع غير التجارية، وبالتالي ينخفض معدل الصرف الحقيقي.

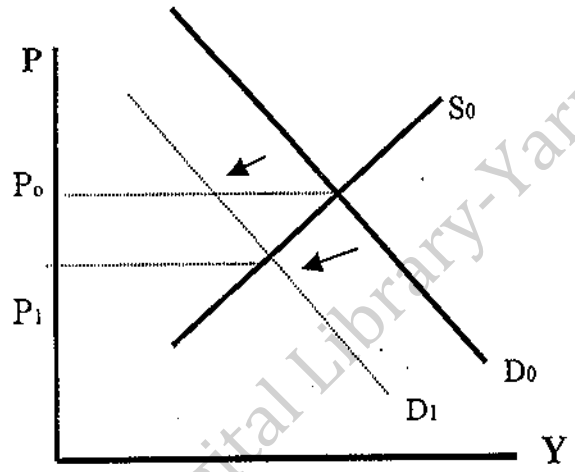

الشكل (4–6) يبين اثر انخفاض النشاط الاقتصادي للدول الصناعية على سعر الصرف للاقتصاد المفترض

أما في حالة كون الصدمة الخارجية هي عبارة عن ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي في مؤسسات الإقراض الدولية، فإنه ينتج عنها انخفاض في مستوى الاقتراض من الخارج وبالنتيجة الأنفاق وذلك من خلال طريقين منفصلين الأول حين ينخفض الاستثمار الذي يخفض بدوره من الدخل الحقيقي وبالتالي الإنفاق، والطريق الثاني عند زيادة عبء خدمة الدين والذي يخفض من الدخل وبالتالي الانفاق، وتكون النتيجة النهائية للمسارين تخفيض سعر الصرف انظر الشكل (4 –7) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

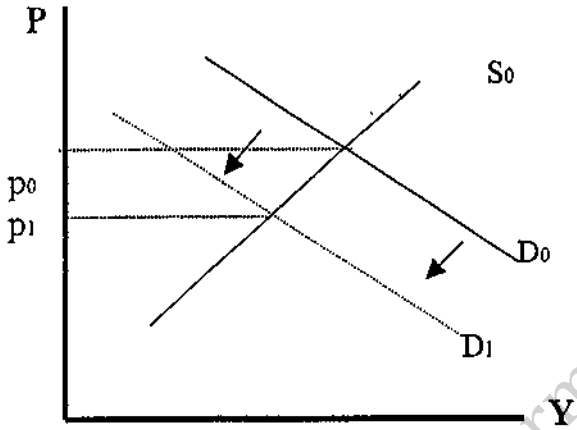

الشكل (4–7) يوضح اثر صدمة على شكل ارتفاع في سعر الفائدة في مؤسسات الإقراض الدولية.

وبصورة عكسية يؤدي تدفق الأموال من خارج البلد إلى داخلها إلى حدوث ارتفاع في الإنفاق، وبالتالي تحسن في معدل سعر الصرف الحقيقي كما هو موضح في الشكل(4–8)، وينتج عكس هذه الحالة عند تدفق الأموال إلى خارج البلد والذي يؤدي إلى انخفاض في معدل سعر الصرف الحقيقي.

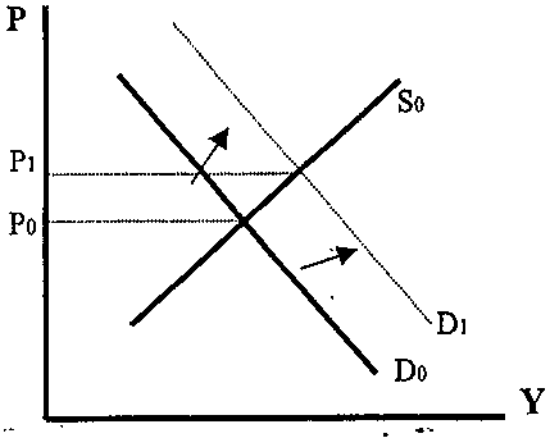

الشكل (4–8) يوضح اثر صدمة إيجابية على شكل زيادة التدفقات النقدية إلى داخل الاقتصاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(4–7) الصدمات الخارجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي:

اهتم كثير من المفكرين الاقتصاديين بالاتجاه العام الذي سلكته كثير من الدول النامية في أيامنا هذه نحو إزالة الحواجز والمعوقات الاصطناعية التي تعترض التجارة الخارجية وحرية انتقال رأس المال أو ما صار يطلق عليه اسم الانفتاح أو التحرر الإقتصادي، فقد نجحت بعض الدول النامية التي تبنت هذه الأفكار خلال فترة معينة من الزمن، ولكنها ما لبثت هذه الأيام أن واجهت مشاكل اقتصادية خطيرة أجبرتها على تبني سياسات إصلاح إقتصادي، أو حتى في بعض الحالات إعادة النظر في توجهها نحو الانفتاح فقد فرض الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي والزيادة الكبيرة في عجز الميزان التجاري ضغوطا واضحة على حكومات تلك الدول للتراجع عن السياسات التحررية التي سبق وأن اعتمدتها.(9)

ويمكن إرجاع سبب هذه الانتكاسات إلى أربعة عوامل رئيسة: أولها وجهة النظر التي تقول أن سياسات التحرر المستخدمة كانت غير مناسبة لهذه الدول النامية ولأسباب عديدة هيكلية ومؤسسية، أما وجهة النظر الثانية –والتي تعتبر كلاسيكية حديثة– فإنها ترى أن الانفتاح له فوائد على المدى الطويل، ولكن المشكلة تنتج من كيفية تطبيق هذه الأفكار، بينما ترى وجهة النظر الثالثة أن هذه الانتكاسات سببها حدوث صدمات خارجية حيث أن التدهور في العلاقات الاقتصادية الدولية يتحمل جزءا من المسؤولية وأن الانفتاح بشكل عام يكون مصحوبا بالصعوبات، وتضع وجهة النظر الأخيرة اللوم على عدم تناسق السياسات الحكومية المستخدمة مع السياسات الانفتاحية .

ومما لا شك فيه أن الدول التي خاضت غمار الانفتاح قد انتفعت في أول الأمر من الظروف الدولية المواتية في ذلك الحين، فزيادة الأسواق التصديرية وتحسن شروط التجارة، وانخفاض سعر الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، والتدفق الكبير للاستثمارات الخارجية، جعلت من الممكن لتلك الدول الاستفادة من ثمار التحرر الاقتصادي، ولكن هذه الظروف المواتية ما لبثت أن تغيرت في أوائل الثمانينات، فنفس هذه الدول واجهت انخفاض في شروط التبادل التجاري وارتفاع في أسعار الفوائد العالمية، وزيادة في الضغوط الحمائية، وتغيرا كبيرا في حجم التمويل المتوفر لهذه الدول، ومع أن هذه التغيرات قد واجهت جميع الدول النامية

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

-بغض النظر عن السياسات التي تتبعها-إلا أن التغيرات كانت أكثر حدة في الدول التي تمارس السياسات الانفتاحية [9].

(4-8) السياسات الحكومية الموجهة نحو معالجة أثار الصدمات الخارجية.

تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة أثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي وبنسبة اكبر من الفترات السابقة، أو استخدام العروض التجارية (Trade Promotion) لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات عن طريق تخفيض مرونة الدخل للطلب على المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعى انخفاض في نمو الطلب على المستوردات.

وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات إلا أنه من الصعب تحديد أي من هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار على التحكم بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة الى عدم قدرتهم الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة.

ولهذا السبب تباينت ردود فعل الدول النامية على الصدمات الخارجية، ففي عام (1970) حين حدث ارتفاع في الإيرادات العامة لمجموعة من الدول النامية نتيجة لارتفاع أسعار المواد المصدرة، كان رد فعل هذه الدول مصنف إلى ثلاث فرق: الفريق الأول اعتبر ان هذه الزيادة في الإيرادات هي مؤقتة وسيكون لها تأثير هامشي فقط على مستوى الدخل الدائم للدولة والحكومة، ولذلك فقد عمل هذا الفريق على استخدام هذا الإيراد الإضافي لسداد الديون الخارجية، أو زيادة الأصول الخارجية لتلك الدول، والتي يمكن تحويلها الى أموال في المستقبل أو عند تدني مستوى الإيرادات العامة، وذلك للمحافظة على مستوى إنفاق ثابت، وهذا التصرف يعكس التعامل بنظرية-الدخل الدائم (Permanent Income Hypotheses)، بينما عمل الفريق الثاني على زيادة وتراكم راس المال عن طريق زيادة مستوى الاستثمار العام، الذي يوفر معدل عائد يساوي عائد الأصول الخارجية، وبهذه الطريقة يزداد الاستثمار المحلي بمقدار يساوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مقدار العوائد والإيرادات المؤقتة، وبالتالي يمكن الحصول على ايرادات عند اضمحلال الإيراد المؤقت، والسياستان تعتبران سياسات حكيمة.

أما القسم الأكبر من الدول النامية والذين يشكلون الفريق الثالث، فقد عملوا على زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة التوظيف في القطاع العام وزيادة المساعدات وغيرها من السياسات الاستهلاكية أو غير المنتجة بشكل عام، ولذلك وعند انخفاض الإيرادات المؤقتة، تكون الدول مقيدة بنماذج ومستويات من الأنفاق من الصعب تغيرها، وبالتالي تجبر الدولة على الاعتماد على القروض الخارجية حين توفرها، وذلك للحفاظ على مستوى الأنفاق العام، والذي لا يمكن الحفاظ عليه بالمستوى الحالي من الإيرادات، وهذا التوجه من قبل الحكومة يزيد من حدة المشكلة التي تواجهها تلك الدول وذلك لأنها تضع الدولة في وضع مثقل بالديون الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أن الصدمات الاقتصادية السلبية التي تتعرض لها الدول النامية، والتي تؤثر على الإيرادات العامة لتلك الدول بحيث تعمل على التقليل من إيرادات القطاع العام، تكون بالواقع اكثر حدة واكبر صعوبة في التعامل معها، حيث تواجه الدولة في هذه الحالة صعوبة واضحة في تعويض الإيرادات المفقودة على المدى القصير، فنظرياً يمكن تعويض الإيرادات الحكومية المتأثرة بانخفاض التعامل مع العالم الخارجي عن طريق فرض ضرائب على السلع المنتجة محليا، ولكن في الواقع فان فرض وتحصيل هذه الضريبة يأخذ وقتاً طويلاً، بالإضافة الى أن القدرة على زيادة ضريبة الدخل في الدول النامية هو محدود نظرا لمستويات الدخول المنخفضة في تلك الدول، ولهذا السبب فالدول النامية عادة ما تجبر على الاعتماد على مصادر تمويل ثانوية مثل التمويل عن طريق التضخم [10] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(4-9) الهـــوامـــش

(1) العشري، حسين درويش، العلاقات الإقتصادية الدولية، 1980، ص (110-116).

(2) سامي عفيفي حاتم، السياسة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الـــدار المصريـــة اللبنانيـــة، الطبعة الثانية، 1994، ص (77-93).

(3) سامي عفيفي حاتم، الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 1987، ص(173-190) .

(4) Bela Balassa, Developing Country Policy Responses to Exogenous Shock, Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries, American Economic Review, Vol.76, may 1986, 75-78.

(5)اشتقت المتطابقة السابقة على الشكل التالي:

$$Y_1=C_1+I_1+X_1-M_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y_1=C_1+S_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

من(1) و (2) ..... $C_1+S_1=C1+I_1+X_1-M_1$

$$S_1+M_1=I_1+X_1$$

وبما ان صادرات الدولة (1) هي مستوردات من دولة (2)

$$S_1+M_1=I_1+M_2$$

(6) Wilfred J.Ethier, Modern International Economic, Third Edition, Norton & Company, 1995 P. 508-511.

(7) Vito Tanzi, Fiscal Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries, Amercian Economic Review, Vol. 76, may 1986, 88-91.

(8) Mohsin S. Khan, Developing Country Exchange Rate Policy Responses to Exogenous Shocks, American Economic Review, Vol. 76, may 1986, 84-87.

(9) Mohsin S. Khan and Roberto Zahler, Trade and Financial Liberalization Given external Shock and inconsistent Domestic Policies, International Monetary Fund Staff-Paper, V.32, Mar 85 P 22-25.

(10) Bela Balassa,1986, Op. Cit, p75-78.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الخامس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النموذج القياسي ونتائج التقدير

(5-1) المقدمة

يهدف هذا الفصل الى تقديم تقرير مفصل بالنتائج الإحصائية للمعادلات والنماذج المبينة سابقا، وذلك اعتمادا على بيانات تخص الفترة الممتدة من سنة (1969) إلى سنة (1996)، حيث تم استخدام القيم الحقيقية لجميع المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج القياسي، حيث تم تحويل القيم الاسمية للمتغيرات الى أرقام حقيقية باستخدام مخفض مناسب يعتمد سنة (1990) كسنة أساس (1990=100)، واستخدم أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS)، حيث أن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سوف تعطي نتائج إحصائية متحيزة لا تعكس طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج القياسي، وذلك بسبب وجود تحيز آني (Simultaneous Bias) بين هذه المتغيرات [1]، وسأقوم بالمبحث (5-3) بشرح لكيفية الوصول إلى هذه النتيجة، و قد تم عمل العديد من المحاولات لاستخلاص الشكل الأمثل للنموذج، والذي تبين انه الشكل الخطي، و ذلك استنادا على معايير إحصائية و اقتصادية، و في المبحث التالي تفصيلا للنماذج المذكورة.

(5-2) مواصفات النموذج القياسي المستخدم.

قامت الدراسة بتشكيل نموذج يربط الأردن بالدول التي يرتبط معها بعلاقات مميزة- كل على حدة - ، وذلك من خلال تدفق التجارة الخارجية خلال الفترة (1969-1996)، حيث يمثل هذا النموذج الاقتصاد المحلي بالاعتماد على التعريف الكينزي للدخل ، وتم التنبؤ بقيم المعاملاتمن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل ، ومن ثم عمل محاكاة (Simulation) لاثر صدمة تجارية يتأثر بها متغير الربط التجاري، للحصول على ردود فعل ديناميكية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية (Endogenous).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الشكل العام للنموذج المستخدم

1. $C_1 = \alpha_{11} + \alpha_{12}\ Y_1 + \alpha_{13}\ C_{1,t-1} + \alpha_{14}\ P_1$

2. $I_1 = \beta_{11} + \beta_{12}\ Y_1 + \beta_{13}\ r$

3. $G_1 = \gamma_{11} + \gamma_{12}\ Y_1$

4. $Md_1 = \delta_{11} + \delta_{12}\ Y_1 + \delta_{13}\ YW + \delta_{14}\ r$

5. $Inf_1 = \theta_{11} + \theta_{12}\ Y_1 + \theta_{13}\ Winf + \theta_{14}\ D$

6. $X_{1Row} = \omega_{11} + \omega_{12}\ YW + \omega_{13}\ EX_1$

7. $M_{12} = \eta_{11} + \eta_{12}\ MUV + \eta_{13}\ JDEX_2$

8. $M_{1Row} = \phi_{11} + \phi_{12}\ Y_1 + \phi_{13}\ TOT1$

9. $Y_1 = C_1 + I_1 + G_1 + X_1 - M_1$

10. $M_1 = M_{12} + M_{1Row}$

11. $X_1 = X_{12} + X_{1Row}$

12. $X_{1Row} = M_{row1}$

13. $X_{12} = M_{21}$

وتم تمثيل معاملات المتغيرات السابقة بالرموز

$(\alpha, \beta, \delta, \theta, \omega, \eta, \phi)$

بحيث مثل الرقم الأول الأردن، بينما مثل الرقم الثاني المتغير الذي يمثله المعامل، ويتركب هذا النموذج من 13 معادلة 8 منها سلوكيه، والخمسة الباقية تعريفية، وتصف المعادلات السلوكية الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الاستثمار، الإنفاق العام، الطلب على النقد وأخيراً تدفق التجارة الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

وقسمت المتغيرات إلى قسمين رئيسين ، القسم الأول المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات داخلية (Endogenous) ، والقسم الثاني متغيرات تتحدد قيمها خارج النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات خارجية (Predetermined) ، وتم تمثيل القسمين على الشكل التالي :

أولاً:المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables)

الاستهلاك الخاص	C_t= Private Consumption
الاستثمار الاجمالي	I_t= Gross Investment
الانفاق الحكومي	G_t = Government Expenditure
الطلب على النقود	Md_t = Money Demand
معدل التضخم	INF= Inflation rate
التصدير لبقية دول العالم	X_{1Row} = Export to The Rest Of The World
استيراد الأردن من دولة (2)	M_{12} = Jordan Import Form Country (2)
الاستيراد من بقية دول العالم	M_{1Row} = Import From Rest Of The World
الناتج المحلي الإجمالي	Y_t = Gross Domestic Product (GDP)

ثانياً : المتغيرات الخارجية (Predetermined Variables)

الاستهلاك الخاص للسنة السابقة	C_{t-1}= Lagged Private Consumption
مؤشر سعر المستهلك	P = Consumer Price Index
معدل سعر الفائدة	R = Intrest Rate
الدخل العالمي	YW = World Income
مستوى التضخم العالمي	Winf = World Inflation Rate

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

D = Dummy Variable	متغير وهمي يمثل 1 عند وجود عدم استقرار ، و0 عند الاستقرار
EX_1= Jordan Exchange Rate Per Dollar	سعر الصرف الاردني بالدولار
MUV = Import Unit Value	مؤشر قيمة وحدة المستوردات
JDEX2 = Jordan Exchange Rate per Ex2	سعر الصرف الأردني بعملة الدولة رقم (2)
TOT_1 = Term Of Trade	مؤشر شروط التجارة
X_1 = Total Export	مجموع الصادرات

ثالثاً : متغيرات أخرى

M_1 = Jordan Total Import	المستوردات الكلية الاردنية
X_1 = Jordan Total Export	الصادرات الكلية
Mrow1= Import of rest of world from jordan	صادرات بقية دول العالم من الاردن
M_{21} = Country 2 Import from Jordan	مستوردات الدولة 2 من الاردن

(3-5) اختبار (Hausman Specification Test)

يعمل هذا الاختبار على فحص النموذج لمعرفة اذا كان النموذج آنيا (Simultaneous) وذلك عن طريق فحص الارتباط بين المتغيرات الداخلية ومعامل الخطأ (Error term) ، فإذا وجد هذا الارتباط فانه يمكن القول أن النموذج آني ، وفي حالة عدم وجود ارتباط فان النموذج يكون غير آني .

وعند تطبيق هذا الاختبار على نموذجنا ، ولوجود تسع متغيرات داخلية تم الاعتماد على قيمة (F-Test) والتي كانت قيمتها (629.6081) وهذا يقودنا إلى أن النموذج آني على مستوى معنوية (1 %) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(4-5) مشكلة التعريف (Identification Problem)

ونعني بها إمكانية الاعتماد على الأرقام المقدرة للمعاملات التي حصلنا عليها من المعادلات الوظيفية للنموذج (Structural Equation)، ويجب توفر شرطين لكي تكون المعلمات التي حصلنا عليها معرفة الشرط الأول شرط الدرجة والشرط الثاني هو شرط الرتبة ، وفي ملحق الدراسة تطبيق لهذين الشرطين على النماذج التي استخدمناها في هذه الدراسة .

(5-5) النماذج المقدرة :

سأقوم في هذا المبحث بعرض المعادلات المقدرة للنماذج الثلاثة مجتمعة، علما بان النموذج الأول يمثل النموذج الذي يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد السعودي، و النموذج الثاني يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد العراقي، والنموذج الثالث والأخير يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد الهندي، و لتبيان اوجه التشابه و الاختلاف في هذه النماذج حرصت على عرض المعادلات السلوكية التي تفسر سلوك نفس المتغير الداخلي في آن واحد للنماذج الثلاثة وبحيث يحمل المتغير الداخلي مؤشرا من خانتين تمثل الخانة الأولى رقم المعادلة في النموذج، وتمثل الخانة الثانية الدولة التي يربطها النموذج مع الاقتصاد الأردني، و بحيث نمثل السعودية بالرقم (1)، والعراق بالرقم (2)، والهند بالرقم (3)، وقد روعي عند اعتماد المعادلات المقدرة المعروضة أن تكون جميع المتغيرات معنوية بدرجة لا تزيد عن (10 %) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة[2]، وشذ عن هذه القاعدة متغير سعر الفائدة والذي لم يظهر أي معنوية إحصائية في معادلة الاستثمار، و سوف نعلق على هذا الأمر في حينه.

أ-الاستهلاك الخاص

$$C_{11} = 67.757 + 0.575\ GDP - 7.478\ P + 0.535\ C_{11,t-1}$$

(0.826) (3.458)* (-2.829)** (3.888)*

$$ADJ.R^2 = 0.93 \quad S.E = 183 \quad S.S.R = 775740$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$C_{12} = 43.665 + 0.626\ GDP - 7.272\ P + 0.477\ C_{12,t-1}$$
(0.553) (4.361)* (-3.140)** (4.138)*

$ADJ.R^2 = 0.93$ S.E =187 S.S.R=807852

$$C_{13} = 81.766 + 0.591\ GDP - 6.688\ P + 0.479\ C_{13,t-1}$$
(0.988) (3.591)* (-2.586)*** (3.553)*

$ADJ.R^2 = 0.93$ S.E =183 S.S.R=772461

يتشابه سلوك دالة الاستهلاك في النماذج الثلاثة، حيث يظهر أن الاستهلاك الخاص الحقيقي بالأردن يعتمد طرديا على الناتج المحلي الحقيقي و الاستهلاك الخاص الحقيقي للسنة السابقة، وعكسيا على مستوى سعر المستهلك، و تسهم هذه المتغيرات في تفسير (93 %) من التغير في الاستهلاك الخاص الحقيقي في الأردن .

ب – الاستثمار الخاص .

$$I_{11} = 14.614 + 0.307\ GDP + 4.289\ r$$
(0.139) (7.511)* (0.736)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E =193 S.S.R=893746

$$I_{12} = -53.085 + 0.336\ GDP + 2.695\ r$$
(-0.540) (8.771)* (0.567)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E =192 S.S.R=883548

$$I_{13} = -23.717 + 0.324\ GDP + 3.718\ r$$
(-0.225) (7.904)* (0.630)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E =192 S.S.R=888567

يلاحظ أن سلوك دالة الاستثمار في النماذج الثلاثة لم يختلف، حيث يعتمد الاستثمار الحقيقي الخاص بالأردن طرديا على الناتج المحلي الحقيقي، حيث أن زيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار دينار واحد تؤدي الى زيادة في الاستثمار الخاص الحقيقي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

بمقدار (0.3) دينار، ولم يلاحظ وجود أي دور لسعر الفائدة في تفسير سلوك الاستثمار حيث اظهر هذا المتغير إشارة غير صحيحة و كانت معنويته ضعيفة جدا وغير مقبولة إحصائيا، ويمكن إرجاع ذلك الى النظرة الدينية والتي تحرم التعامل بالفائدة، أو القروض الربوية، وتشير قيمة (ADJ.R2) إلى أن هذه المتغيرات قد فسرت حوالي (74 %) من التغير في الاستثمار الحقيقي الخاص في الأردن.

ج – الإنفاق الحكومي.

$$G_{11} = 152.313 + 0.208\ GDP$$
$$(8.275)^* \qquad (28191)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.95 \quad S.E = 48 \quad S.S.R = 57454$$

$$G_{12} = 160.795 + 0.204\ GDP$$
$$(8.813)^* \qquad (27.984)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.95 \quad S.E = 47 \quad S.S.R = 55157$$

$$G_{13} = 166.176 + 0.202\ GDP$$
$$(8.953)^* \qquad (27.164)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.95 \quad S.E = 47 \quad S.S.R = 54136$$

وتشير المعادلات السابقة الى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وبحيث يفسر التغير في هذا المتغير حوالي (95 %) من التغير في الإنفاق الحكومي، وقد تم تجريب العديد من المتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالإنفاق الحكومي إلا أنها لم تظهر معنوية في بعض الأحيان، بينما ظهرت في أحيان أخرى بإشارة تخالف النظرية الاقتصادية.

د – الطلب على النقود.

$$md_{11} = 117.665 + 0.302\ GDP + 3.667\ YW - 11.126\ r$$
$$(0.872) \qquad (3.800)^* \qquad (1.062) \qquad (-2.572)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.82 \quad S.E = 149 \quad S.S.R = 511547$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$md_{12} = -5.167 + 0.234\ GDP + 7.068\ YW + -11.835$$
(-0.037) (2.725)** (1.905)*** (-2.416)***

$ADJ.R^2 = 0.81$ S.E =151 S.S.R=521084

$$md_{13} = 53.466 + 0.263\ GDP + 5.519\ YW + -12.427\ r$$
(0.387) (3.167)** (1.538) (-2.663)**

$ADJ.R^2 = 0.82$ S.E =149 S.S.R=512183

أما بخصوص الطلب على النقود فتظهر المعادلات الثلاثة السابقة أن الطلب الحقيقي على النقود في الأردن يعتمد طرديا على كل من الدخل المحلي و العالمي[3]، والذي يعكس الطلب على النقود بدافع المعاملات (Transaction)، والطلب على النقود بدافع الاحتياط (Precautionary)، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فقد مثله سعر الفائدة الحقيقي، فقد بينت المعادلات ان هناك علاقة عكسية بين التغير في الطلب على النقود وسعر الفائدة الحقيقي، وهذا هو ما نصت عليه النظريات الاقتصادية، وبالنتيجة فان هذه المتغيرات قد فسرت (82 %) من التغيرات في الطلب على النقود في النموذج السعودي و الهندي ، و(81 %) في النموذج العراقي هذا وقد تم تجريب متغير الطلب على النقود للسنة السابقة إلا انه لم يظهر أي معنوية إحصائية تذكر

هـ – التضخم .

$$inf_{11} = 12.602 - 0.002\ GDP + 7.038\ Winf + 9.267\ D$$
(5.258)* (-2.717)** (2.688)** (3.498)*

$ADJ.R^2 = 0.27$ S.E =5 S.S.R=602

$$inf_{12} = 11.962 - 0.002\ GDP + 8.124\ Winf + 9.213\ D$$
(5.034)* (-2.475)*** (3.161)** (3.484)*

$ADJ.R^2 = 0.27$ S.E =5 S.S.R=603

$$inf_{13} = 12.872 - 0.003\ GDP + 7.152\ Winf + 10.161\ D$$
(5.370)* (-2.886)** (2.785)** (3.887)*

$ADJ.R^2 = 0.25$ S.E =5 S.S.R=615

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تبين المعادلات السابقة أن الناتج المحلي الإجمـــالي والتضخـــم العـــالمي وعـــدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن والمنطقة المحيطة قد لعب دورا واضحا في تحديد التضخم المحلي، فالناتج المحلي الإجمالي له معنوية مقبولة إحصائيا، ومعامله له قيمة صغيرة ويحمل إشارة سالبة، و الذي يعكس أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي فـــي الأردن تؤدي الى تثبيط التضخم، أما بالنسبة لمتغير التضخم العالمي فنلاحـــظ أن لـــه معنوية مقبولة و يحمل معامله إشارة موجبة والذي يقودنا الى استنتاج أن التضخم فـــي الأردن هو تضخم مستورد، بينما يبين لنا معامل المتغير الذي يمثل عـــدم الاســـتقرار السياسي أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن والمنطقة المحيطة قد لعب دورا واضحا في زيادة التضخم في الأردن، فظهور حالة عدم الاستقرار تـــؤدي إلـــى زيادة التضخم المحلي بمقدار (9 %) في النموذج السعودي والـــهندي، و(8 %) فـــي النموذج العراقي، ومثلنا حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الانحدار بـــالرقم واحد وحالة الاستقرار بالرمز صفر، وبالنتيجة فان هذه المتغيرات قد فســـرت (27 %) من التغير في التضخم المحلي في النموذجين الســـعودي والعراقـــي و(25 %) فـــي النموذج الهندي .

و- الصادرات .

$$X_{11}row = \underset{(-6.229)^*}{-3768.479} + \underset{(11.214)^*}{44.567}\ YW + \underset{(4.089)^*}{475.491}\ EX1$$

$$ADJ.R^2 = 0.93 \quad S.E = 163 \quad S.S.R = 637993$$

$$X_{12}row = \underset{(-7.735)^*}{-3985.905} + \underset{(13.324)^*}{45.327}\ YW + \underset{(5.365)^*}{528.558}\ EX1$$

$$ADJ.R^2 = 0.93 \quad S.E = 167 \quad S.S.R = 669690$$

$$X_{13}row = \underset{(-7.189)^*}{-4205} + \underset{(12.161)^*}{46.999}\ YW + \underset{(5.097)^*}{569.690}\ EX1$$

$$ADJ.R^2 = 0.92 \quad S.E = 176 \quad S.S.R = 739428$$

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

تم استخدام الدخل العالمي وسعر الصرف للدينار الأردني لتفسير دالة الصـــادرات في الاقتصاد الأردني في النماذج الثلاثة، وأظهرت النماذج الثلاثة رد فعل متشابه مـــن حيث الحجم والإشارة، حيث وجدت أن الصادرات الأردنية تزداد بزيادة الدخل العالمي وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، ووجدت أن العلاقة بين الصادرات الأردنيـــة و سعر الصرف للدينار الأردني هي علاقة إيجابية وهذه العلاقة مع أنها تخالف النظريـــة الاقتصادية إلا أنها تعكـــس خصوصية معينة للصادرات الأردنية و التي تتميز بأنـــها تتركز في عدد محدود مـــن السلع وبالذات الفوسفات و البوتاس والتي تصدر على شكل مواد خام والتي يتحدد سعـــرها بالســـوق العالمية، وتفسر هذه المتغيرات مجتمعـــة (93 %) من التغير في الصادرات في النموذج العراقي والسعودي و(92 %) في النمـــوذج الهندي .

ز- المستوردات من السعودية والعراق والهند.

$$M_{11} = \underset{(10.553)^*}{382.110} + \underset{(9.209)^*}{9.523}\ MUV - \underset{(-9.722)^*}{6830.319}\ jd\_EX2$$

$$ADJ.R^2 = 0.72 \quad S.E = 58 \quad S.S.R = 81446$$

$$M_{21} = \underset{(-6.345)^*}{-195.489} + \underset{(1.288)}{1.038}\ MUV + \underset{(4.106)^*}{172.585}\ jd\_EX3$$

$$ADJ.R^2 = 0.74 \quad S.E = 69 \quad S.S.R = 114345$$

$$M_{31} = \underset{(0.600)}{9.811} + \underset{(2.754)^{**}}{0.263}\ MUV - \underset{(-0.808)}{279.534}\ jd\_EX4$$

$$ADJ.R^2 = .46 \quad S.E = 13 \quad S.S.R = 3771$$

تشابهت المتغيرات التي تفسر سلوك دالة المستوردات في النماذج الثلاثة السابقة، فالنماذج تبين أن المستوردات من السعودية، والعراق والهند تعتمد طرديا على أســـعار المستوردات الأردنية بشكل عام، وهذا يعكس أن الأردن يلجأ الى الاستيراد من تلـــك الدول عند ارتفاع أسعار مستورداته وذلك لان تكلفة الاستيراد من تلك الدول منخفضـــة ويلقى معاملة تفضيلية في أسعار النفط والتي تعتبر من أهم المستوردات الأردنية مـــن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

السعودية، والعراق، وعلى نفس المنوال يمكن تفسير العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار الأردني بالريال السعودي ففي الفترة التي سبقت (1986) كانت أسعار النفط في ارتفاع مستمر وكانت احتياجات الأردن منه تزداد أيضا، وكان سعر الدينار يزداد، وفي الفترة التي تلت (1986) لاحظنا أن سعر الدينار الأردني بدا بالانخفاض في أن واحد مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي انخفضت قيمة المستوردات من السعودية في نفس الوقت الذي انخفض فيه سعر الصرف للدينار الأردني بالريال السعودي، وقد تم تجربة اثر الناتج المحلي الإجمالي على المستوردات الأردنية من السعودية إلا أنها لم تظهر أي معنوية إحصائية،أما بالنسبة للنموذج الثاني والذي يفسر سلوك دالة المستوردات الأردنية من العراق فقد وجدنا أن هناك علاقة طردية مع سعر الصرف للدينار الأردني بالدينار العراقي وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وفسرت هذه المتغيرات (74 %) من التغيرات في مستورداتنا من العراق، وبالنسبة للمستوردات الأردنية من الهند فقد أظهرت النتائج الإحصائية أن السلع الهندية التي يستوردها الأردن تعتبر من السلع الرديئة (giffen good) حيث تؤدي زيادة سعر الصرف للدينار الأردني بالروبية الهندية الى انخفاض المستوردات الأردنية من الهند وتوجهنا الى الأسواق الأخرى

ح- المستوردات الكلية .

$$M_{11}row = 361.320 + 0.913\ GDP - 526.921\ TOT$$
$$(1.267) \quad (23.203)^{*} \quad (-2.094)^{***}$$

$$ADJ.R^2 = 0.95 \quad S.E = 216 \quad S.S.R = 1118901$$

$$M_{12}row = 102.765 + 0.897\ GDP - 200.534\ TOT$$
$$(0.372) \quad (19.779)^{*} \quad (-0.845)$$

$$ADJ.R^2 = 0.92 \quad S.E = 254 \quad S.S.R = 1556644$$

$$M_{13}row = 277.257 + 0.956\ GDP - 422.423\ TOT$$
$$(1.015) \quad (22.600)^{*} \quad (1.769)^{***}$$

$$ADJ.R^2 = 0.95 \quad S.E = 230 \quad S.S.R = 1264915$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

يتشابه سلوك دالة المستوردات الكلية في النماذج الثلاثة بالنسبة لأغلب المتغيرات، فالمستوردات الأردنية الكلية ترتبط بعلاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى زيادة المستوردات الأردنية، و يؤدي تدني شروط التجارة الى انخفاض كمية المستوردات من جميع دول العالم وهذا ما أكدت عليه اغلب النظريات الاقتصادية .

(5-6) محاكاة أثر الصدمة التجارية

في هذا المبحث سأحاول عرض اثر صدمة تجارية تحدث لمتغير التجارة الخارجية، ومن ثم سأقوم بفصل اثر هذه الصدمة عن المسار الحقيقي للمتغيرات الداخلية التي قمت بتقدير مسارها بالمبحث السابق، وذلك لكي نستطيع تحديد اثر الصدمات الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الأردني.

(5-6-1)اثر الصدمة على النماذج المقدرة

بعد تعريض النماذج المقدرة لصدمة مستمرة، بدأت في عام (1985) واستمرت حتى سنة (1996)، مقدارها (10 %) زيادة في قيمة الصادرات الأردنية المتوجهة الى الدولة ذات العلاقة في كل نموذج، وبعد أن قمت بفصل اثر الصدمة عن المتغير الداخلي حصلت على الجدول (5-1)، و الجدول (5-2)، والجدول (5-3)، وهي تمثل النموذج الأردني السعودي والنموذج الأردني العراقي والنموذج الأردني الهندي على الترتيب.

وبالنظر الى الجدول (5-1) يمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات الداخلية تأثرت بالصدمة المفترضة باستثناء متغير المستوردات من السعودية و المتغير الذي يمثل صادراتنا الى جميع دول العالم باستثناء السعودية، فبالنسبة للمتغير الأول يلعب العامل السياسي دورا أساسيا في تحديده، أما بالنسبة للمتغير الثاني فيعود عدم تأثره بالصدمة الى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يلعب دورا في تحديده، والذي يعكس وجهة نظر اغلب النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير سلوك دالة الصادرات، ويمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات الداخلية التي تأثرت بالصدمة قد سلكت سلوكا اقتصاديا عاديا، حيث عملت الصدمة الإيجابية والتي نتج عنها زيادة في الصادرات الى زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي و الاستهلاك و الاستثمار، والإنفاق الحكومي والطلب على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

النقود والمستوردات الكلية، بالإضافة إلى أن هذه الصدمة عملت على تثبيط التضخم كنتيجة للعلاقة العكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لحجم التأثر بالصدمة فنلاحظ أن سنة (1990) كانت اكثر السنوات تأثرا بالصدمة بينما كانت سنة (1985) اقل السنوات تأثرا بالصدمة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الجدول (5-1)

اثر الصدمة على النموذج الأردني

السعودي

Δ inf_{11}	Δ md_{11}	Δ G_{11}	Δ I_{11}	Δ C_{11}	السنة
0.021180-	2.483445	1.707685	2.526173	4.728118	1985
0.025413-	2.979762	2.048966	3.031029	8.200986	1986
0.031499-	3.693386	2.539674	3.756931	11.41644	1987
0.037416-	4.387260	3.016801	4.462743	14.45666	1988
0.042474-	4.980351	3.424626	5.066038	17.21132	1989
0.043486-	5.098934	3.506167	5.186661	18.90989	1990
0.031667-	3.713145	2.553261	3.777030	17.17972	1991
0.028770-	3.373392	2.319637	3.431431	15.60782	1992
0.026137-	3.064751	2.107407	3.117480	14.17978	1993
0.023746-	2.784340	1.914589	2.832245	12.88239	1994
0.021573-	2.529597	1.739420	2.573118	11.70373	1995
0.019600-	2.298152	1.580272	2.337691	10.63291	1996
$\Delta M_{11}row$	Δm_{11}	$\Delta X_{11}row$	Δ GDP_{11}	السنة	
7.504347	0.000000	0.000000	8.219738	1985	
9.004091	0.000000	0.000000	9.862630	1986	
11.16049	0.000000	0.000000	12.22442	1987	
13.25720	0.000000	0.000000	14.52101	1988	
15.04937	0.000000	0.000000	16.48404	1989	
15.40770	0.000000	0.000000	16.87652	1990	
11.22019	0.000000	0.000000	12.28982	1991	
10.19354	0.000000	0.000000	11.16535	1992	
9.260907	0.000000	0.000000	10.14376	1993	
8.413576	0.000000	0.000000	9.215650	1994	
7.643805	0.000000	0.000000	8.372466	1995	
6.944437	0.000000	0.000000	7.606436	1996	

* حسابات الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

وبنفس الطريقة السابقة حصلنا على سلاسل زمنية للتغيرات التي تحـــدث نتيجـــة لصدمة في النموذج العراقي الأردني ، ويظهر الجدول (4-2) أن رد فعل هذا النموذج لايختلف كثيرا عن سابقه، حيث أن زيادة الصادرات الى العـــراق كنتيجـــة للصدمـــة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، بالإضافة إلى زيادة الطلب علـــى النقود و المستوردات من العالم الخارجي وخفض مستوى الأسعار، ويلاحظ أيضـــا أن عام (1990) شهد اكبر زيادة في اثر الصدمة بينما كان عـــام (1985) الأقـــل تـــأثرا بالصدمة .

واخيرا فان النموذج الأردني الهندي لا يختلف عن النموذجين السابقين إلا بـــالأثر السلبي الذي تولده الصدمة على متغير المستوردات من الهند، حيث تؤدي هذه الصدمة الى خفض مستوردانتا من الهند، ويبين الجدول أن سنة (1990) هي اكـــثر الســـنوات تأثرا بالصدمة بينما كانت سنة (1985) الأقل تأثرا، ومن الجدير بالذكر أن حجم التأثر في النموذج الأردني العراقي هو الأعلى بين النماذج الثلاثة، يليه النمـــوذج الأردنـــي الهندي، واخيرا النموذج الأردني السعودي، والـــذي يعكـــس مـــدى الارتبـــاط بيـــن الاقتصادات المختلفة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

الجدول (5-2)

اثر الصدمة على النموذج الأردني

العراقي*

Δ inf_{12}	Δ md_{12}	Δ G_{12}	Δ I_{12}	Δ C_{12}	السنة
0.036190-	3.642614	3.177001	5.227183	9.739448	1985
0.041829-	4.210248	3.672078	6.041743	15.90094	1986
0.065268-	6.569469	5.729734	9.427245	25.14647	1987
0.076317-	7.681597	6.699706	11.02316	32.52848	1988
0.095562-	9.618637	8.389145	13.80283	41.22758	1989
0.100146-	10.08000	8.791535	14.46489	46.60874	1990
0.070614-	7.107502	6.198993	10.19933	41.22679	1991
0.062479-	6.288700	5.484854	9.024340	36.47129	1992
0.055264-	5.562533	4.851508	7.982284	32.26270	1993
0.048891-	4.921058	4.292029	7.061762	28.54095	1994
0.043258-	4.354049	3.797498	6.248099	25.25042	1995
0.038271-	3.852100	3.359710	5.527798	22.33921	1996

$\Delta M_{12}row$	Δm_{12}	Δ $X_{12}row$	Δ GDP_{12}	السنة
13.95911	0.000000	0.000000	15.57711	1985
16.13438	0.000000	0.000000	18.00565	1986
25.17531	0.000000	0.000000	28.08558	1987
29.43717	0.000000	0.000000	32.83811	1988
36.86024	0.000000	0.000000	41.12645	1989
38.62826	0.000000	0.000000	43.09102	1990
27.23714	0.000000	0.000000	30.38763	1991
24.09936	0.000000	0.000000	26.88119	1992
21.31656	0.000000	0.000000	23.78012	1993
18.85832	0.000000	0.000000	21.03668	1994
16.68545	0.000000	0.000000	18.61068	1995
14.76190	0.000000	0.000000	16.46498	1996

* حسابات الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الجدول (5-3)

اثر الصدمة على النموذج الأردني

الهندي*

Δ inf_{13}	Δ md_{13}	Δ G_{13}	Δ I_{13}	Δ C_{13}	السنة
0.020671-	1.986418	1.522728	2.445269	4.461321	1985
0.021063-	2.164166	1.658985	2.664077	6.998429	1986
-0.021063	2.024046	1.551574	2.491590	7.899534	1987
0.036714-	3.528108	2.704542	4.343082	11.70934	1988
0.052787-	5.072679	3.888565	6.244441	17.00400	1989
0.068686-	6.600470	5.059723	8.125142	22.97253	1990
0.035909-	3.450725	2.645222	4.247823	18.75864	1991
-0.029322	2.817753	2.160005	3.468638	15.31772	1992
-0.023944	2.300919	1.763816	2.832419	12.50803	1993
0.019552-	1.878868	1.440284	2.312876	10.21372	1994
0.015966-	1.534236	1.176100	1.888637	8.340256	1995
0.013037-	1.252816	0.960372	1.542210	6.810432	1996
Δ $M_{13}row$	Δ m_{13}	Δ $X_{13}row$	Δ GDP_{13}	السنة	
7.218892	0.000000	0.000000	7.547488	1985	
7.864853	0.000000	0.000000	8.222837	1986	
7.355641	0.000000	0.000000	7.690436	1987	
12.82159	0.000000	0.000000	13.40519	1988	
18.43476	0.000000	0.000000	19.27385	1989	
23.98694	0.000000	0.000000	25.07875	1990	
12.54037	0.000000	0.000000	13.11132	1991	
10.24007	0.000000	0.000000	10.70629	1992	
8.361830	0.000000	0.000000	8.742436	1993	
6.828044	0.000000	0.000000	7.138837	1994	
5.575609	0.000000	0.000000	5.829384	1995	
-4.552893	0.000000	0.000000	4.760121	1996	

* حسابات الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(5-7) هوامش

(1) Maddalah, G. ,Introduction to Economics ,MacMillan,(1989) , PP. 90-120.

(2) * معنوية 1% ، ** معنوية 5% ، *** معنوية 10%

(3) يلاحظ ان معنوية الدخل العالمي اظهرت قيم غير مقبولة احصائيا في النموذج السعودي ، بينما كانت مقبولة عند (10 %) في النموذج العراقي ، وشبه مقبولة في النموذج الهندي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

(6-1) :النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1-يتأثر الاقتصاد الأردني كغيره من الإقتصادات العالمية بظاهرة العولمة، حيث إزدادت أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني بشكل كبير خلال الزمن وخصوصا خلال الفترة (1990-1996)، حيث شكلت التجارة الخارجية ما معدله (80.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تمثل سنة (1967) حوالي (28.6%) من الناتج المحلي الجمالي، بالإضافة إلى ذلك، فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فوصلت عام (1994) إلى (16) مليون دينار بعد أن كانت تقيم بحوالي (1.9) مليون دينار عام (1980)، هذا بالإضافة إلى انضمام الأردن إلى العديد من المنظمات والتكتلات الاقتصادية والسياسية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة الدولية (WTO).

2-ازدادت قيمة التعامل التجاري للأردن من استيراد وتصدير مع العالم الخارجي من (63.8) مليون دينار عام (1965) إلى (4083.4) مليون دينار عام (1996)، حيث ازدادت قيمة الصادرات من (7.8) مليون دينار إلى (1.067) مليون دينار خلال نفس الفترة بينما ارتفعت قيمة المستوردات خلال الفترة المذكورة من (56.1) مليون دينار إلى (2908.1) مليون دينار.

3-ارتفعت حصة الفرد من الصادرات من (4.9) دينار لكل فرد سنة (1966) حتى وصلت إلى (185.6) دينار لكل فرد عام (1996)، بينما ارتفع نصيب الفرد من المستوردات من (27.0) دينار إلى (505.8) دينار خلال نفس الفترة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

4-تبين من خلال التوزيع الجغرافي للصادرات أن المملكة العربية السعودية والعراق والهند تشكل أهم الأسواق للصادرات الأردنية حيث بلغ متوسط حصة المملكة العربية السعودية من إجمالي الصادرات الأردنية (14.4%) بينما شكلت الصادرات إلى العراق متوسطا بنسبة (15.1%) من إجمالي الصادرات الأردنية بينما شكلت هذه النسبة للهند حوالي (11.1%) من إجمالي الصادرات الأردنية هذا وقد بلغ متوسط النمو في الصادرات إلى السعودية والعراق والهند (36.6%) ، (34.6 %) ، (43.8 %) على التوالي.

5-ومن جهة أخرى تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والعراق والسعودية هي المصدر الرئيسي للمستوردات الأردنية حيث يبلغ متوسط مساهمة هذه الأسواق في إجمالي المستوردات الأردنية على الترتيب (11%) ، (5.6%) ، (5.1%) ، (7.3%) بينما بلغ متوسط نمو المستوردات من تلك الدول على الترتيب (20.9 %) ، (18.2 %) ، (76.8 %) ، (31.4 %) .

6-تساهم أسواق الدول العربية في استيعاب حوالي (50%) من الصادرات الأردنية، بينما استوردت الأردن من الدول العربية حوالي (21%) من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة.

7-ازدادت حصة أسواق الاتحاد الأوروبي من الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة الممتدة من (1965-1996) من (4.2%) إلى (7.3 %) بينما شكلت مستوردانتا من أسواق الاتحاد الأوروبي متوسط بلغ (35%) من إجمالي المستوردات.

8-انخفضت حصة أسواق أوروبا الشرقية من الصادرات والمستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة، فقد بلغ متوسط مساهمة الصادرات الأردنية إلى تلك الأسواق (7.6 %) بينما بلغ متوسط المستوردات إلى تلك الأسواق خلال فترة الدراسة حوالي (6.8%) من إجمالي المستوردات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

9-أسفر تقدير معلمات النموذج الأردني السعودي والنموذج الأردني العراقي والنمـــوذج الأردني الهندي آنيا خلال فترة الدراسة وبعد معالجتها إحصائيا على النتائج التالية:

أ- اتفقت النماذج الثلاثة على أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتـــة تؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومـــي والطلـب على النقود والمستوردات من جميع دول العالم بالأسعار الثابتة، واتفقت أيضـا على أن هذه الزيادة تؤدي إلى تثبيط تضخم الأسعار .

ب- تشير النماذج الثلاثة إلى أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتـــة سوف لن يكون له أثر على زيادة المستوردات الأردنية من السعودية والعراق والهند.

ج- يتأثر الاستهلاك الخاص الحقيقي في النماذج الثلاثة بالاستهلاك للسنة السابقة والذي يعكس وجود نمطية في سلوك دالة الاستهلاك الخـــاص فـــي الأردن خلال فترة الدراسة.

د- لقد تم استقصاء أثر سعر الفائدة على كل من الاستثمار الخـــاص والطلـب على النقود، وتبين أن سعر الفائدة لا يؤثر على سلوك الاســـتثمار الخـاص بينما يظهر أن له اثر واضح على الطلب على النقود في الأردن خلال فـترة الدراسة مما يعني أيضا أن رفع سعر الفائدة سوف لن يكون له أثر على حجم الاستثمار المحلي وسوف يقتصر أثره على خفض الطلب المحلي على النقود.

ه- يرتبط الطلب على النقود في الأردن ارتباطا طرديا مع الدخل العالمي والذي يعكس أن زيادة الرفاه في العالم يزيد من الرفاهية الاقتصاديـــة فـــي الأردن ويزيد طلب الأفراد على النقود لأجراء المعاملات اليومية والعكس صحيـــح، وهذا الارتباط يفسر أحد المسارات التي يمكن أن يتأثر من خلالها الاقتصـــاد الأردني بالعالم الخارجي.

و- يتأثر التضخم في الأردن بشكل كبير بالمتغيرات الخارجية فقـــد أظـــهرت المعلمات أن التضخم في الأردن يتأثر ايجابيا بالتضخم العـــالمي وبـــالأحداث السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها المنطقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ز- ويتضح أيضا أن الدخل العالمي يؤثر ايجابيا على صادرات الأردن، فزيادة الدخل العالمي تؤدي إلى زيارة صادرات الأردن بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة، وهذه العلاقة تبرز أحد صور الصدمات الخارجية حيث أن انخفاض الدخل العالمي سيؤدي إلى خفض في الصادرات وبالتالي انخفاض في الدخل المحلي.

10. تؤثر الصدمات الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته بالاضافة إلى أنها تؤثر على الطلب على النقود والتضخم.

11. يزداد أثر الصدمات الخارجية التي تتعرض لها دوله ما بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص.

(6-2): التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

1- يلاحظ المتابع للتطورات التي تحدث في العالم بشكل عام والأردن بشكل خاص، اندفاعا نحو تحرير التجارة الخارجية وتشجيعا منقطع النظير للاستثمار الخارجي، وإقبالا على عقد الاتفاقات الدولية، لذا توصي هذه الدراسة بضرورة العمل على التأكد من قدرة السلع الأردنية على منافسة السلع العالمية والتي أصبحت تنتجها شركات لها إمكانات مالية وتكنولوجية عالية بحيث تمكنها من احتكار الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ضرورة وضع القوانين التي تحمي حق العاملين الأردنيين وتحافظ على مستوى أجور عادله لهم، وخصوصا عند دخول الاستثمارات الأجنبية والتي تحاول استغلال العمالة الأردنية الرخيصة بشتى السبل، ويجب أيضا مراعاة دراسة الاتفاقات الدولية بشكل عميق وبنظرة مستقبلية قبل الانضمام إلى أي تكتل عالمي اقتصادي أو سياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

2-العمل وبشكل متواصل من أجل إيجاد أسواق خارجية جديدة لتصدير السلع الأردنيـــة، والعمل على تنويع هذه الصادرات كي نتجنب التعرض للصدمات التي تنتقل إلينا مـــن جراء اعتمادنا على التصدير لمجموعة محدودة من الدول ومن جراء تصديرنا لأنـــواع محدودة من السلع.

3-ضرورة الحد من اعتمادنا وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتمـــاد علـــى وســـائل التمويل الداخلية وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبـــيرة مسببة صدمة خارجية تصيب أدوات السياسة المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع باللغة العربية:

1) البنك المركزي أبريل 1998، ونشرة البنك المركزي عـــدد خـــاص (1964-1995) ، أيار 1996

2) حاتم سامي عفيفي ، السياسة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصريـــة اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص (77-93).

3) . حاتم سامي عفيفي ، الاقتصاد الدولي، الدار المصريـــة اللبنانيـــة، 1987، ص(173-190) .

4) الحلاق، سعيد، تذبذب الصادرات، وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة أبحـــاث اليرموك العدد4، 1994م

5) حماد، خليل ومشعل، زكيه، تأثير إنكشاف الاقتصادات العربية للخـــارج علـــى السياسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 2، 1986م.

6) الحوراني، محمد، "ورقة خلفية لأعمال اللجنة التحضيرية"، مؤتمـــر الاقتصـــاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.

7) الحياري، زعبلة، "العولمة الاقتصادية"، التسويق الزراعي، مؤسسة التســـويق الزراعي، العدد 30، 1997.

8) خليل، محمد، سياسة تشجيع الصادرات: دراســـة نظريـــة تطبيقيـــة (1976-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1993م.

9) درة، عبد الباري، "العولمة والنوعية في التعليم الجامعي العالي، المؤتمر العلمـــي الثاني"، جامعة فيلادلفيا 1997/10/20.

10) الرجوب، سامر، المستوردات مـــن الســـلع الرأســـمالية وأثرهـــا علـــى النمـــو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك1997م.

11) سالم، محمد، تنمية الفوارق وتعميم الفقر، جريدة الرأي، 5 نيسان 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

12) الشاذلي، العياري، "الوطن العربي وظاهرة العولمة... الوهم والحقيقة"، المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان، العدد 14، تشرين الأول 1997.

13) الشريف، بدر، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعةا اليرموك 1990م.

14) عارف، فؤاد، دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993م.

15) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني موقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي"، مؤتمر الاقتصاد الأردني الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.

16) عوض، طالب، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، 1995، ص (125-133)

17) العشري ،حسين درويش، العلاقات الاقتصادية الدولية ،1980.

18) قاسم، أحمد، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن"، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، دار السندباد، 1996.

19) منصور، يوسف، "حول العولمة"، جريدة الدستور، 6 يونيو 1998.

20) النقرش، فائق، "محددات الطلب على الإستيراد وفاعلية إستخدام القدرة الإستيرادية في الأردن، دراسة ماجستير غير منشورة، 1994م.

21) هدسون، جون و هرندرل مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية،1987.

22) الهزايمه، محمد، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1993م.

23) وزارة التجارة والصناعة، التوزيع القطاعي للاستثمارت الاجنبية، بيانات غير منشورة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع الإنجليزية :

1) Abdel-Rahman A. and Barry. Z. "Trade Link Model Between Sudan & The Kingdom Of Saudi Arabia, 1963-1982" Journal of King Saud University Journal V.4, 1992

2) Amerah, Mohammed. "Trade Liberalization and Foreign Investment in Jordan", Working Paper, trade. Liberalization and Investement, Istanbul, Sep. 1995.

3) Balassa, Bela, Developing Country Policy Responses to Exogenous Shock, Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries, American Economic Review, Vol.76, may 1986, 75-78.

4) Camdessus, Michel, "Globalization and its Challenges for Germany, Europe, and the IMF", a conference sponsored by the Christian Social Union Münich, Germany, January 10, 1997 (file: A:\mds9701.htm).

5) Chacholiades, Milltiades, International Trade Theory and Policy, Mcgrow Hill, 1987.

6) Cohen, jacob and Husted Sterm, " Modeling Intercountry Linkages: An Integrated Accounting Matrix for Canda and United State ", American Economic Review , may 1985 V.75.

7) Costa Rica Conference, "The Effects of Globalization on Costa Rica, in, Sustainable Development and the Environment", "September 1997,(file: A: \ globaliza.htm).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

8) Dabdoub, Ibrahim , " Globalization and Financial Markets in the ERF Region , FORUM,V.4 , Jan 1998.

9) Danos, Paul, "Globalization", (file: A:\tsld006.htm).

10) Friedman , Benjamin ," Econometric Simulation Difficulties An Illustration , The Review of Economic And Static V.53 , 1971.

11) Fry Maxwell , and Darik Lilien ," monetary Policy Respones to exogenous Shocks " , American Economic Review V.76, may 1986.

12) Goitein, Daniel, "Globalization", Jan 24 US 1998. (file:A:\2.html).

13) Hickman Bertand KlienWaye ," Price Behavior in the National Models of Project Link ", American Economic Review V.74, 1975.

14) Johnson Keith and Klien Lewrence , "Link Model Simulation of International Trade : An Evaluation of the Effects of Currency Realignment ", The Journal of finance ,v.29 , 1974 .

15) Kellner, Douglas, "Globalization and the Postmodern Turn", (file: A:\globpm.htm).

16) Khan Mohsin and Zahler ,Roberto, "Trade and Financial Liberalizatio Givien External Shock and Inconsistent Domestic Policies" International monetary-Fund Staff paper, V32, Mar 1985, P22-55.

17) Khan Mohsin ,"Developing Country Exchange Rate Policy Responses to Exogenous Shocks , American Economic Review V.76, may 1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

18) Klien ," NEW Developments in Project-Link , American Economic Review V.75, 1985.

19) Kmenta and Smith ," Autonomous Expenditure Verse Money Supply : An application at dynamics Multipliers ",The Review of Economic And Static V.55 , 1973

20) . Maddalah, G. ,Introduction to Economics ,MacMillan,(1989) , PP. 90-120

21) Marashedh, Omar, "The demand of Import", The Jordanian Economy, Al-Jawal, 1995.

22) Nichols, Janine, "Globalization", Jan 25 1998 ...(file: A:\3.html).

23) Plumer, Michel, "A Note on Regionalism and Globalization in Developing countries", FORUM, V. 4, Jan 1977.

24) Reynolds , Clark and Mccleery Ropert ," Modeling U.S Mexico Economic Linkages " , American Economic Review V.75, may 1985.

25) Ricupero, Rubens, "Globalization and Liberalization", inter-agency seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (File Papae4c htm).

26) Ruggiero, Renato, "The High Stakes of World Trade" Wall Street Journal, April 28, 1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

27) Safadi, Raed, "Global Challenge and Opportunity Facing MENA Countries at the Down of Twenty First Century", Economic Research Forum, Egypt, 1997.

28) Sam, Kim Young, "Toward the Globalization of the Republic of Korea and Asia", the Seventh Annual Corporate Conference of the Asia Society, May 9, 1996.

29) Tanzy Vito , Fiscal Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries , , American Economic Review V.76, may 1986.

30) Thomas, Lawrason, "Globalization" (file: A:\tsld007.htm).

31) Wang, Libin, Globalization Jan 22 US. 1998 (file:A:\1.html)

32) Wilfred J.Ethier, Modern International Economic, Third Edition, Norton & Company, 1995 P. 508-511.

33) Woodward, David, "Globalization and Liberalization", inter-agency seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (file: A:\pape4i.htm) (file:A:\papae4pr.htm).

34) Yew, Choong Tuck "The Key Globalization of Professional Practices Mutual Recognition Agreements"; CAPA Executive Committee Representative for Malaysia on December 1997.

35) Zahlan , Antoine , " Globalization and Science and technology Policy ", FORM , jan 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق (م1)

شكل النموذج المستخدم.

$$C = C(1) + C(2)*Y + C(3)*P + C(4)*C_{-1}(-1)$$
$$I = C(5) + C(6)*Y + C(7)*r$$
$$G = C(8) + C(9)*GRANT + C(10)*Y$$
$$md = C(11) + C(12)*Y + C(13)*YW + C(14)*r$$
$$INF = C(15) + C(16)*Y + C(17)*WINF + C(18)*D$$
$$X2ROW = C(19) + C(20)*YW + C(21)*EX_1$$
$$M2 = C(22) + C(23)*MUV + C(24)*EX_2$$
$$M2ROW = C(25) + C(26)*Y + C(27)*ToT$$
$$Y = C + I + G + X2ROW + X2 - M2ROW - M2$$

جدول معلمات النموذج المستخدم

معلمات النموذج للمتغيرات الداخلية

المعادلة	الثابت	C_{11}	I_{11}	G_{11}	Md_1	Inf_1	X_{11row}	M_{12}	M_{1row}	Y
1	-1	1	0	0	0	0	0	0	0	- c(2)
2	-c(5)	0	1	0	0	0	0	0	0	- c(6)
3	- c(8)	0	0	1	0	0	0	0	0	- c(10)
4	- c(11)	0	0	0	1	0	0	0	0	- c(12)
5	- c(15)	0	0	0	0	1	0	0	0	- c(16)
6	- c(19)	0	0	0	0	0	1	0	0	0
7	- c(22)	0	0	0	0	0	0	1	0	0
8	- c(25)	0	0	0	0	0	0	0	1	- c(26)
9	0	-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	1	1

معلمات النموذج للمتغيرات الخارجية

P	C11,-1	int	grnt	yw	Winf	d	Ex1	M1p	jdex	tot	X12
- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	- c(7)	00	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	-9	0	0	- c	0	c	0	0	0
0	0	- c(14)	0	- c(13)	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	- c(17)	- c(18)	0	0	0	0	0
0	0	0	0	- c(20)	0	0	- c(21)	0	0	0	0
0	0	0	00	0	0	0	0	- c(23)	- c(24)	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- c(27)	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

-شرط الدرجة :

لكي يتحقق هذا الشرط يجب ان يكون عدد المتغيرات الخارجية المستثناة من المعادلة لا يقل عن عدد المتغيرات الداخلية الموجودة في المعادلة ناقصا منها واحد .

$$K-k \geq m-1$$

حيث تمثل (K) عدد المتغيرات الخارجية في النموذج ، بينما تمثل (k) عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة ، و تمثل (m) عدد المتغيرات الدخلية في المعادلة.

وتكون المعادلة معرفة تماما (E xactly identified) اذا كان (K-k=m-1) بينما تكون المعادلة فوق المعرفة (O ver Identified) اذا كان (K-k>m-1)، واخيرا تكون المعادلة تحت التعريف (U nder Identified) اذا كان (K-k< m-1)، والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار على المعادلات في النموذج .

رقم المعادلة	K-k	m-1	نتيجة الإختبار
1	8	1	Over Identified
2	9	1	Over Identified
3	9	1	Over Identified
4	8	1	Over Identified
5	8	1	Over Identified
6	8	0	Over Identified
7	8	1	Over Identified
8	8	1	Over Identified
9	9	5	Over Identified

وهنا نلاحظ ان جميع المعادلات يمكن التنبؤ بها ، ولكن هذا الشرط يعتبر ضروري ولكن غير كافي ولكي نتم شروط التعريف يجب ان نلجأ لشرط الرتبة .

-شرط الرتبة .

هذا الشرط يعني انه في نموذج يحتوي على (m) من المعادلات وبالتالي (m) من المتغيرات الداخلية ، تكون المعادلة معرفة اذا وفقط اذا تم انشاء على الاقل مصفوفة واحدة لها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المعادلة الاولى

1	0	0	0	0	0	0	- c(7)	00	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0	-c(9)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	-c(14)	0	-c(13)	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0	0	-20	0	0	-c(21)	0	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	00	0	0	0	0	-c(23)	-c(24)	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

المصفوفة ذات الرتبة (8)

$$\begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ -1 & -1 & -1 & -1 & -1 & 1 & 1 & -1 \end{vmatrix}$$

Determinant $\neq 0$

المعادلة الثانية

1	0	0	0	0	0	0	- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0	0	- c(9)	0	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(13)	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	-20	0	0	-c(21)	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	00	0	0	0	0	-c(23)	-c(24)	0
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصفوفة ذات رتبة (8)

$$\begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ -1 & -1 & -1 & -1 & -1 & 1 & 1 & -1 \end{vmatrix}$$

Determinant $\neq 0$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المعادلة الثالثة

1	0	0	0	0	0	0	- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0	0	- c(7)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0	0	-c(14)	-c(13)	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	-c(20)	0	0	-c(21)	0	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(23)	-c(24)	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

المصفوفة ذات رتبة (8)

1	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	-1

Determinant ≠ 0

المعادلة الرابعة

1	0	0	0	0	0	0	-c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0	0	00	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0	0	- c(9)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(21)	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	00	0	0	0	-c(23)	-c(24)	0	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	0	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

المصفوفة ذات الرتبة (8)

1	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	-1

Determinant ≠ 0

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المعادلة الخامسة

1	0	0	0	0	0	0	-c(3)	-c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(7)	00	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(9)	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0	0	-c(14)	0	-c(13)	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-c(20)	-c(21)	0	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	00	0	0	-c(23)	-c(24)	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

المصفوفة ذات الرتبة (8)

$$\begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ -1 & -1 & -1 & -1 & -1 & 1 & 1 & -1 \end{vmatrix}$$

Determinant $\neq 0$

المعادلة السادسة

1	0	0	0	0	0	0	- c(2)	- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	- c(6)	0	0	- c(7)	00	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	-c(10)	0	0	0	- c(9)	0	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	-c(12)	0	0	-c(14)	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	-c(16)	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	00	0	0	-c(23)	-c(24)	0	0
0	0	0	0	0	0	1	-c(26)	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	0
-1	-1	-1	-1	-1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1

المصفوفة ذات الرتبة (8)

$$\begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & - c(2) \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & - c(6) \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & - c(10) \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & - c(12) \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & - c(16) \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & - c(26) \\ -1 & -1 & -1 & -1 & -1 & 1 & 1 & 1 \end{vmatrix}$$

Determinant $\neq 0$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المعادلة السابعة

1	0	0	0	0	0	0	- c(2	-c(3)	-c(4)	0	0	0	0	0	0	0	(
0	1	0	0	0	0	0	- c(6	0	0	-c(7)	00	0	0	0	0	0	(
0	0	1	0	0	0	0	- c(10	0	0	0	-c(9)	0	0	0	0	0	(
0	0	0	1	0	0	0	- c(12	0	0	-c(14)	0	-c(13)	0	0	0	0	(
0	0	0	0	1	0	0	-1 c(6	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	(
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-c(20)	0	0	-c(21)	0	(
0	0	0	0	0	0	1	- c(26	0	0	0	0	0	0	0	0	-c(27)	(
-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-

المصفوفة ذات الرتبة (8)

1	0	0	0	0	0	0	- c(2)
0	1	0	0	0	0	0	- c(6)
0	0	1	0	0	0	0	- c(10)
0	0	0	1	0	0	0	- c(12)
0	0	0	0	1	0	0	- c(16)
0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	1	- c(26)
-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	1

Determinant ≠ 0

المعادلة الثامنة

1	0	0	0	0	0	0	- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	1	0	0	0	0	0	0	0	- c(7)	00	0	0	0	0	0	0	
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	- c(9)	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	1	0	0	0	0	0	- c(14)	0	-c(13)	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	-c(17)	-c(18)	0	0	0	
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	-c(20)	0	0	-c(21)	0	0	
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	00	0	0	0	0	- c(23)	- c(24)	
-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	

المصفوفة ذات الرتبة (8)

1	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0	0
0	0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	0	1	0
-1	-1	-1	-1	-1	-1	1	-1

Determinant ≠ 0

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المعادلة التاسعة

-1	- c(3)	- c(4)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- c(5)	0	0	- c(7)	00	0	0	0	0	0	0	0
- c(8)	0	0	0	-9	0	0	0	0	0	0	0
- c(11)	0	0	- c(14)	0	- c(13)	0	0	0	0	0	0
- c(15)	0	0	0	0	0	- c(17)	- c(18)	0	0	0	0
- c(19)	0	0	0	0	- c(20)	0	0	- c(21)	0	0	0
- c(22)	0	0	0	00	0	0	0	0	- c(23)	- c(24)	0
- c(25)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- c(27)

المصفوفة ذات الرتبة (8)

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ - c(5) & - c(7) & 00 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ - c(8) & 0 & - c(9) & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ - c(11) & - c(14) & 0 & - c(13) & 0 & 0 & 0 & 0 \\ - c(15) & 0 & 0 & 0 & - c(18) & 0 & 0 & 0 \\ - c(19) & 0 & 0 & - c(20 & 0 & - c(21) & 0 & 0 \\ - c(22) & 0 & 00 & 0 & 0 & 0 & - c(23) & 0 \\ - c(25) & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & - c(27) \end{vmatrix}$$

Determinant $\neq 0$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق (م2)

الملحق(م2-1)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي

مليون دينار

السنة	الاستهلاك الخاص	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي	الاستثمار الخاص	المستوردات الكلية
1969	973.9131	1071.512	377.3256	230.8139	622.2930
1970	898.8235	958.2418	322.5275	121.4286	449.1228
1971	908.4269	969.7917	314.5833	183.3333	446.7337
1972	923.9583	1005.825	331.5534	205.3398	542.8571
1973	855.6075	953.2751	349.3450	171.1790	600.8811
1974	783.5294	902.5548	356.5693	239.4161	678.5467
1975	915.7342	910.4575	359.8039	290.1961	758.4383
1976	1023.585	1174.561	455.8480	439.1813	1093.264
1977	1130.959	1221.483	400.5115	528.1330	1371.320
1978	1326.667	1405.967	453.4606	532.2196	1581.201
1979	1652.018	1604.812	492.2594	585.7741	2010.976
1980	1733.939	2252.838	670.6458	907.8278	1889.391
1981	2015.947	2472.790	789.4281	1214.905	2249.919
1982	2544.328	2613.057	734.1014	999.6928	2473.291
1983	2623.090	2677.452	693.1186	863.5432	2527.304
1984	2637.440	2714.247	732.3288	782.4657	2388.522
1985	2791.291	2825.455	743.6364	580.2797	2427.625
1986	2672.162	3021.788	791.2011	620.5307	2574.034
1987	2600.935	3110.704	826.3380	726.1972	2726.653
1988	2374.453	3051.752	814.4205	717.6550	2968.164
1989	1899.071	2641.537	689.0869	627.1715	2428.668
1990	1976.500	2668.300	663.9000	850.1000	2474.300
1991	1885.028	2716.556	705.9943	702.6641	2357.884
1992	2354.133	3152.527	713.5379	1090.975	3141.183
1993	2332.788	3328.984	751.2259	1245.797	3276.195
1994	2306.151	3600.086	848.5004	1243.359	3320.085
1995	2455.889	3849.959	894.2928	1279.901	3459.617
1996	2588.482	4052.520	940.1575	1418.346	3499.727

المصدر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات بيانات احصائية سنوية(1964-1995) ، عدد خاص ايار 1996 .

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية 1998.

* international financial statistics , yearbook ,1997 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق(م2-2)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي

مليون دينار

السنة	سعر الفائدة	المستوردات من السعودية	M2ROW	المستوردات من العراق	M3ROW
1969	0.305233	16.75011	605.5429	4.743598	617.5494
1970	0.288462	14.87206	434.2507	2.159632	446.9632
1971	0.273438	20.96745	425.7662	1.545070	445.1886
1972	0.242718	15.57163	527.2855	3.267244	539.5899
1973	0.218341	15.09807	585.7830	3.819026	597.0620
1974	0.182482	12.77799	665.7687	3.029920	675.5168
1975	0.163399	57.69700	700.7413	1.456224	756.9821
1976	0.160819	89.24753	1004.017	1.960593	1091.304
1977	0.140665	94.27460	1277.045	1.919835	1369.400
1978	0.131265	113.4432	1467.758	2.913097	1578.288
1979	0.125523	168.6376	1842.338	4.616446	2006.359
1980	0.117417	224.2115	1665.179	4.271424	1885.120
1981	0.112652	283.9793	1965.940	1.231888	2248.687
1982	0.099846	371.1848	2102.106	1.561828	2471.729
1983	0.091508	366.8926	2160.412	8.311010	2518.993
1984	0.085616	328.2602	2060.262	9.436793	2379.085
1985	0.087413	256.9598	2170.665	117.0557	2310.569
1986	0.087291	106.5878	2467.447	172.2614	2401.773
1987	0.088028	158.5975	2568.055	205.3731	2521.280
1988	0.084232	143.6674	2824.497	229.3986	2738.765
1989	0.089087	42.56528	2386.102	286.4159	2142.252
1990	0.085000	76.40780	2397.892	273.1520	2201.148
1991	0.080875	27.61128	2330.273	187.4111	2170.473
1992	0.076715	41.52165	3099.661	311.9714	2829.211
1993	0.074431	50.56216	3225.633	319.1337	2957.062
1994	0.072836	76.40747	3243.678	311.2631	3008.822
1995	0.070306	92.05035	3367.567	318.4948	3141.123
1996	0.066929	83.41385	3416.313	326.7644	3172.962

*نفس مصادر الجدول السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق(م2-3)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي

مليون دينار

السنة	المستوردات من الهند	M4ROW	عرض النقد	الصادرات	الصادرات الى السعودية
1969	7.592357	614.7006	559.8837	101.4778	7.773396
1970	9.561404	439.5614	579.1209	102.9240	7.801167
1971	5.381910	441.3518	562.5000	111.9497	9.660374
1972	6.437788	536.4194	558.7379	192.7083	11.15104
1973	6.233480	594.6476	608.2970	271.5026	28.80828
1974	10.26990	668.2768	628.1022	204.3257	14.09668
1975	10.92947	747.5088	733.9869	267.1910	10.69887
1976	34.29793	1058.966	809.6491	464.0097	18.03381
1977	10.43655	1360.883	846.5473	584.5411	36.45169
1978	7.253264	1573.948	895.9427	662.4060	44.34837
1979	7.960976	2003.015	988.9122	844.5274	48.18905
1980	3.811395	1885.580	1163.992	939.2034	41.33751
1981	3.345719	2246.574	1216.118	1073.905	38.10581
1982	3.723370	2469.568	1209.677	1120.736	46.19564
1983	2.539130	2524.765	1272.914	1169.287	64.37475
1984	1.965409	2386.557	1203.288	1252.181	64.86408
1985	2.877221	2424.748	1186.294	1352.076	67.62109
1986	10.57296	2563.461	1252.933	1273.293	55.85741
1987	2.971074	2723.682	1380.000	1636.797	56.71860
1988	5.441406	2962.723	1592.183	1897.398	58.42006
1989	11.72678	2416.941	1477.171	1618.452	58.31423
1990	22.13400	2452.166	1432.800	1652.100	46.81495
1991	53.37325	2304.511	1522.740	1525.247	9.902922
1992	32.95248	3108.230	1548.827	1697.668	65.37215
1993	45.19335	3231.002	1514.974	1811.727	73.99259
1994	41.55449	3278.531	1496.315	1844.405	63.66779
1995	49.03223	3410.585	1443.838	2082.152	60.07600
1996	47.99764	3451.729	1211.968	2059.556	102.8120

*نفس مصادر الجدول السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق(م2-4)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي

مليون دينار

السنة	X2ROW	الصادرات الى العراق	X3ROW	الصادرات الى الهند	X4ROW
1969	93.70444	8.403938	93.07389	8.616276	94.17734
1970	95.12281	7.672513	95.25146	1.390108	101.4444
1971	102.2893	4.698109	107.2516	4.979164	105.9371
1972	181.5573	7.838541	184.8698	6.820388	185.3906
1973	242.6943	5.222794	266.2798	5.200870	265.3316
1974	190.2290	4.114495	200.2112	23.99999	187.5929
1975	256.4921	5.505611	261.6854	6.447702	262.7573
1976	445.9759	5.623183	458.3865	5.005842	459.8744
1977	548.0894	10.39613	574.1449	9.951402	575.1425
1978	618.0576	8.634080	653.7719	8.427202	653.5564
1979	796.3383	31.63930	812.8881	12.83682	829.2637
1980	897.8658	59.42766	879.7757	15.72797	922.3543
1981	1035.799	115.8248	958.0803	17.89079	1055.068
1982	1074.540	111.3378	1009.398	25.43317	1093.049
1983	1104.912	47.55208	1121.735	20.12444	1144.159
1984	1187.317	113.6829	1138.498	46.72464	1194.951
1985	1284.455	113.9273	1238.149	63.37062	1273.685
1986	1217.436	85.25701	1188.036	47.66199	1204.767
1987	1580.078	129.5779	1507.219	31.03380	1589.104
1988	1838.978	120.2416	1777.156	74.69810	1794.375
1989	1560.138	145.6749	1472.777	105.7160	1505.437
1990	1605.285	118.5440	1533.556	129.0829	1523.017
1991	1515.344	50.90921	1474.338	104.3254	1426.733
1992	1632.296	45.54379	1652.124	86.97829	1607.769
1993	1737.734	71.57246	1740.154	57.69788	1750.886
1994	1780.737	92.74356	1751.662	75.45668	1766.821
1995	2022.076	162.9667	1919.185	94.38378	1984.705
1996	1956.744	76.25606	1983.300	64.33071	1994.766

*نفس مصادر الجدول السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق(م2-5)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي

مليون دينار

السنة	سعر الصرف دينار/دولار	سعر الصرف دينار/ريال	سعر الصرف دينار /دينار عراقي	سعر الصرف دينار/ روبية	DUMY2
1969	38.40000	12.60000	1.000000	21.00000	0.000000
1970	35.40000	12.60000	1.000000	21.00000	0.000000
1971	35.40000	12.56304	0.989225	20.97760	0.000000
1972	44.50000	11.60544	0.932122	21.26320	0.000000
1973	45.60000	11.29104	0.921304	23.58368	0.000000
1974	58.80000	11.04511	0.918818	25.20775	0.000000
1975	100.6000	11.04280	0.927086	26.26652	0.000000
1976	66.20000	10.63307	0.889552	26.98931	0.000000
1977	122.2000	10.70749	0.897023	26.54471	0.000000
1978	81.70000	11.12791	0.966659	26.81815	0.000000
1979	210.3000	11.19113	0.983374	27.05877	0.000000
1980	209.3000	11.15875	0.990579	26.37486	0.000000
1981	206.3000	10.24661	0.894602	26.23071	0.000000
1982	199.5000	9.730601	0.846955	26.83707	0.000000
1983	197.0000	9.517974	0.856415	27.82274	0.000000
1984	106.1000	9.174565	0.809351	29.58471	0.000000
1985	187.8000	9.192527	0.788927	31.39128	0.000000
1986	143.7000	10.58514	0.888526	36.04602	1.000000
1987	127.6000	11.05599	0.917716	38.26641	0.000000
1988	155.4000	10.08004	0.836706	37.60434	0.000000
1989	261.7000	6.565734	0.544997	28.44742	1.000000
1990	164.3000	5.643340	0.468432	26.37678	0.000000
1991	225.2000	5.501030	0.456620	33.40572	1.000000
1992	137.4000	5.509644	0.457335	38.13056	0.000000
1993	163.3000	5.405533	0.448693	44.01359	0.000000
1994	175.6000	5.359844	0.444900	44.90247	0.000000
1995	182.8000	5.346362	0.443781	46.29278	0.000000
1996	191.3000	5.281948	0.438557	49.97470	0.000000

*نفس مصادر الجدول السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق(م2-6)

المتغيرات المستخدمة في النموذج الإحصائي

مليون دينار

obs	اسعار وحدة المستوردات	مؤشر سعر المستهلك	مخفض الناتج المحلي الاجمالي	الدخل العالمي	سعر وحدة الصادرات
1969	15.70000	16.10000	17.20000	6.000000	20.30000
1970	17.10000	17.00000	18.20000	3.400000	17.10000
1971	19.90000	17.80000	19.20000	3.700000	15.90000
1972	21.70000	19.20000	20.60000	4.700000	19.20000
1973	22.70000	21.40000	22.90000	5.900000	19.30000
1974	28.90000	25.50000	27.40000	2.300000	39.30000
1975	39.70000	28.60000	30.60000	1.400000	44.50000
1976	38.60000	31.80000	34.20000	5.300000	41.40000
1977	39.40000	36.50000	39.10000	4.400000	41.40000
1978	38.30000	39.00000	41.90000	4.100000	39.90000
1979	41.00000	44.60000	47.80000	4.100000	40.20000
1980	50.90000	49.50000	51.10000	3.000000	47.70000
1981	61.90000	53.30000	57.70000	1.600000	54.80000
1982	62.90000	57.30000	65.10000	0.400000	59.80000
1983	57.50000	60.20000	68.30000	2.600000	54.70000
1984	63.60000	62.50000	73.00000	4.900000	59.60000
1985	61.90000	64.30000	71.50000	4.000000	57.80000
1986	46.60000	64.30000	71.60000	3.400000	49.80000
1987	48.40000	64.20000	71.00000	3.900000	46.20000
1988	51.20000	68.50000	74.20000	4.500000	53.80000
1989	74.30000	86.10000	89.80000	3.300000	84.00000
1990	100.0000	100.0000	100.0000	2.700000	100.0000
1991	100.2000	108.2000	105.1000	2.200000	111.3000
1992	94.70000	112.5000	110.8000	3.200000	107.2000
1993	96.20000	116.2000	114.2000	2.900000	108.3000
1994	93.60000	120.3000	116.7000	4.400000	113.5000
1995	99.30000	123.1000	120.9000	3.400000	117.1000
1996	109.7000	131.1000	127.0000	NA	126.1000

*نفس مصادر الجدول السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

The Impact of Economic-Trade Shocks on the Jordanian Economy under Globalization

(Econometrical and Analytical study from (1965-1997))

Abstract:

The Jordanian Economy has experienced substantial shocks, particularly in the early seventies, eighties, and early nineties.

The purpose of this study however is to explain, analyze and test the impact of assumed trade flow shock, which considered to be one of the main results of globalization, which in turn becomes the most important characteristic of this decade.

In order to achieve this aim, an econometric models were designed, These models cover the period of study (1969-1996), and links the Jordanian economy with the economies of Saudi Arabia, Iraq and India, as being the counties that have distinct trade relations with Jordan.

These models are built upon the convention at keynesian income identity lines, and estimated via Three Stage Least Square (2SlS), The models are then simulated over an alternative path of trade flow variable in order to gauge the response of some relevant endogenous variables to exogenous trade variable,

The result of the study shows that the shocks which transmitted via trade flow variable will have a clear effect on the Gross Domestic product and its components, and this effect increases with the increase of the shock size, and how different economies are related.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com